



مركز
الدراسات
والبحوث

أنماط التخطيط العمراني وعلقتها بالمخالفات المرورية

الرياض
م ٢٠٠٨ - هـ ١٤٢٩

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية



أنماط التخطيط العمراني وعلقتها بالمخالفات المرورية

الطبعة الأولى

الرياض

م ٢٠٠٨ - هـ ١٤٢٩

(٢٠٠٨)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض -

المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١٤٥٢

هاتف (٩٦٦-١) ٢٤٦٤٧١٣ فاكس (٩٦٦-١) ٢٤٦٣٤٤٤

البريد الإلكتروني : Src@nauss.edu.sa

Copyright©(2007) Naif Arab University

for Security Sciences (NAUSS)

ISBN 4 - 6 -9962-9960-978

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA

Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

١٤٢٩هـ) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

أنماط التخطيط العمراني وعلاقتها بالمخالفات المرورية - الرياض ، ١٤٢٩هـ

٢٨٠ سم × ١٧ سم

ردمك: ٤ - ٦ - ٩٩٦٢ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١ - العالم العربي - تخطيط المدن - مؤتمرات ٢ - المخالفات أ - العنوان

١٤٢٩/٥٦٢٠

ديوبي ٣٠٩، ٢٦٢٠٦٣

رقم الإيداع: ١٤٢٩ / ٥٦٢٠

ردمك: ٤ - ٦ - ٩٩٦٢ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

نظمت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ندوة
«التخطيط العمراني وعلاقتها بالمخالفات المرورية» بالرياض
خلال الفترة من ١٨ - ٢٠/٨/١٤٢٧ هـ الموافق ١١ - ١٣/٩/٢٠٠٦ م

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي
 أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

٣	التقديم
٥	المقدمة
التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية	
٧	أ. د. يوسف محمد أسامة فادان
استعمالات الأراضي وأثرها في المخالفات المرورية	
٣٧	أ. د. أحمد كمال عفيفي
التخطيط العمراني الحضري وأثره في الحد من الحوادث المرورية (الرياض نموذجاً)	
٧٣	أ. د. الأصم عبد الحافظ أحمد الأصم
التأثيرات السلبية لتغير التشريعات العمرانية على الحركة المرورية	
١١٣	د. عبد المنعم أحمد السعيد
تخطيط الأحياء السكنية بمدينة الرياض: حالة دراسية (حي الملز)	
١٣٧	المهندس . سعود بن عيسى أبو شايقة
الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية والحوادث المرورية	
١٩٣	المهندس . جميل علي مجاهد

العناصر الرئيسية المؤثرة في الحوادث المرورية (دراسة تحليلية على مدينة جدة)

أ. د. جمال عبد المحسن عبد العال ٢٠٩

أنظمة تحديد موقع الحوادث المرورية وقاعدة المعلومات

المهندس . عبد العزيز عبد المحسن الغنام ٢٦١

الوصيات ٢٨١

التقديم

ينجم عن اكتظاظ السيارات وازدحامها في المناطق الحضرية الكبرى الكثيف من الخلل في التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والأمنية، كما يتربّع عليه أضرار بليغة في الأرواح والممتلكات، وغيرها، وعلى كلّ فهــذه الأضرار كيــفما كانت صورتها تمثل مشكلة جسيمة ينبغي حلــها أو التخفيف من حدتها، لــذا فالــتخطيط هو المــعول عليه في حلــ هذه المشكلة، وقد يكون مــستطاعــاً في أــجزاء من مــدنــنا العــربية على الرــغم من خــصوصــية الــأزمــات ومستويــاتها المــعقدــة. بــيدــأن الشــروع في تــحقيق هــدف الســلامــة المــروــرــية من خــلال التــخطــيط الســليم الذي تــسبــقه رــؤــية ثــاقــبة ونــاضــجة وتحــمل مــســؤولــيات عــدــيدة هو المــطــروح للــحلــ والــمعالــجة.

والــتخطيط العــمرــاني باعتباره عــلــماً له أــصولــه وأــديــاته ونــماذــجه التي تــتبــاين وفقــاً لــظــروف كل دــولــة أو منــطــقة ودرجــة الحــضــرــية فيــها، وعددــ الســيــارــات وطــبــيعــة النــشــاط الــاقتــصــادي، فإنــ الدــولــ العــرــبية أــخــذــت إــلــى حدــ كــبــيرــ بــالــخطــيط الــطــرقــ الحــضــرــية وــالــطــرقــ الســرــيعة الــرابــطة لــمــراــكــزــ العــمــرــانــ الرــئــيــسةــ فيها مــراــعاــة لــلــجوــانــبــ الــأــمــنــيــةــ وــالــفــنــيــةــ المــطلــوبــةــ.

وانــطــلاــقاًــ منــ هــذــهــ الرــؤــىــ فقدــ وجــدتــ جــامــعــةــ نــايــفــ العــرــبــيــةــ لــلــعــلــومــ الــأــمــنــيــةــ أهمــيــةــ التــصــدــيــ لهاــ فيــ هــذــاــ المــلــتــقــيــ العــلــمــيــ حولــ (أــنــاطــاتــ التــخطــيطــ العــمــرــانــيــ)ــ وــعــلــاقــتهاــ بــالــمــخــالــفــاتــ المــرــوــرــيــةــ)ــ ذــلــكــ أــنــ استــيــعــابــ الحــرــكــةــ النــقــلــيــةــ الــآــخــذــةــ فيــ الــنــمــوــ وــالــتــطــوــرــ خــاصــةــ وــأــنــ حــوــادــثــ الســيــارــاتــ النــاــشــئــةــ عنــ ســوءــ التــخطــيطــ العــمــرــانــيــ قدــ بلــغــتــ الــحدــ الــذــيــ يــبــعــثــ القــلــقــ وــالــحــيــرــةــ جــراءــ هــذــاــ الإــهــدــارــ النــفــســيــ وــالــمــادــيــ الشــنــيــعــ ماــ يــمــثــلــ الرــؤــيــةــ الــعــلــمــيــةــ وــالــأــمــنــيــةــ الــمــاــثــلــةــ الــتــيــ توــصــلــهــاــ بــرــامــجــ الجــامــعــةــ وــأــشــطــتهاــ الــمــخــلــفــةــ.

ونأمل أن يجد القاريء الكريم في هذه البحوث معالجة لهذه القضية المروية المستعصية والتعامل معها بهذا الجهد والتنوع والثراء الفكري والموضوعي ، فضلاً عن التوصيات التي تطرحها الجامعة وتنشد تطبيقها من قبل كافة الأجهزة العربية المختصة .

والله من وراء القصد ، ،

رئيس

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبد العزيز بن صقر الغامدي

المقدمة

أنماط التخطيط العمراني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطرق التي تمثل شرايين الحركة، حيث تشغل شبكة الطرق حيزاً مهماً في الفراغ العمراني، وهي أيضاً عنصر ربط مهم يربط أجزاء المدن بعضها، وإن الأفكار التخطيطية التي طرحتها رواد التخطيط للمدن مثل المدينة الشرطية والمدينة الحدائقية ومدينة الغد، جميعها تؤكد العلاقة بين التخطيط العمراني وتخطيط النقل وشبكات الطرق. ويبرز السؤال الذي يأمل أن يجد المداولون في هذه الندوة إجابة عنه وهو «ما أثر أنماط التخطيط العمراني في المخالفات المرورية؟»؟

ولقد أثرت السيارات ووسائل النقل الأخرى تأثيراً كبيراً في تخطيط المدن واتساع رقعتها ونمو سكانها. وكان من أهم تلك التأثيرات ما قام به مخططو المدن لحل مشكلات الحركة والتنقل بين أجزاء المدينة وجعلها انسانية توفر السلامة والأمانة لمستخدمي الطرق والشوارع من خلال طرح أفكار جديدة لأنماط التخطيط العمراني للمدن، حيث عكست معظم هذه الأنماط (إن لم تكن جميعها) مخطط شبكة الطرق في النسيج العمراني.

وإن اختيار موضوع أنماط التخطيط العمراني وأثره في المخالفات المرورية كان اختياراً وفق فيه مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية يتم تناول جميع الجوانب التي قد تؤدي إلى اقتراف المخالفات المرورية، وبالتالي إلى حدوث إصابات بالغة تؤدي إلى الوفاة وإلى هدر الكثير من الأموال.

والله الموفق ، ، ،

الشرف العلمي

د. يوسف محمد أسامة فادان

التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية

أ. د . يوسف محمد أسامة فادان

Λ

١. التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية

المقدمة

يشير التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٤٢٦هـ الذي صدر عن الإدارة العامة للمرور - إدارة الدراسات المرورية - شعبة الإحصاء بأنه خلال ستة سنوات (من عام ١٤٢١هـ إلى عام ١٤٢٦هـ) فقدت المملكة ٢٧٩٣٦ مواطناً ومواطنة في جميع مناطق المملكة، وأن ٣٧٪ ٧٩٪ من الحوادث حصلت داخل النطاق العمراني للمدينة، وأن ٦٣٪ ٢٠٪ خارج المدينة. وأن من أهم أسباب الحوادث المرورية الخطيرة هي مخالفات السرعة الزائدة وعدم التقييد بإشارات المرور. وأن عام ١٤٢٥هـ سجل أعلى نسبة من حوادث المرور الخطيرة بسبب السرعة الزائدة وعدم التقييد بإشارات المرور.

من هذا الجزء البسيط من المعلومات الإحصائية الذي تضمنه التقرير الإحصائي نستطيع أن نستخلص عدة مؤشرات مهمة لهذه الدراسة وهي ما يلي :

١ - الفاقد البشري الذي تفقده المملكة من أبنائها بسبب الحوادث المرورية كبير بالمقارنة بالمعدلات العالمية ، ناهيك عن الخسائر المادية والمعنوية والأفراد الذين أصيبوا جراء الحوادث وأصبحوا مقعدين لا يستطيعون المشاركة مع أقرانهم في حياتهم اليومية .

٢ - تدل نسبة وقوع ٣٦٪ ٧٩٪ من الحوادث ضمن النطاق العمراني للمدينة على أن جانباً آخر من جوانب قضية الحوادث المرورية لم يتم دراسته أو التطرق إليه بصورة كافية .

٣- الحوادث المرورية الخطيرة وقعت بسبب سلوكيات السائقين في البيئة العمرانية الذي قد يكون سببه أخطاء في التطبيقات التخطيطية لشبكة الطرق.

بصورة عامة، فإن المؤشرات السابقة تدل على بأن مشكلة المخالفات المرورية لا تزال قائمة ولم تحل حلاً جذرياً، وأن هناك حلاً ما غير منظور لبعض الذين تناولوا قضية المخالفات المرورية وما ينج منها من حوادث خطيرة. مما يدل على وجود حلقة مفقودة أو مفتاحاً غامضاً يجب

البحث عنه أو الخوض فيه. لقد أصبح في إمكاننا الآن البحث عن تلك الحلقة المفقودة الذي يمكننا من استكمال البحث عن حلول لمشكلات الحوادث المرورية. إن ما يجلب الأمل في نفوس المنشغلين بأمر الحوادث المرورية أنه بات تحت أيدينا الآن أجهزة الرصد والمتابعة الرقمية وشبكة الصناعية المعقدة التي تغطي جميع أنحاء العالم. الانترنت، وأنظمة الأقمار وأصبح من السهل متابعة ما يجري على طرق وشوارع المدن أولاً بأول.

لقد بات بالإمكان تحديد موقع الحوادث المرورية بدقة بفضل نظام التحديد الجغرافي للمواقع (G.P.S)

إن مراجعة أدبيات قضايا المخالفات والحوادث المرورية تفيدنا بأن قضية التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية والحوادث الناتجة عنه الذي تم التطرق إليه بصورة موسعة. وأن الدراسات القليلة جداً، وهي بدون شك دراسات قيمة ولكن غير كافية بتناول هذه الجزئية من القضية وإعطائه حقه من الدراسة والتمحيص. في واقع الأمر، إن دراسة نمط التخطيط العمراني للمدينة قد يرشدنا إلى جوانب أخرى من قضية الحوادث المرورية وسبل الحد منها.

لقد أولت الندوات السابقة اهتماماً كبيراً لتهور سائقي المركبات وحالات المركبات والطرق وحجم الحوادث المرورية وهي بلا شك قضايا مهمة من قضايا الحوادث المرورية . ويبيقي من واجبنا الآن أن نبحث عن الجانب الآخر من القضية . الجانب الذي لا يقل أهمية عن سابقه من قضايا ومسبيات الحوادث المرورية . إن أنماط التخطيط العمراني المختلفة التي ظهرت منذ ظهور السيارة تكشف دراسة مخططى المدن بما تشكله السيارة من أهمية في حياة سكان المدينة لتنقلهم من مكان إلى آخر ولقضاء حوائجهم ومتطلباتهم اليومية ، وقد أدركوا أيضاً أن للسيارة أخطاراً كثيرة على السكان أنفسهم وعلى ممتلكاتهم . إن محاولات مخططى المدن في تسهيل حركة السيارات وإعطائه الأولوية في النسيج العمراني انعكست في تلك الأنماط التخطيطية العمرانية التي تناقشها هذه الورقة .

مشكلة الدراسة

إن تطبيق النظريات والأفكار التخطيطية على أرض الواقع قد لا يكون موفقاً أو قد تشوّبه الكثير من القصور والأخطاء ، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل والظروف التي قد تكون خارجة عن إرادة المخططين أو سوء تقدير منهم . لذلك فإن بعض الأنماط التخطيطية التي طبقت على مخططات المدن أظهرت عدد من النماذج التخطيطية التي تساعد المتهورين وغير المطبقين لتعليمات وأنظمة المرور اقتراف المخالفات المرورية التي تنتج منها حوادث مرورية جسيمة تودي بالأرواح وتهدى الأموال .

فرضية الدراسة

إن مفتاح السيطرة على المخالفات المرورية تبدأ من التخطيط العمراني للمدينة ، وذلك لإمكانية الحد من أخطاء وتهور قائدى المركبات من اقتراف المخالفات المرورية .

إن التخطيط العمراني هو الجانب الأهم الذي يحتوي على شبكة الطرق ولا بد أن يكون التخطيط العمراني الحلقة المفقودة في قضية البحث عن حلول للحد من مشكلة المخالفات المرورية .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة النقاط التالية :

- ١ - العلاقة بين التخطيط العمراني والمخالفات المرورية .
- ٢ - سبل تفادي اقتراف المخالفات المرورية عن طريق إعادة النظر في مخططات شبكات الطرق والعمل على تعديلها في البيئة العمرانية .

منهج الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناول قضية العلاقة بين أنماط التخطيط العمراني والمخالفات المرورية . حيث تم الاستفادة من عدة مراجع لهذا الغرض منه التقرير الإحصائي للحوادث المرورية لعام ١٤٢٦ هـ الذي تصدره الإدارية العامة للمرور - إدارة الدراسات المرورية ، شعبة الإحصاء . وكذلك كتاب الحوادث المرورية الذي صدر عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤٢٦ هـ . الرياض ومراجع أخرى سوف يتم ذكرها فيما بعد .

وقد تناولت الدراسة الخلفية التاريخية لتطور أنماط التخطيط العمراني والوعي التخططي لمشكلات المرور ، وتم مناقشة الدور الإيجابي لمخططي المدن في الحد من المخالفات المرورية .

١.١. الخلفية التاريخية

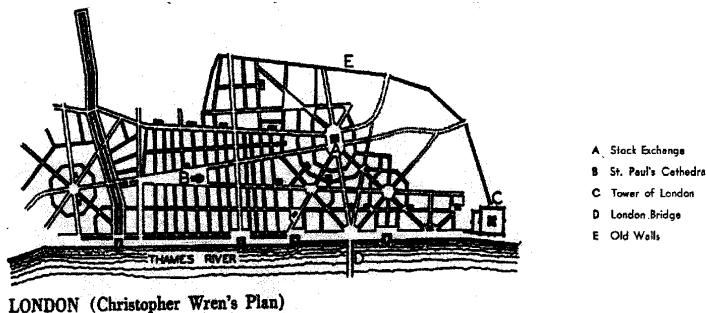
في تاريخ المدن الكبرى كان عامي ١٦٦٦م و ١٦٦٧م من أهم السنوات في تاريخ مدينة لندن حيث تعرضت المدينة لكارثتين كبيرتين ، حيث أتت الحادثة الأولى على معظم أجزاء المدينة بسبب الحريق الهائل الذي شب فيها . أما الحادثة الثانية وهي الوباء الكبير الذي انتشر بين سكان المدينة وقتل الكثير من سكانها .

هاتان الكارثتان أدخلت المدينة كتب التاريخ ولكنهما كانتا أيضاً الفرصة السانحة التي كانت تنتظرها المدينة للتخلص من شوارع العصور الوسطى الضيقة ذات المباني المتهدلة والفوضى المنتشرة في كل مكان من المدينة .

وفرت الكارثتان فرصة لتعيد المدينة بناء نفسها حسب المتطلبات الوظيفية الحديثة في ذلك الوقت (النصف الثاني من القرن السابع عشر) . وبناءً لهذا التوجه فقد تقدم عدد من المصممين بخطط يظهرروا فيها أفكارهم التخطيطية لكيفية إعادة بناء المدينة من جديد . وكان من بين تلك الأفكار الطموحة تلك التي عكست الأفكار الفرنسية في تصميم الواقع العامة . (French Landscape Design) حيث كان من أشهرها ما قدمه كريستوفر ورين (Christopher Wren) .

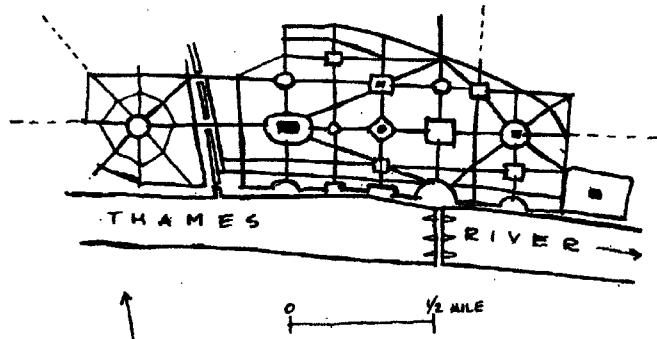
اقتراح كريستوفر ورين شبكة من الطرق الرئيسية تربط المعالم الرئيسية بالمدينة ، حيث جعل أكبر التقاطعات في مخططه لتصبح الساحة الرئيسية للمدينة ، وقد خصص أحد أقسام المدينة لتكون مدينة نموذجية (شكل ١) .

الشكل رقم (١)
المخطط المقترن الذي قدمه آريستوفر ورين لإعادة بناء لندن



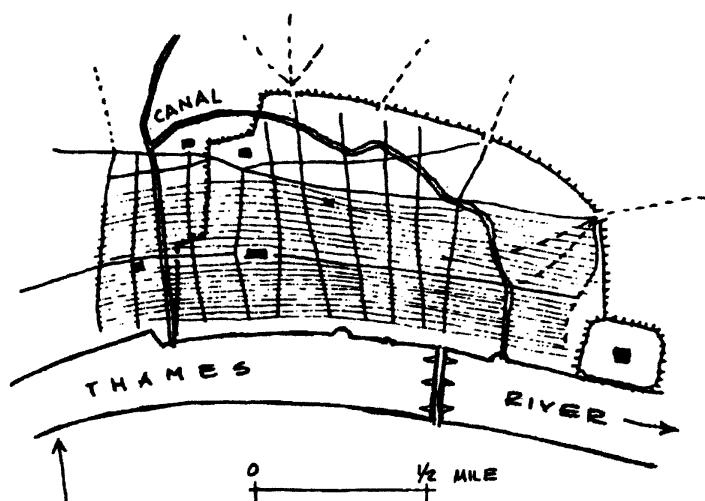
جون إيفلين John Evelyn تقدم بخطط وفر العديد من الساحات الشاسعة في المدينة ، حيث ربط هذه الساحات بشوارع رئيسية متعمدة وقطرية . الشوارع الرئيسية Grand avenues والساحات العامة التي اقتربها إيفلين كان في الإمكان أن تشكل شبكة تخطيطية منتظمة للمدينة تناسب الحياة الارستقراطية للمدينة (شكل ٢) .

الشكل رقم (٢)
المخطط المقترن الذي قدمه جون إيفلين لإعادة بناء لندن



كان المخطط الذي قدمه فاليتاين نايت (Valentine Knight) أقل تأثيراً من المتقدمين السابقين حيث افتقر المخطط إلى الخطوط الفنية (حسب رأي النقاد لتلك الت Cediat) إلا أن ما تميز فيه هذا المخطط هو اقتراح شبكة طرق متقطعة تعتبرها المهتمون بتخطيط المدينة في ذلك الوقت فكرة جديدة خارجة عن المألوف . كانت الفكرة التخطيطية عبارة عن مجموعة من الشوارع الرئيسية تبدأ من نهر التايمز في اتجاه الشمال كمحاور حركة رئيسية تربط المناطق الريفية بالمدينة وتقع عليها الخدمات الأساسية للأعمال والتجارة المتعلقة بحركة التجارة النهرية . كما وضعنا شوارع متعمدة على تلك المحاور الرئيسية تحرك شرقاً وغرباً . حيث تتكون من شوارع رئيسية وشوارع ثانوية تقع عليها المنازل (شكل ٣) .

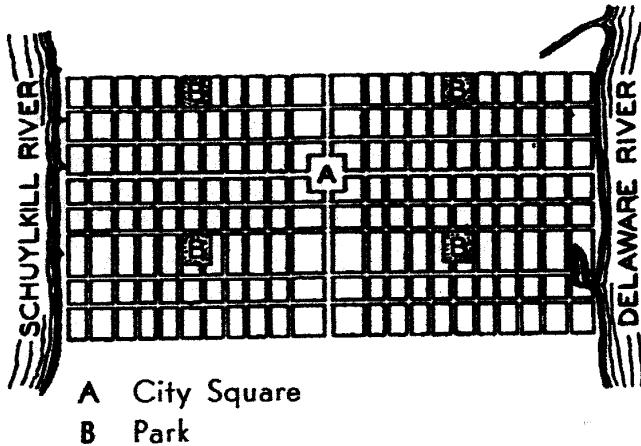
الشكل رقم (٣)
المخطط المقترن الذي قدمه فاليتاين نايت لإعادة بناء لندن



يلاحظ من المقررات التخطيطية السابقة لإعادة بناء مدينة لندن بعد ما أصابها كارثة الحريق وكارثة الوباء أن تلك المخططات تظهر مخطط شبكة الطرق في المدينة . فعلى الرغم من أن هذه الأفكار التخطيطية ظهرت قبل اختراع السيارة إلا أنها تبرهن بأن المدينة الواحدة يمكن أن يكون لها أكثر من نمط تخطيطي واحد ، وأن أي نمط تخطيطي يتم إقراره للمدينة لا يتوقع منه أن يكون مثالياً حالياً من العيوب والإشكاليات . فالقصور الذي قد يصاحب أي نمط تخطيطي يكون له مسببات وعوامل لم يتعامل معها المخطط بجدارة ، وبذلك تظهر العيوب التخطيطية في تصميم شبكات الطرق التي بدورها تساعده في ارتكاب المخالفات المرورية .

في الفترة الزمنية نفسها التي طرحت فيها مخططات تجديد مدينة لندن ، وبالتحديد في عام ١٦٨٢ م كلف ويليام بن William Penn المساح توomas هولم Thomas Holme بتنظيم مدينة فيلاديلفيا بولاية بن سيلفانيا بأمريكا الشمالية . Gallion, 1950,p54 كان المخطط الذي وضعه توomas هولم عبارة عن مخطط شبكي شطرينجي Gridiron plan ، حيث وضع شارعين رئيين متعمدين ويقطعان مركز المدينة الذي يشكل الميدان العام ، كما خصص قطعة أرض مربعة الشكل في وسط كل مربع من المربعات الأربع التي تشكلت من تقاطع الشارعين الرئيين لتكون حديقة مركبة لهذا المربع السكني (شكل ٤) .

الشكل رقم (٤)
المخطط الذي وضعه توماس هولم لمدينة فيلاديلفيا عام ١٦٨٢ م



هذا النمط من التخطيط العمراني ربما لم يكن جديداً في فكرته حيث كانت المدن الإغريقية والرومانية القديمة تخطط بالطريقة نفسها. ولكن الجديد في الموضوع أن هذا النمط التخططي للمدن، ربما كان الأساس الذي تبعه مخططو المدن المعاصرون. حيث انتشر هذا النمط انتشاراً واسعاً في أمريكا ومن ثم انتشر في بقية مدن العالم، قد يتساءل الباحث في أمور الحوادث المرورية عن علاقة هذه الأنماط التخطيطية السابقة لعصر السيارة والأنماط التخطيطية السائدة الآن.

إن الأنماط التخطيطية السابقة الذكر وإن كانت سابقة لعصر السيارة فإن أهميتها تكمن في كونها سابقة Precedent لمعظم الأفكار التخطيطية التي أتت بعدها.

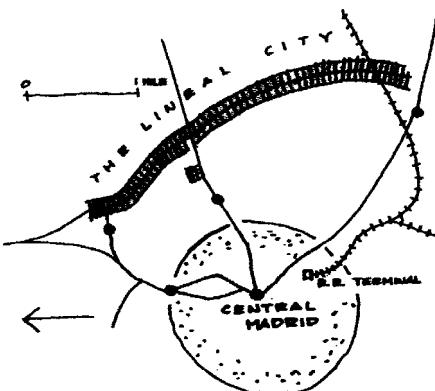
إن الأفكار التخطيطية التي وضعها المهتمون بتخطيط المدن خلال القرن التاسع عشر تطورت فيما بعد لتصبح نظريات تخطيط المدن تدرس في

مدارس العمارة والتخطيط . حيث يلاحظ على هذه الأفكار التخطيطية أنها تأخذ في الاعتبار مشاكل النقل والمرور والطرق في المدينة . وكان الاختلاف في الأنماط التخطيطية والمعكسة في مخططات شبكات الطرق تنتج بسبب عوامل عدّة منها طبوغرافية الأرض التي تقع عليه المدينة واستعمالات الأرضي وعلاقة المدينة بالإقليم والمناطق المحيطة بها ، وكذلك توزيع السكان والخدمات . وقد تمثلت معظم هذه الأفكار أو الأنماط التخطيطية في الأمثلة التالية :

١.١. المدينة الشريطية The Linear City

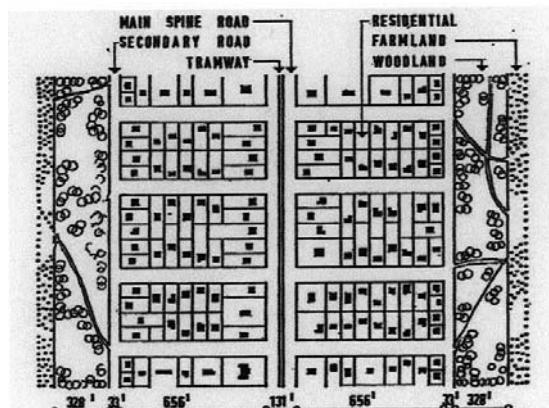
في عام ١٨٨٢ م تقدم رجل الأعمال المهندس الأسباني سوريا ماتا ب فكرة تخطيطية لإعادة تخطيط مدينة مدريد Don Arturo Soria Y Mata العاصمة عرفت فيما بعد بالمدينة الشريطية . وال فكرة التي نادى بها هي إلغاء الشكل المرازي للمدينة والأخذ بأسلوب المدينة الشريطية أو الطولية التي تمتد على امتداد الطريق الرئيسي للمواصلات ، وقد افترض أن هذه المدينة الشريطية تقوم أساساً على محور رئيسي لحركة المرور يكون طوله بمثابة العمود الفقري الذي ركزت حوله الخدمات العامة ، ويتوقف الطريق تبعاً لامتداد المدينة وخصص جانبي الطريق لتكون مناطق سكنية تتكون من مساكن مخصصة لأسرة واحدة مزرودة بحدائق . بينما خصصت المساحات المتبقية لأنشطة الزراعية ، وإمكانية تمدد المدينة طولياً حسب الحاجة للنمو (شكل ٥) و (شكل ٦) .

الشكل رقم (٥) إمكانية تمدد المدينة طولياً حسب الحاجة للنمو



Soria y Mata's Ciudad Lineal.

الشكل رقم (٦) مخطط تفصيلي لجزء من المدينة الشريطية



هذا وقد طبق المهندس المعماري لو كوربوزيه (Le Corbusier) هذه الفكرة التخطيطية في اقتراحه لتطوير مدينة الجزائر عام ١٩٣٠ م، حيث عكست الفكرة التأثير القوي للسيارة كمشكلة تواجه التصميم العمراني للمدينة (شكل ٧).

المصدر : Peter Wolf, The Future of The City , 1974. p24

الشكل رقم (٧)

صورة تخيلية للمقترح الذي قدمه لو كوربيوزيه لتطوير مدينة الجزائر عام ١٩٣٠ م

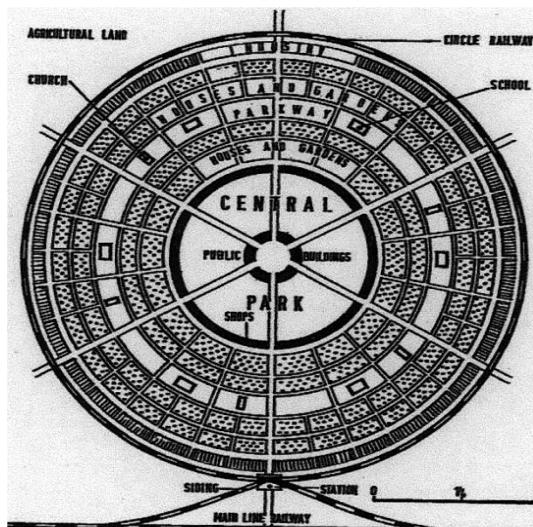


١ . ١ . ٢ المدينة الحدائقية Garden Cities

في عام ١٨٩٨ م عرض ابن زار هوارد (Ebenzer Howard) فكرته التي تضمنها في كتابه «المدن الحدائقية» عن المدينة المثالية التي تجمع مزايا المدينة والقرية على حد سواء ، ويكون لها كفايتها الذاتية التي تحقق الحياة السليمة لسكانها . والمدينة الحدائقية التي اقترحتها هوارد عبارة عن مدينة دائيرية مقسمة إلى ستة أقسام (مجاورات سكنية) تفصلها محاور (طرق) قطرية تنطلق من مرآز المدينة متوجهة نحو محيطها الخارجي . كما قسمت المدينة تقسيماً آخر متدرج من خلال شبكة طرق دائيرية . وقام بتوزيع استعمالات الأراضي حيث خصص المحيط الخارجي للمدينة للمصانع والشركات والمخازن والأسوق والمؤسسات الأخرى ويخدمها الطريق الدائري الخارجي . وب بهذه الشبكة المحورية والدائيرية بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية تتكامل شبكة الطرق على مستوى المدينة الحدائقية (شكل ٨) .

الشكل رقم (٨) المدينة الحدائقية لأبنزار هوارد ١٨٩٨ م

Tetlow&Goss,1968,p35

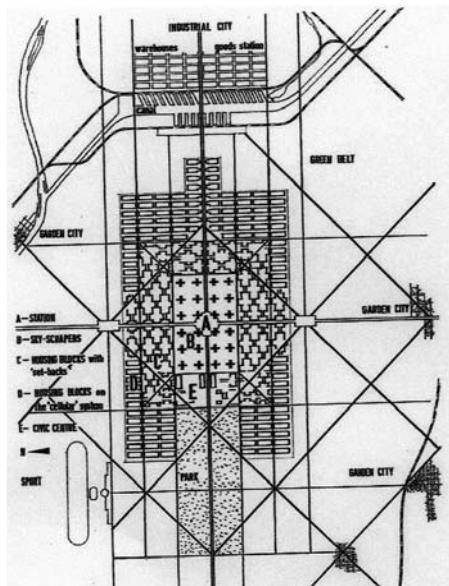


١. ٣. مدينة المستقبل The City of Tomorrow

في عام ١٩٢٢ م قدم المعماري لوأوربوزيه (Le Corbusier) مخطط المدينة المقترحة «مدينة المستقبل» (The City of tomorrow) هي عبارة عن مدينة كبيرة تسع لثلاثة ملايين نسمة. تحتوي على عوائط عالية الارتفاع يحيط بها مساحات واسعة ممتدة. جعل في مرآزها المبني الإدارية وال العامة ويقع في وسط هذه المنطقة المرآzie محطة المواصلات البرية والسكك الحديدية والطائرات، و حول هذه المنطقة المرآzie جعل عوائط سكنية مكونة من ثمانة طوابق. وقد فصل لوأوربوزيه حركة المرور رأسياً من خلال تخصيص المسطحات المفتوحة حول المبني العالية للمشاة، في حين خصص المستوى تحت الأرض للنقل الآلي مثل القطارات والسيارات حيث تشكل شبكة الطرق نظاماً شبكيًّا متعامداً (شكل ٩ عفيفي ٢٠٠٦ م، ص ٢٠).

الشكل رقم (٩) مدينة الغد للمعماري لوأوريوزيه ١٩٢٢ م

Tetlow&Goss,1968,p51



١٢. الوعي التخطيطي لمشكلات المرور

من النماذج التخطيطية التي طرحتها رواد التخطيط منذ قرن من الزمان وأكثر ، يتضح لنا أن جميع تلك الأفكار التخطيطية تعكس الهيكل العام للمدينة ، والهيكل العام هو في الواقع مخطط شبكات الطرق للمدينة . وهي كما تتم شرحه من قبل هؤلاء الرواد عبارة عن مسارات تربط بين أجزاء المدينة ببعضها ، وتوصل سكان المدينة من أماكن سكناهم إلى مناطق الاستعمالات والخدمات المختلفة داخل المدينة ، كما توصل الطرق الرئيسية منها بين المدينة والمدن الأخرى . من هنا نجد أن مخطط المدن هو أول من يتعامل مع شبكة الطرق وحركة المرور التي تتحرك على هذه الشبكة . وأن هذه الشبكة هي جزء مهم من النسيج أو المخطط العمراني للمدينة .

فمنذ أن تكون شبكة طرق المدينة أفكاراً على الورق ، إلى أن تأخذ حيز التنفيذ والاستخدام يكون المخطط دائما هو الشخص الذي تعود إليه الكثير من الملاحظات والنقد عند ظهور قصور أو مشاكل مرورية في كل أو بعض من أجزاء تلك الشبكة . فمن مهام مخطط الطريق أن يوفر شبكة طرق آمنة مريحة اقتصادياً تنقل الأفراد والبضائع في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف . وهو الخبير الذي يقسم شبكة الطرق إلى مستويات عدة يحدد لكل مستوى وظيفته وعرضه . ولشبكة الطرق داخل المدينة أربعة مستويات هي كالتالي :

الأول : وتمثل الطرق الدائرية الخارجية للمدينة (RingRoads) وهي طرق تربط أجزاء المدينة الواحدة بسهولة ويسهل من أطراها دون التوغل إلى وسط المدينة .

الثاني : وتمثل الطرق الرئيسية (Boulevard) ، وهي طرق تقع بين المجاورات السكنية وتصل مراز المدينة حتى الطريق الحلقي الدائري .

الثالث : وتمثل الطرق المجمعة (Collector Roads) ، وهي طرق أقل في العرض من طرق المستوى الثاني و تتفرع هذه الطرق داخل المجاورات السكنية . ويتجمع عليها الطرق الفرعية . وتحتوي على كثير من التقاطعات مع طرق في المستوى نفسه أو أقل منها .

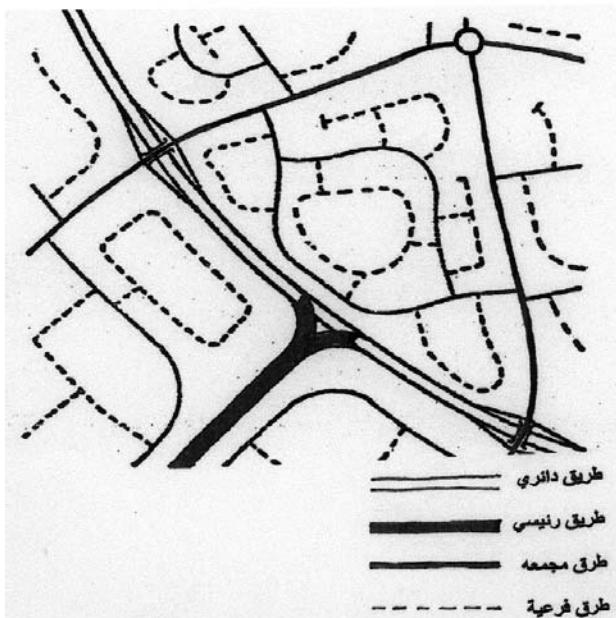
الرابع : وتمثل الطرق الفرعية (Minor Roads) ، وهي شوارع وظيفتها تيسير الدخول للمناطق السكنية المختلفة . وهذه الشوارع توجد على ثلاثة أنواع هي كالتالي :

١ - شوارع محلية : (Local Streets) وهي شوارع بطيئة السرعة ضيقة يكثر فيها حركة المشاة، وتكون هذه الشوارع عادةً شوارع من النوع الأول «الشارع المحلي» في أنه يوفر مروراً مستمراً بحيث يلغى طريقة الرجوع إلى الخلف. وغالباً ما يكون هذا النوع من الشوارع ذات اتجاه واحد يسهل الوصول بين المساكن.

٢ - شوارع مغلقة : (Cul-De-Sac) وهي شوارع ذات نهاية مغلقة، ومن مميزاتها تقليل حركة المرور العابر داخل المناطق السكنية. وعادةً ما تنتهي هذه الشوارع بنهايات دائيرية أو مستطيلة تسمح بدوران السيارة. ويكون متوسط طول هذا الشارع ٧٥ متراً.

٣ - نافذة : (Loop Street) وهي شوارع محلية تختلف خدمات الطوارئ والخدمات العامة (شكل ١٠).

الشكل رقم (١٠) التدرج الهرمي لشبكة الطرق في البيئة العمرانية



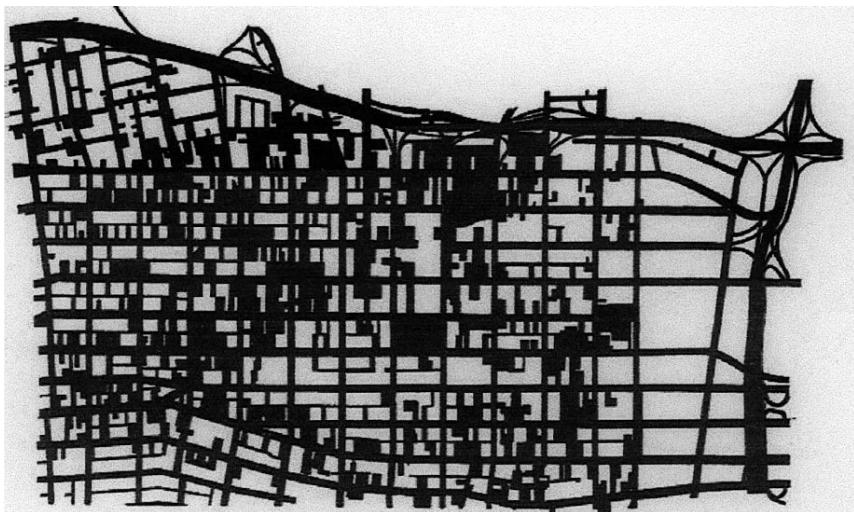
و لكون هذه الشوارع صغيرة تكثر فيها حركة المشاة ولعب الأطفال بجوار منازلهم فإنه يجب على مخطط الطرق مراعاة التالي :

- أ- تقليل طول الشوارع الفرعية لمنع السرعات الكبيرة للسيارات.
- ب- تدرج عرض مرات المرور ومرات المشاة حسب كثافة المرور على كل منها . توفير زوايا رؤية واسعة عند التقاطعات .

إن المشاكل المرورية التي تندرج تحتها المخالفات المرورية تحدث ضمن النسيج العمراني للمدينة . لذلك فإن وقوع الحوادث المرورية قد يكون أحد مسبباته قصور في تخطيط شبكة الطرق ، وأن الحد من المخالفات المرورية يتوقف على المخطط الذي بإمكانه إعادة النظر في المخطط أو إجراء تعديل فيه .

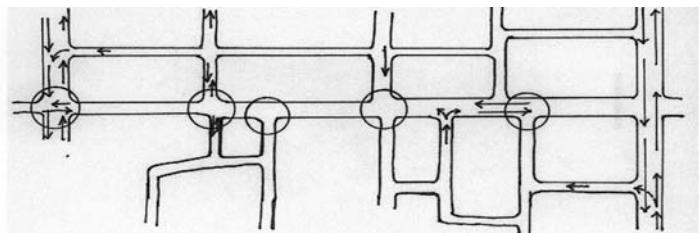
إن العلاقة بين المخطط العمراني والمشكلات المرورية أدركه الكثير من المخططين منذ أوائل القرن الماضي ، حيث تبين لهم أن بعض أنماط التخطيط العمراني يساعد على ارتكاب المخالفات المرورية ، فعلى سبيل المثال المخطط العمراني الذي يتكون هيكله الأساسي من طرق متعمدة مع بعضها ، والتي تعرف بالمخطط الشبكي الشطرنجي (Gridiron Street Pattern) هي من المخططات التي تحدث فيها تصادم السيارات بسبب كثرة التقاطعات العمودية (شكل ١١) .

الشكل رقم (١١) مخطط للمنطقة المرازية لمدينة لوس انجلوس وتنظر المخطط الشطرنجي والمساحات السوداء هي المساحات التي تخدم السيارات مثل مواقف السيارات



كذلك لاحظ المخططون الأوائل أن مخطط شبكة الطرق الذي لا يؤكّد التدرج الهرمي للطرق الرئيسية والفرعية والثانوية تكون الحركة المرورية فيها مربكة و تتكدس عند تقاطعات الشوارع فيها الحركة المرورية المزعجة . كما أن تغيير استعمالات الأراضي أو تركيز أراضي ذات جذب مروري في منطقة معينة بالمدينة يسبب استعمالات تركزات مرورية مزعجة في مكان التركز . إن حوادث دهس المشاة وحوادث التصادمات المروعة في تقاطعات الشوارع بالمنطقة السكنية كلها حوادث لمخطط شبكة الطرق دور فيها (الأشكال ، ١٢ ، ١٣) .

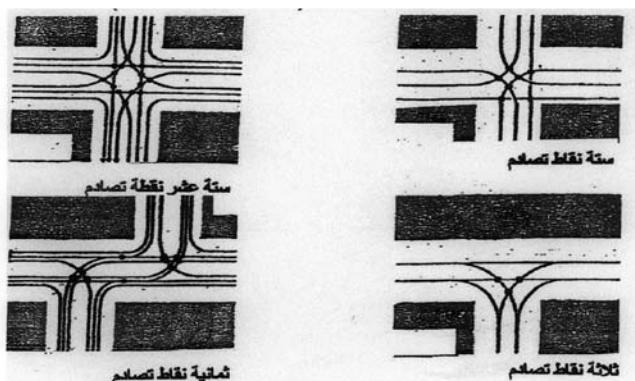
مخطط بعض حالات تقاطعات الشوارع في البيئة العمرانية



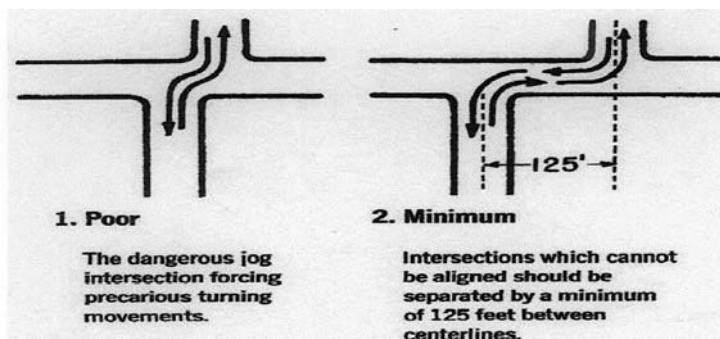
المصدر: عفيفي م ٢٠٠٦

الشكل رقم (١٢)

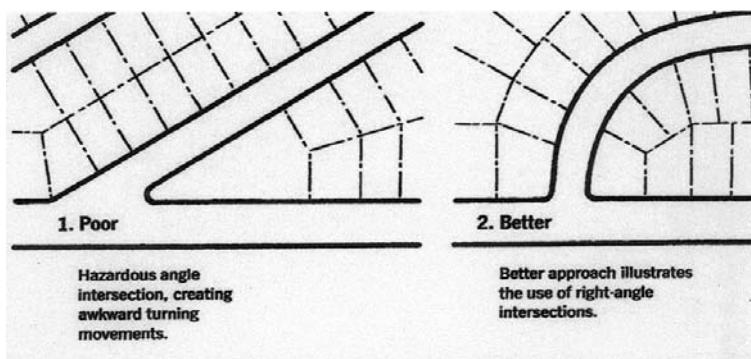
مخطط لنماذج تقاطعات الشوارع و نقاط التصادم لكل نوع من أنواع التقاطعات



الشكل رقم (١٣) نموذج لتقاطع غير جيد تخطيطيا



الشكل رقم (١٤) التقاطعات غير السليمة والملقبة منها



ما سبق نجد أن الفرضية التي فرضتها هذه الدراسة صحيحة . وان المخططات العمرانية هي في الواقع الجانب الأهم من الجوانب العديدة التي تشارك في مسؤولية إيجاد حلول جذرية للحد من المخالفات المرورية .

١. ٣. الدور الإيجابي للمخططي المدن في الحد من المخالفات المرورية

ما لا شك فيه أن بعض أنماط التخطيط العمراني قد يساعد على ارتكاب المخالفات المرورية دون غيره . ولكن يبقى الجزء الأهم وهو كيف يعمل مخططو المدن في الحد من رعنونة وتهور بعض السائقين الذين يجعلون من السيارات مصدر خطر على أنفسهم وعلى غيرهم وعلى الممتلكات ؟ . هذا السؤال قد يسأله المخططون أكثر من مرة قبل أن يقرروا المخطط النهائي للمدينة التي يخططونها .

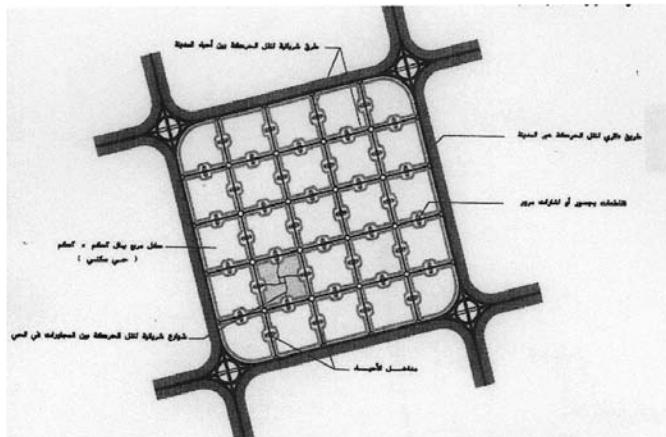
إن الدور الإيجابي للمخططي المدن هو جعل مخططات المدن وخاصة مخططات شبكات الطرق ومخططات استعمالات الأراضي تعمل في الحد من المخالفات المرورية وفي إعاقة المتهورين من ممارسة سلوكيات القيادة غير الآمنة . إن وعي المخططين لدورهم المهم في جعل المخططات العمرانية آمنة

مرورياً بدا واضحاً منذ بدايات القرن الماضي (القرن العشرون) وكانت على مستويات عده، تبدأ من مستوى المدينة ككل ، مثل ما تعامل معها مخطط مدينة كمبرنولد ومدينة ميلتون كينز في بريطانيا حيث أخذ مخططو هاتين المدينتين في الاعتبار فصل حركة المشاة عن السيارة على مستويات مختلفة . وعلى مستوى الحي السكني كما تعامل معها كليرانس شتاين في مدينة رادبورن في ولاية نيوجيرسي بأمريكا في النصف الأول من القرن العشرين .

أما بالنسبة للدور الإيجابي لمخططى المدن في المملكة العربية السعودية فيمكن الإشارة إلى ثلاثة نماذج (من هذا الدور الإيجابي) قامت به ثلاث جهات رسمية تعنى كل منها بما يخصها من مهام في التخطيط الوطني والمحلى . وهذه الجهات هي وزارة الشئون البلدية والقروية وأمانة مدينة الرياض والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض .

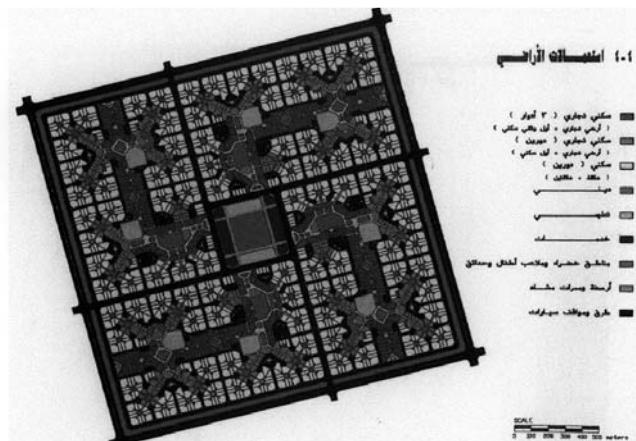
ففي عام ١٤١٤هـ كلفت وزارة الشئون البلدية والقروية مثلاً في وكالة الوزارة لتنظيم المدن أحد المكاتب الاستشارية الوطنية بتطوير دليل تخطيط حي سكني نموذجي بمدينة الرياض . حيث هدف هذا الدليل إلى تقديم مخططات نموذجية لتخطيط أحيا سكنية بمدينة الرياض تأخذ في الاعتبار نواحي السلامة المرورية على شبكة الطرق والشوارع ، وكذلك تأكيد توفير شبكة واسعة لحركة المشاة ضمناً لسلامتهم مرورياً ، كما تضمنت معايير أخرى عن البيئة والحفاظ على القيم التقليدية . (شكل ١٥ ، ١٦ ، ١٧).

الشكل رقم (١٥) مخطط تجريدي للفكرة التخطيطية التي قدمها المخطط
قسطنطين دكسيادس لمدينة الرياض التي تؤكد التدرج الهرمي لشبكة الطرق
وتقسيم المدينة إلى مربعات كبيرة (super block)



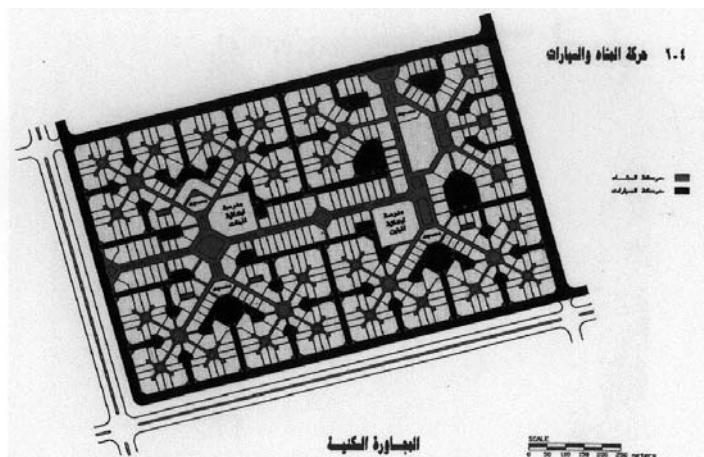
المصدر : وكالة الوزارة لتنظيم المدن ، تخطيط حي سكني نموذجي بمدينة الرياض ،
التقرير الثاني . ١٤١٤ هـ

الشكل رقم (١٦) مخطط استعمالات الأراضي للحي السكني النموذجي ،
يظهر بوضوح التدرج الهرمي لشبكة الطرق ، وكذلك شبكة مرات المشاة.



المصدر : وكالة الوزارة لتنظيم المدن ، تخطيط حي سكني نموذجي بمدينة الرياض ،
التقرير الثاني . ١٤١٤ هـ)

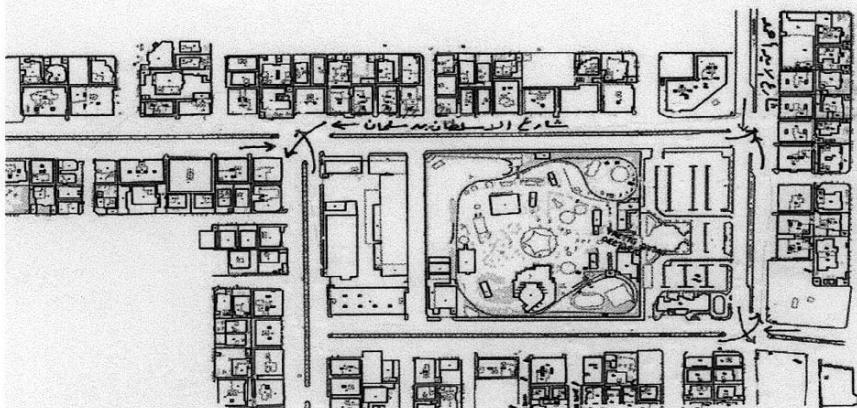
الشكل رقم (١٧) مخطط شبكة الطرق وشبكة مرات المشاة في المجاورة السكنية النموذجية



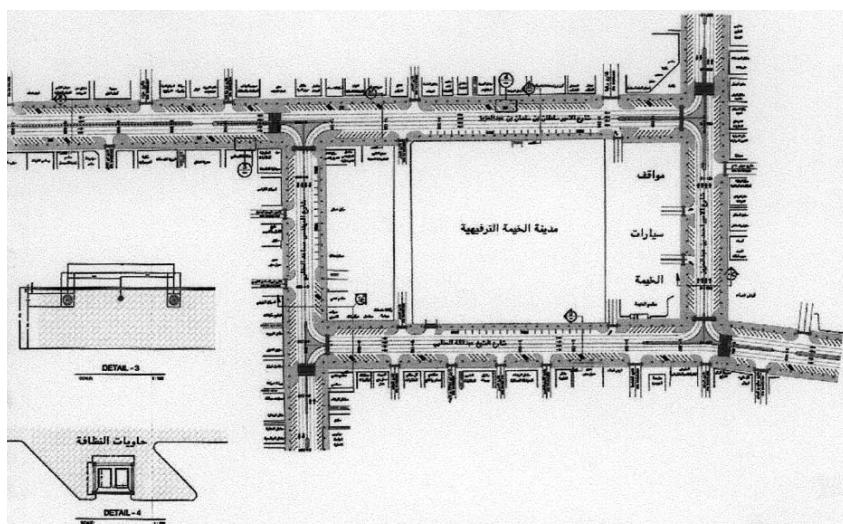
المصدر : وكالة الوزارة لتنظيم المدن ، تخطيط حي سكني نموذجي بمدينة الرياض ، التقرير الثاني . (١٤١٤هـ)

ومن الدور الإيجابي لإدارة تخطيط المدن هو ما تقوم به أمانة مدينة الرياض من مشروعات تطويرية تستهدف توفير مرات آمنة للمشاة في كثير من الطرق الرئيسية التجارية بمدينة الرياض ، وكذلك بإجراء التعديلات التخطيطية للعديد من تقاطعات الطرق التي تحدث فيها مخالفات مرورية تنتج عنها حوادث خطيرة . ومن أمثلة ذلك الاهتمام التخطيطي لسلامة المواطنين مرورياً هو تعديل أحد التقاطعات الخطيرة في حي الورود وتحويل حركة المرور فيه إلى الاتجاه الواحد ، ما خفف بشكل ملحوظ المخالفات المرورية في هذا التقاطع (شكل ١٨، ١٩) .

الشكل رقم (١٨) مخطط يظهر تقاطع شارع الأمير أحمد بن عبدالعزيز مع شارع الأمير سلطان بن سلمان بحي الورود حيث كانت تقع العديد من المخالفات المرورية التي ينتج عنها حوادث خطيرة.



الشكل رقم (١٩) مخطط تقاطع شارع أمير أحمد بن عبدالعزيز مع شارع الأمير سلطان بن سلمان بعد أن تم تطويره بعمل رصيف المشاة وتحديد مساراته. نتج من هذا التعديل أن عدد المخالفات المرورية قد قلت بصورة ملحوظة



المصدر : أمانة مدينة الرياض ، كتيب مشروعات تطوير مرات المشاة ببعض شوارع الرياض .

ومن الدور الإيجابي في مجال الدراسات ووضع الخطط الإستراتيجية لحل مشكلات المخالفات المرورية هو ما تقوم به الآن جهات متخصصة في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع جهات عددة مثل أمانة مدينة الرياض ووزارة التربية والتعليم ووزارة المواصلات وإدارة مرور الرياض . إن إعداد الدراسات لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للسلامة المرورية بمدينة الرياض ، وما نتج عن أعمال المرحلة الأولى من الخطة الإستراتيجية من بناء أول خريطة حوادث مرورية لمدينة الرياض ، التي أسهمت في التعرف على الطرق والتقطيعات التي تحدث فيها الإصابات البليغة جراء الحوادث المرورية هو خطوة إلى الأمام لمسك زمام الأمور في مواجهة المخالفات المرورية .

من هذه النماذج الثلاثة على مختلف مستوياتها هو دليل واضح لأهمية معالجة مشكلات المخالفات المرورية بجهود مشتركة تتعاون فيه كل الجهات المعنية بسلامة وأمن المواطن ومتلكاته . وقد برهنت هذه الدراسة من خلال النماذج التاريخية الرائدة في تحطيم المدن و الجهد المعاصرة في الحد من المخالفات المرورية بأن للمخططات العمرانية دوراً مهماً في المعالجة والتخفيف من تبعات هذه القضية الوطنية .

النتائج

إن الإدراك بأهمية التخطيط العمراني وبالتحديد تخطيط شبكات الطرق واستعمالات الأراضي هو في الواقع جزء من الحل ، الذي تبدأ منه أيه قضية حل مشكلة المخالفات المرورية في أي مدينة . وما تم مناقشته في هذه الورقة فقد تم استنتاج ما يلي :

- ١ - هناك علاقة وثيقة بين المخالفات المرورية ونمط التخطيط العمراني .
- ٢ - شبكة الطرق في البيئة العمرانية من أهم المستندات في المخطط الشامل للمدينة .
- ٣ - أن الأفكار التخطيطية النظرية قد لا يمكن تطبيقها عملياً بسبب عوامل كثيرة من الظروف الطبيعية لطغرافية الأرض وإلى تغيير استعمالات الأراضي ونقص في المعلومات والتوقعات المستقبلية لنمو السكان والمدينة .
- ٤ - هناك دور إيجابي يقوم به مخططو المدن للحد من المخالفات المرورية من خلال عمل التعديلات اللازمة في شبكات الطرق .

الوصيات

توصلت هذه الورقة إلى التوصيات التالية :

- ١ - تأكيد تطبيق التنظيمات التخطيطية لتصميم شبكات الطرق في المخططات السكنية الحكومية والخاصة .
- ٢ - تأكيد تطوير إستراتيجية مرورية للحد من المخالفات المرورية تشارك فيها جميع القطاعات الحكومية المتعلقة بخدمة وسلامة المواطنين .
- ٣ - تأكيد أهمية تحديد مواقع المخالفات المرورية عند مباشرة الحوادث المرورية ، وإدخالها في قاعدة البيانات .

المراجع

الإدارة العامة للمرور (١٤٢٦هـ). إدارة الدراسات المرورية شعبة الإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، وزارة الداخلية. الرياض.

مركز الدراسات والبحوث (١٤٢٦هـ). حوادث المرور، مطبع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، .

عفيفي، أحمد آمال الدين و فؤاد، حسن (٢٠٠٦م). تخطيط الطرق والنقل والمرور في المدينة، دار الحكيم للطباعة.

Gallion, Arthur, The Urban Pattern, Van Nostrand Co., 1986.

4- Tetlow, John, and Goss, Anthony, Homes, Towns, and Traffic, Frederick A. praeger,Publishers, N.Y,1965.

Spreiregen, Paul, The Architecture of Towns and Cities, Book Company, New York,1964. McGraw-Hill

استعمالات الأراضي وأثرها في المخالفات المرورية

أ. د . أحمد كمال عفيفي

١ . استعمالات الأرضي وأثرها في المخالفات المرورية

الملخص

تناقش هذه الورقة تلك العلاقة الشائكة بين استعمالات الأرضي والنقل والمواصلات في المدينة ، ولذا كان لزاماً تحديد بعض المفاهيم الأساسية لرسم الإطار العام لهذه الورقة مثل مفهوم الطرق والمرور في المدينة وعلاقتها ببعضها ، وكذلك علاقتهما بالتركيب العمراني للمدينة .

يركز البحث على أهمية تخطيط وتوزيع استعمالات الأرضي في المدينة والتي تمثل في الاستعمالات السكنية والتجارية والترفيهية وانعكاس ذلك على توزيع الرحلات وأحجامها وأنواعها والمشاكل المرورية والمخالفات التي يمكن أن تنتجه عن ذلك كما ت تعرض الورقة العديدة من العوامل التي يمكن أخذها في الاعتبار لتجنب أو تقليل مثل تلك المخالفات أو المخاطر المرورية مثل التحكم في الكثافات البناءية والكثافات السكانية ومعدلات الارتفاع F.A.R، إضافة إلى تحجيم بعض الاستعمالات التي تمثل جذباً بالمرور أو تغييراً لبعض الاستعمالات ذات الموقع الجغرافي الحرج الذي يسبب مشاكل أو مخالفات مرورية .

وأخيراً تخلص الورقة إلى رؤية عامة م肯 من خلالها التحكم في استعمالات الأرضي بما يعكس على سيولة المرور والتحكم في الاشتراطات المنظمة للعمaran مثل تقييد الارتفاعات والكثافات والخدمات إضافة إلى ذلك تقدم الورقة بعض الحلول العملية والتفصيلية لمعالجة بعض المخالفات التي تنتجه عن سوء التخطيط العمراني والتصميم الحضري Urban palming & urban Design مثل تغيير المسارات وتعديل قطاع الطريق لمواجهة الزيادة المرورية مستقبلاً أو ما شابه ذلك من معالجات في شبكة الطرق أو معالجات مرورية .

١. المقدمة

كان للتطور الهائل في وسائل النقل والمواصلات انعكاس واضح على النمو العمراني للمرأكز الحضرية Urban Centers ولقد تمثل ذلك في تلك العلاقة الشائكة بين نمو المدن وتطور المواصلات لدرجة أصبح معها كل تطور في عالم المواصلات ينعكس بصورة مباشرة على عمران المدن وتضخمها وتوسيعها وترهلها.

ومع التطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات - Tele Communication تزداد تلك العلاقة تشابكاً وتعقيداً ينعكس على سائر مناحي الحياة اليومية للسكان ، وتجسد تلك العلاقة في عدة أشكال منها:

- ١- التغير في أنماط استعمالات الأراضي . Land use pattern
 - ٢- التغير في أنماط وسائل النقل والمواصلات من وسائل تقليدية إلى وسائل غير تقليدية .
 - ٣- التطور في أعداد وأطوال الرحلات .
 - ٤- التطور في أنواع الرحلات .
 - ٥- التطور في زمن الرحلة كمتوسط لكل نوع من أنواع الرحلات .
 - ٦- التطور في العلاقة بين النقل الجماعي (النقل العام) والسيارة الخاصة .
 - ٧- التطور في أسلوب المشي كوسيلة والمشاة كسلوك وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي والعقلي The Social Behavior and Mentality
 - ٨- التطور في ملكية السيارة الخاصة Car ownership
- ولقد انعكست تلك التطورات والتغيرات على البيئة السكنية خاصة وعلى البيئة العمرانية بوجه عام . فبرزت المشاكل البيئية وال عمرانية والمروية ، وانعكست على مسيرة الحياة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية .

لذلك كان لابد من الإشارة إلى الاختيار الذكي لعنوان تلك الندوة . التي تبرز تلك العلاقة التي سبق الإشارة إليها ، التي تتجسد في أن هناك أخطاراً مروية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالتحيط العمراني . وهذه فرضية قابلة للنقاش . وهذا هو الدور المنوط بهذه الورقة البحثية .

ولقد أثر النقل تأثيراً كبيراً في المدن وغواها ليس من حيث زيادة مساحتها وسكانها فحسب أو توزيع استعمالات الأراضي بها ، بل أمتد هذا التأثير إلى البيئة الحضرية بصفة عامة ، حيث أدت زيادة أعداد العربات إلى انخفاض الشعور بالأمان وزيادة الضوضاء وتلوث البيئة ، ومن ناحية أخرى فقد أدت وسائل النقل إلى تغيير قيم الأراضي داخل المدينة ، وبعد أن كانت هذه القيمة تتحدد بناءً على صفات جمالية أو بيئية أو قانونية ، فقد أصبحت تعتمد القيمة على مقدار إمكانية الوصول إلى الأرض بأكبر عدد ممكن من وسائل النقل في أقل زمن متاح ، أو بمعنى آخر انخفاض تكلفة و زمن الوصول إلى الأرض من جميع أنحاء المدينة يؤدي إلى زيادة سعرها . كما أن تطور وسائل النقل أيضاً قد أدى إلى ظهور مشاكل عمرانية عديدة على المدينة مثل : مشاكل المرور في مناطق العمل المركزية D.B.C. أو مشاكل الانتقال بين السكن والمصنع أو مناطق التعليم .

ولقد أدى تطور وسائل النقل داخل المدن إلى تفاعلها مع البيئة ، ما ترك آثاراً سيئة عليها رغم أن النقل هو عماد التحضر والتقدم لهذه المدن ، وتأخذ آثار النقل السلبية على المدن أشكالاً عديدة منها :

١.١.١. الازدحام

والمقصود به زيادة كثافة وسائل النقل وركابها عن سعة الطرق وأرصفة المشاة ، ما أدى إلى صعوبة الحركة ، ويرجع ذلك إلى :

- ١ - زيادة عدد سكان المدن نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر .
- ٢ - زيادة أعداد المسافرين / ميل نتيجة لزيادة الكثافات السكنية ، ما أدى إلى تناقص المساحة المخصصة للفرد من الطرق .
- ٣ - تطور معدلات رحلات العمل والأغراض الأخرى .

١. ٢. الضوضاء

حيث الضوضاء عامل هام وخطير يتعارض مع راحة الإنسان ، ومع زيادة التقدم العلمي والتكنولوجي تزداد مصادر الضوضاء ، ويقاس الصوت بمقاييس الديسيبل . حيث تعد الوحدة منه أقل صوت مسموع للإنسان بينما تثل ١٢٠ ديسىبل أقصى شدة يمكن سماعها ويصاب الإنسان بالصمم الكامل عند ١٥٠ ديسىبل . والجدول رقم (١) يوضح تأثير الضوضاء في الإنسان . حيث يتضح من الجدول أن المرور في الطرق الكثيفة (٥٠٠٠ وع ر / ساعة) يولـد ٨٥ ديسىبل تسبب الانزعاج وعدم الراحة^(١) .

(١) أحمد خالد علام وآخرون ، ٢٠٠٠م التلوث البيئي ، مكتبة دار النهضة ، مصر .

الجدول رقم (١) تأثير الضوضاء في الإنسان

تأثيره على الإنسان	قوة الصوت ديسيل	مصدر الصوت
الإحساس بالهدوء	١	أقل صوت مسموع
الإحساس بالهدوء	١٠	وسط هادئ جدا
الإحساس بالهدوء	٢٠	الهمس
الإحساس بالراحة	٣٠	المكاتب الخاصة
ضوضاء مقبولة	٤٠	ال محلات التجارية والمنازل
بداية الإزعاج	٥٠	الترام
انزعاج	٦٥	المرور في الطرق الكثيفة
موهق	٦٨	مترو الأنفاق
الإحساس بالألم	١٠٠	المطارات
إغماء	١٤٠	اختبارات المحركات النفاثة
صمم	١٥٠	الانفجارات الشديدة

١. ٣ التلوث

مع زيادة أعداد السيارات داخل المدن تزايدت كثافة الأدخنة الناتجة عن عادم احتراق وقود هذه السيارات ، الذي يتكون من مجموعة غازات ذات تأثير ضار على صحة الإنسان^(١) مثل أول أكسيد الكربون ، الرصاص ، أكسيد التتروجين ، الهيدروكربونات .

١. ٤ الحوادث

ترايدت حوادث السيارات حتى أصبحت مهددة للأمان داخل المدن ، فقد أشارت الإحصاءات أن ٣٠٪ من وفيات الحوادث في بريطانيا عام

(١) عايدة بشارة ، دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ .

١٩٧٠ كانت بسبب حوادث السيارات ، وتوجد حادثة وفاة لكل ٢٠٠٠ سيارة في أمريكا ، ٣٧٥ سيارة في إيطاليا ، ٤٣٠ سيارة في ألمانيا الغربية وذلك في عام ١٩٦١م^(١) وتبذل جهود كبيرة لزيادة معدلات الأمان والعمل على فصل الحركة بين المشاة والسيارات وفي المملكة العربية السعودية ٤١٣ حالة وفاة ، ١٤٠٠ إصابة .

١. ٥ تدمير القيم الجمالية

لقد أدت كثرة الكباري الخاصة بالسيارات أو وسائل النقل الأخرى إلى قطع مستوى الرؤية لكثير من المناطق الجمالية داخل المدن ، كما أدى انتشار العربات إلى تشويه الواجهات المعمارية لبعض المباني وخاصة ذات الصفة التاريخية أو الأثرية منها .

وهذه العوامل مجتمعة تمثل التأثير الضار للنقل داخل المدن وتبذل جهود وتكاليف كبيرة في هذه المدن للتغلب على هذه الآثار الضارة على البيئة .

١. ٢ مفاهيم أساسية

تطلب الورقة البحثية تحديد بعض المفاهيم الأساسية لعناصر البحث التي تسهم في تشكيل إطار البحث ووضوح مفرداته ، التي من أهمها :

(1)F.D.Hobbs- Traffic Planning & Engineering- Program Press 1971.
Page.155.

١. ٢. الطرق والمرور في المدينة

تمثل العلاقة بين شبكة الطرق والمرور في المدينة في اعتبار شبكة الطرق تمثل الشرايين في جسم الإنسان، أما المرور فيمثل الدم الذي يتحرك في هذه الشرايين، ومن ثم يمكن تحديد العلاقة بينهما على اعتبار المقوله إن المدينة كائن حي^(١).

وانطلاقاً من هذه المقوله فإن أي تضخم أو ترهل في عمران المدينة سوف ينعكس من ثم على الطرق والمرور الذي يتدفق فيها بين الاستعمالات المختلفة للأراضي . ومع زيادة النمو العمراني للمدن تتفاقم المشاكل المرورية وتزيد المخالفات المرورية بكل أشكالها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية العمرانية ، ومع زيادة الترهل العمراني للمدينة فإن ذلك يعني المزيد من الارتباطات والاختناقات المرورية وما ينبغي ذلك من مشاكل أو مخالفات مرورية .

ناقشت نظريات التخطيط العمراني شبكة النقل والطرق والمرور بشكل أو باخر ومن منطلق أن المدينة كائن حي فإنه يمكن القول إن العلاقة بينهما هي كالعلاقة بين الشرايين والدم في الكائن الحي ، فإذا كانت الطرق في المدينة تمثل الشرايين في جسم الإنسان ، فإن المرور المتدفق في تلك الشوارع هو بمثابة الدم في الشرايين ، من هنا يبدو لكل منها مجالاته وترعرعاته . فعلى سبيل المثال .

تعنى دراسة الطرق بما يلى :

١ - نمط شبكة الطرق The Road Pattern

(١) (لويس مفورد، المدينة على مر العصور- ترجمة نصحي)

- ٢ - التدرج الهرمي للطرق The Road Hierarchy
- ٣ - قطاعات الطريق Road Sections
- ٤ - عرض الطريق وفضيله من حيث : الحارات المرورية- الجزيرة الفاصلة بين الاتجاهين- الأرصفة- مرات المشاة.
- ٥ - التقاطعات Intersections
- ٦ - تخطيط الطريق Road Planning
- ٧ - تزويد الطرق بأماكن انتظار السيارات وكذلك مواقف أو محطات النقل العام والنقل الجماعي .
أما دراسة النقل والمرور فتهتم بالآتى :
- ١ - وسائل النقل Transportation Means
 - ٢ - اقتصadiات النقل Transportation Economy
 - ٣ - حجم المرور Traffic Volume
 - ٤ - عقد المرور Traffic Nodes
 - ٥ - ساعات الذروة Peak Hours
 - ٦ - دراسة المربع والمصب Origin & Destination Survey
 - ٧ - تخطيط المرور Traffic Planning
 - ٨ - تخطيط استعمالات الأرض والمرور Land use and Traffic
 - ٩ - ملكية السيارة وتطوره وتأثيره في تخطيط المدينة Car Ownership

١.٣ النقل والتخطيط العمراني Transportation and urban planning

منذ بدء البشرية والجماعات السكانية هي ناتج الاحتياجات الدافعية والسياسية الثقافية والدينية والإدارية الاجتماعية والاقتصادية، وكلما كبر التجمع السكاني زادت فرص العمل وتنوعت الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية . وزادت عمليات تبادل الخدمات ، ولاشك أن الثورة الصناعية وما وآكبتها من ثورة في وسائل النقل قد ساعدت على نمو المدينة وتضخمها، فقد تركزت الصناعات بجوار سكن العمال في المدن ، وأدى ارتفاع أجورهم إلى زيادة الخدمات المتاحة لهم ، ما أدى إلى جذب مزيد من السكان إلى المدن ومزيد من الصناعات .. وهكذا اتسعت مساحة المدن . فقد بين «أوجست لوخ» أن السوق الجيدة وتسهيلات النقل والاحتياطي الضخم نسبياً من العمالة المهرة ومنظفات خدمات الأعمال المتعددة- التي يساعد على إنشائها كثافة السكان - قد أسهمت في جذب صناعات جديدة إلى هذه المدن^(١) وهذا يعني التأثير المباشر لاستعمالات الأراضي على زيادة الجذب المروري وتكييف حركة المواصلات وتعقيدها .

وقد أدى اتساع المدن إلى زيادة أهمية الوقت اللازم لرحلات العمل أو الخدمات ، وبعدما تركز الصناعات في المنطقة المركزية للمدينة ، بدأت الصناعات تنتشر في الضواحي وخارجها بعد الثورة الصناعية واستخدام البخار كقوة متحركة ، ما أدى إلى زيادة مسافة الرحلات بين السكن والمصنع ، وأصبح الوقت الضائع في رحلات العمل يمثل فاقداً كبيراً لدى العمال من ناحية وأصحاب العمل من ناحية أخرى . وتتضاعف أهمية الوقت

(1) Augest -the Economic Of Location- Yale University Press- 1959.

كعنصر فعال في تحديد أبعاد مشكلة النقل في المرور الآلى Computer traffic والمتمثل في رحلات العمل اليومية ورحلات التعليم مثلاً.

٤. النقل والمرور واستعمالات الأراضي Transportation and land use

تعد استعمالات الأراضي من أكبر القوى المؤثرة في المرور والنقل إيجاباً أو سلباً وليس من المبالغة القول إن لكل متر مربع (م^٢) تأثيراً مباشراً على جاذبيته للمرور ويتوقف مقدار تلك الجاذبية على نوع وطبيعة الاستعمال ذاته. ورغم تقدم الأبحاث والدراسات العمرانية والمرورية فلم نصل بعد إلى تحديد دقيق لعدد الرحلات لكل استعمال على حدة، ولكن هناك العديد من المؤشرات التي تدعم تأثير استعمالات الأراضي على جذب الرحلات منها:

١ - يعتبر الاستعمال التجارى Commercial use في مقدمة استعمالات الأرضي الجاذبة للمرور.

٢ - يلي الاستعمال التجارى الاستعمالات الخاصة بالمكاتب المهنية مثل الأطباء ، المهندسين ، المحاسبين ، يلي ذلك الفنادق .

٣ - يلي ما سبق الخدمات الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والجامعات ومراکز البحث .

٤ - يلي ذلك المخازن والمستودعات .

تعمل هذه المنظومة بالترتيب السابق خلال فترة العمل اليومي من (٨ - ٢) ظهراً.

٥ - بعد انتهاء اليوم الرسمي تأخذ الاستعمالات الترفيهية المقدمة في استعمالات الأرضي في جاذبيتها للرحلات .

ولا يمكن اعتبار المؤشرات السابقة عامة وثابتة، إذ يتوقف ذلك الترتيب
أو التصنيف على كل من :

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان Social and economic Characteristics
أو ما يمكن التعبير عنه بالتركيب الاجتماعي والاقتصادي
للسكان Socio-Economic Structure.

وتليجاً بعض الدول إلى سن قوانين منظمة للعمران من شأنها إعادة توزيع استعمالات الأراضي بما يحقق انسانياً في حركة النقل والمرور. ففي مصر قانون نزع الملكية للفوترة العامة يعطي الدولة الحق في نزع ملكية الأرضى للمنشآت أو الاستعمالات التي تسبب ارتكاً مروريًا، وفي ألمانيا يمكن إيقاف أو تحجيم بعض الأنشطة التي تسبب ارتكاً مروريًا مثل الصيدليات، المطافئ، المحلات التجارية.

كما يمكن فرض ضرائب باهظة على الأنشطة التجارية في وسط المدينة مثل التي تسبب جذباً مرورياً للرحلات إليها. وذلك لمنع تكدس الأنشطة التجارية ومحاولة مطاردتها بالضرائب للهروب من وسط المدينة إلى مراكز تجارية فرعية على أطراف الكتلة العمرانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن استعمال أسلوب المحفزات أو المشجعات Incentives التي من شأنها تشجيع أصحاب تلك الأنشطة التجارية على الانتقال إلى موقع بديلة أسهل مرورياً في مقابل بعض التسهيلات التي تمنح لها مثل الإعفاء الضريبي أو الإعفاء من رسوم الكهرباء والمياه والصرف الصحي . . . الخ.

إن مثل هذه الإجراءات كفيلة بإعادة توزيع استعمالات الأرضى بما يحقق انسانياً مرورياً.

ولقد ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك حيث لا تسمح ببنشآت أو مشاريع عملاقة Large Scale Projects إلا بعد موافقة الجهات المعنية بتنظيم حركة المرور والمواصلات وكذلك الجهات المسئولة عن البيئة على أن ذلك المشروع لن يسبب تلوثاً بيئياً أو ارتباكاً مرورياً على ضوء ما هو قائم حالياً وحجم المرور الناشئ عنها مستقبلاً.

٤ . ١ استعمالات الأراضي السكنية Residential Land Use

يمثل الاستعمال السكنى اكبر نسبة من جملة استعمالات الأرضي في المدينة ، كما يمثل منبعاً لحوالى ٨٥٪ من الرحلات اليومية . وفي ظل التشريعات والقوانين المنظمة للعمaran لا يشكل الإسكان خطراً مرورياً في حد ذاته طالما كانت هناك القوانين المحددة للارتفاعات ، والكثافات البناءية والكثافة السكانية ، ومعدلات الإشكال ، والعلاقة بين الارتفاعات ، وعرض الطريق ، وتحطيط الشوارع السكنية ، وموقع الخدمات ، وفي حالة التجاوز عن مثل هذه القوانين المنظمة للعمaran ، أو عدم احترامها ، والتقييد بها ، فإنه سيكون حتماً مبعثاً للعديد من الأخطار المرورية .

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن عدم التقييد بالكثافات السكنية أو الكثافات البناءية Residential Density أو معدلات الأشغال Floor Area Ratio ستكون النتيجة عدم قدرة الشوارع على استيعاب الحركة المرورية ، ونقص واضح في أماكن انتظار السيارات ، وتلوث بيئي . وإزعاج للمشاة ولكلافة الأعمار وعدم الإحساس بالأمان في البيئة السكنية ناهيك عن الضوضاء .

ويعد تأثير الكثافة البناءية على حركة المرور أقل من تأثير استعمالات الأرضى ، حيث أن إشغال قطعة أرض سكنية عن عشرة طوابق لعشرين

وحدة سكنية ، يعد أقل تأثيراً على حركة المرور من إشغال المساحة نفسها بمحلات تجارية كبيرة .

ويتضح تأثير الكثافة البنائية على حركة المرور كما في أحياء المهندسين ، الدقي بالقاهرة في مصر ، وكما في المحور أو العصب المحدد بكل من طريق العلية العام وطريق الملك فهد بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية . حيث تميزت تلك الأحياء في أول عهدها بالكثافة البنائية المنخفضة التي أفرزت انسياجاً في المرور ومع زيادة الكثافة البنائية زادت التعقيدات المرورية .. وهكذا .

كذلك كان تأثير التغير في استعمالات الأراضي في مناطق الفيلات ذات الكثافة البنائية المحدودة ، ثم مع التحولات العمرانية التي أدت إلى استبدال تلك الفيلات بمبانٍ مكتبية وبنوك ومحلات تجارية أن تحولت المنطقة إلى كتلة عمرانية هلامية معقدة التركيب والخصائص والراكز المرورية والنقص الهائل في أماكن الانتظار ، ما انعكس سلبياً على البيئة العمرانية والحركة ، وأفرز العديد من المخالفات المرورية .

إن الحلول الهندسية والأعمال الإنسانية قد لا تفيذ كثيراً في مثل هذه الحالات ، إنما يمكن تحقيق نتائج أفضل من خلال مضاعفة الضرائب على العقارات التجارية ، والمكاتب المهنية والتقييد بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمaran التي تحدد ارتفاعات المباني ، ومن ثم الكثافات البنائية ومعدلات الأشغال والتقييد بالاستعمالات المخططة للأراضي دون تغييرها أو تحويلها إلى استعمال آخر قد يؤدي إلى ارتكابات مرورية إذا كان من الأنشطة الجاذبة للمرور .

١ . ٤ . استعمالات الأراضي الخدمية

وتمثل الخدمات بكافة أنواعها سواء الخدمات الصحية أو التعليمية أو الإدارية والترفيهية شكلاً من أشكال استعمالات الأرضي . إلا أنها أشد تركيزاً من حيث جاذبيتها للمرور باعتبارها تمثل منبعاً ومصدراً للعديد من الرحلات التي ترتبط بها سواء بالنسبة للعاملين بها أو بالنسبة للزوار أو بالنسبة للشريحة الاجتماعية التي تغطيها هذه الخدمات .

ومن أجل حل المشاكل المرورية والأخطار الناجمة عن ذلك يلجأ المخطط العمراني إلى عدم تركيز هذه الخدمات ويتوجه نحو العمل على انتشارها وتوزيعها سواء بالنسبة لموقعها العام أو بالنسبة لمحاور الطرق الموجهة إليها ، بحيث يمكن الوصول إليها من عدة شرائين .

وتتجسد الأخطار المرورية الناجمة عن موقع الخدمات في التداخل بين المرور العابر Through Traffic والمرور المتجه إلى هذه الخدمات ويقصدها تحديداً حيث إن هذا التداخل من شأنه تكوين عقد مرورية Traffic nodes وفي حالة وقوع مثل هذه الخدمات على تقاطعات طرق رئيسية ، فإن ذلك سيؤدي حتى إلى وقوع حوادث مختلفة لمستعملي مثل هذه الخدمات مثل التلاميذ أو المرضى أو الزوار .

١ . ٥ . مركز المدينة والخدمات والإدارة ومراكم التجارة

تستقر الإدارات الحكومية الرئيسية ومؤسسات خدمة الأعمال والإدارة العليا للشركات والبنوك وال محلات التجارية في منطقة وسط المدينة ، وذلك لأسباب عديدة بعضها تاريخي يعتمد على قدم هذه المنشآت وبعضها عملي

يعتمد على مدى سرعة الاتصال الشخصي المباشر مع مخططات النشاط ومتخذى القرارات ، وبعضها الآخر يعتمد على مدى سهولة الوصول إلى المنطقة من جميع أنحاء المدينة .

وقد أوضح «جون وستر جارت»⁽¹⁾ أن منطقة وسط لندن قد استمرت رغم فقدانها أهميتها كمنطقة سكنية مكاناً هاماً للعمل ، وذكر أنه بينما تناقصت مساحات الإسكان بالمنطقة فقد زاد عدد العاملين بها بين سنتي ١٩٢١ ، ١٩٥١ بمقدار ٧٧ ألف شخص . حيث بلغ عددهم ١ ، ١ مليون عامل عام ١٩٢١ ، ١ ، ١ مليون عامل عام ١٩٥١ ، وبناءً على بحث أجري عام ١٩٦٠ فإن عدد الذاهبين للعمل في منطقة وسط لندن قد زاد بمقدار ٢٧ ألف شخص عن العام الذي سبقه ، وتبين الدراسة أن عدد العاملين من المهنيين في منطقة وسط لندن يتزايد بمقدار ١٥ ألف شخص سنويًا ، وبنفس النسبة يتناقص عدد العاملين في المصانع الصغيرة والورش بالمنطقة .

ويتضح من ذلك أن أهمية منطقة وسط المدينة - كمركز للمنشآت التجارية ورجال الأعمال ومكاتب المهنيين والشركات - استمرت في التزايد والنمو ، وقد حدث ذلك رغم وجود اتجاه عام معاصر في أوروبا وأمريكا لدفع تلك المنشآت ، سواء بالضغط أو الإغراء ، على ترك منطقة وسط المدينة حلاً لمشكلات النقل ، وفي لندن قيدت تراخيص باني المكاتب بمنطقة وسط المدينة بسبب نفسه ، ورغم أن هناك إهماً في مراكز المدن التقليدية والعربية إلا أنها ما زالت تمثل جذباً ملحوظاً ولها بريقها المتميز رغم ضيق شوارعها .

(1) Gohn Westergart- journeys To Work In The London Region- The Taunllauning Review- April- 1957.

وقد أدى دور النقل في توطين الصناعة ومناطق الإدارة والتجارة واتساع المدن إلى أهمية إعادة تخطيط هذه المدن وبنائها من جديد، بناء يتتسق مع أهمية وتعاظم دور النقل داخل المدن، ويجب أن يحقق المخطط هدفين الأول هو العمل على نقل الصناعة والورش من منطقة وسط المدينة الوسطى إلى الأطراف والضواحي أو مدن جديدة توابع، والثاني العمل على حل مشاكل تضم العمالة المهنية والفنية وتركز رجال الأعمال في منطقة وسط المدينة أي أن حل مثل هذه الارتكابات المرورية يكون إما بتغيير استعمالات الأرضي أو بتطوير وسائل أخرى للنقل غير تقليدية مثل مترو الأنفاق، أو تشجيع مراكز ثانوية على اطراف الكتلة العمرانية كما في القاهرة والرياض.

٦. تحليل استعمالات الأرضي من منظور مروري

يتم تحليل استعمالات الأرضي في المدينة من خلال عدة رؤى . فقد يحللها الاقتصادي من خلال قيمة الأرضي وأسعارها الاقتصادية ، وفرص العمل التي يوفرها كل استعمال والعائد الاقتصادي من تلك الأنشطة . . الخ ، ويتم تحليلها أيضاً من خلال بعد البيئي ومقاييس درجة التلوث البيئي الناتج عن الضوضاء وتلوث الهواء في المدينة . إلا أن مهندس التخطيط يتعامل مع استعمالات الأرضي من خلال تصنيفها إلى استعمالات جاذبة للمرور أو طاردة للمرور أو بمعنى آخر باعتبارها أنشطة تمثل منبعاً للرحلات Origin أو مصدراً للرحلات Destination أو هما معاً كما يحللها بمقدار الطلب على أماكن الانتظار ومعدلاتها وتوزيعها وأقصى مسافة سير على الأقدام بين الاستعمال المغوب ومكان انتظار السيارة . كذلك يتم تحليل استعمالات الأرضي من المنظور المروري نفسه من خلال العلاقة بين حجم المرور وعروض الشوارع وأنواع أو أنماط المرور العابر

Through Traffic و مقدار تداخله مع المرور المحلي Local Traffic ، ومسارات المشاة وتعارضها مع محاور الحركة الآلية ، والعقد المرورية المتوقفة بناء على تحليلنا لاستعمالات الأراضي .

وتجدر الإشارة إلى أنه في كثير من الأحوال عند تخطيط أو إعادة تخطيط المدن يمكن أن تنبأ بكثير من المشاكل المرورية وأخطارها عند تحليلنا لاستعمالات الأراضي من منظور مروري ، ومن ثم يمكن المسارعة إلى حلها قبل بدء تنفيذ المخططات أو اعتمادها .

إن الحل في مثل هذه الحالات سيكون بإعادة توزيع استعمالات الأرضي وتغيير موقع بعض الخدمات والأنشطة وعدم تكديسها مرورياً والنظر إليها كمولادات أو مستقبلات للحركة المرورية . وكذلك التنبؤ بأحجام المرور لكل استعمال على حدة (السكنى ، التجارة ، الصناعي ، الترفيهي . . الخ) وعلاقته بالاستعمالات الأخرى ضمن منظومة متكاملة أو مصفوفة مرورية Traffic Matrix .

١. ٧. المخالفات المرورية والمشكلات الناجمة عن التخطيط العمراني

من المسؤول عن المخالفات المرورية؟ هل بسبب من الأسباب التالية كلها أو بعضها :

١. ٧. ١. أخطاء ناتجة عن الطرق Roads

- ١ - تخطيط الطرق وعلاقتها باستعمالات الأرضي .
- ٢ - تصميم الطرق (إنسانياً) .

التقاطعات ، الميول ، الأكتاف ، الأرصفة ، إشغالات الطريق ، مواد الرصف ، والسفلته ، الجزيرة الوسطى ، تجميل الطريق ، الإضاءة (Road Design) .

١. ٧. ٢. أخطار ناتجة عن المرور Traffic

١ - اختناقات مرورية Traffic nodes

٢ - تركيز في استعمالات الأراضي land use plan

٣ - مواقع الخدمات التعليمية ، الصحية Services plan

٤ - أماكن الانتظار Parking Area

٥ - وسائل النقل العام (الجماعي) والنقل الخاص .

٦ - تداخل المشاة مع المرور الآلي (مشاة وسيارات) .

٧ - عدد الحارات المرورية ، سعة الحارة الواحدة .

علاوة على ذلك هناك مشاكل ومخالفات ترجع إلى الشخص نفسه ليس مجالها هذه الورقة .

حيث تدل الإحصاءات في المملكة العربية السعودية على أن عنصر السرعة يمثل ٣٤٪ من الحوادث ، قطع الإشارة يمثل ٢٥٪ من الحوادث ، أما التجاوز الخاطئ ، والدورانات الخاطئة فتتمثل ٢١,٥٪ من جملة الحوادث .

معنى ذلك أن هناك حوالي ٦٠٪ من الحوادث ترجع إلى السلوك البشري وسوء التخطيط فيمثل ٤٠٪ بل ربما يكون سوء التخطيط قد أسهم في دفع السلوك البشري الخاطئ مثل :

- ١ - قيادة السيارة بعكس الاتجاه في بعض الحالات .
- ٢ - تجاوز السرعة داخل الأحياء السكنية (طرق عابرة) .
- ٣ - العلاقة بين مستويات الطرق واتصالها ببعضها .

ليس من المبالغة القول إن التخطيط العمراني على كافة مستوياته الإقليمية والمحلية هو الأساس في دراسة المرور ، ومن هنا فإن كثيراً من المشاكل المرورية يكون مرجعها إلى سوء التخطيط العمراني أو يعني آخر عدم تنفيذ متطلبات وتحصيات التخطيط العمراني على مستوى الأقاليم أو على مستوى المدن والأحياء . ومن هذا المنطلق ، فإنه يمكن إلقاء الضوء على المشاكل المرورية الناجمة عن كل مستوى من مستويات التخطيط العمراني - على الأقل - على مستوى المدينة وإقليمها .

١ - مستوى إقليم المدينة

ويتتج عن هذا المستوى عدة مشاكل مرورية متوقعة أو محتملة تمثل في :

- ١ - المرور العابر بين المدن التوابع (الجديدة) وبعضها الذي يخترق المدينة الأأم .
 - ٢ - تظل المدينة الأأم هدفاً لكثير من الرحلات القادمة من المدن الجديدة .
- ٢ - مستوى المخطط الهيكلي والعام للمدينة :**

ويتضمن هذا النوع من التخطيط العناصر الأساسية التالية :

- ١ - مخطط استعمالات الأراضي The Land Use Plan
- ٢ - مخطط الخدمات The Services Plan

٣- مخطط الحركة The Circulation Plan

وترتبط هذه العناصر ببعضها ارتباطاً شديداً بما يحقق نجاح أو فشل التخطيط العام للمدينة ، ومن ثم من الممكن ظهور بعض المشاكل المرورية على هذا المستوى وتمثل في :

أ- سوء توزيع استعمالات الأراضي وعلاقتها ببعضها ، مثل تخطيط مناطق سكنية ذات كثافة عالية على محاور طرق شريانية .

ب- بعد مناطق العمل عن مناطق السكن (مصانع حلوان وشبرا الخيمة) .

ج- تخطيط مناطق جذب مروري على محور واحد (مدينة نصر - مصر الجديدة - المطار - صلاح سالم) .

د- التداخل بين الاستعمالات السكنية والتجارية داخل حيز عمراني واحد (منطقة شبرا الخيمة - شارع عباس العقاد ..) .

هـ- تخطيط استعمالات للأراضي تؤدي إلى مرور عابر Through Traffic .

و- ارتفاع الكثافات السكانية والكثافات البنائية .

ز - وجود المحطات النهائية Terminal داخل المنطقة المركزية أو وسط أحياء سكنية .

٣ - مخطط الخدمات

الذي يتضمن توزيع الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والإدارية والاجتماعية العامة .. الخ . على مستوى المدينة كلها ، وعلى مستوى الأحياء السكنية ، وعلى مستوى المجاورات السكنية ، وتمثل المشاكل المرورية في هذا المخطط فيما يلي :

١ - تركيز الخدمات الجاذبة للمرور مثل المدارس والجامعات والمستشفيات .

٢ - تخطيط الخدمات على تقاطعات الطرق الرئيسية أو الفرعية .

٣ - تخطيط الخدمات التعليمية والخدمات التجارية جنوب إلى جنوب في حيز عمراني واحد .

٤ - مخطط الحركة

ويتمثل في شرائين ومحاور الطرق التي تربط بين استعمالات الأرضي والأنشطة والخدمات الموجودة ، أما المشاكل المرورية التي يمكن أن تنجم عن ذلك المخطط فهي :

١ - عدم مناسبة عرض الطريق لحجم المرور الحالي .

٢ - التعارض بين حركة المشاة وحركة السيارات .

٣ - وجود أماكن انتظار سيارات على جانب أو جنبي الطريق .

٤ - عدم استقامة الشوارع .

٥ - صعوبة الميل والمنحدرات .

٦ - النقص الفجائي في عدد الحارات .

٧ - العقد المرورية Traffic Nodes .

٨ - عدم وضوح التدرج الهرمي للطرق Road Hierarchy .

٩ - كثرة التقاطعات Intersections .

٥ - مستوى التخطيط التفصيلي Urban Design

ويهتم بتوزيع الكتل والفراغات وينعكس ذلك على المرور بشكل تفصيلي أيضاً ، وتمثل المشاكل المرورية التي يمكن أن تنتج عن هذا المستوى في :

- ١ - عدم توفير أماكن انتظار بالمعدلات اللائقة للإسكان أو الخدمات.
- ٢ - عدم توفير مسطحات كافية للمشاة.
- ٣ - عدم ملاءمة أسلوب الانتظار لعرض الطريق.
- ٤ - قطاع الطريق وتفاصيله ، أرصفة المشاة- عدد الحارات- سعة الحارة- الجزيرة الوسطى- التشجير ، الإضاءة- الدورانات- المنحدرات- الميل- الأفقية والرأسمية .
- ٥ - مستوى الرصف أو معالجة الطريق .
- ٦ - تقييد السرعات داخل الأحياء السكنية .
- ٧ - المشاكل البيئية .
- ٨ - صغر البلوكات السكنية (قطع الأراضي المخصصة للتقسيم) .

١ . ٨ . تخطيط المرور من خلال تخطيط استعمالات الأراضي

إن مخطط الطرق والحركة Circulation، عبارة عن تخطيط شبكات الطرق والشوارع الرئيسية وبطرق النقل السريع والسكك الحديدية والطرق المائية والبحرية والجوية ، ويحدد هذا المخطط شوارع المرور والطرق وتقاطعاتها ، كما يرسم طرق السكك الحديدية ومسارات الأتوبيس في المدينة وحولها في ضواحيها ، وفي هذا المخطط توجد كل الخطوط والاتصالات التي تتكامل لنقل البضائع والناس في داخل المساحة الحضرية وما حولها ، وتحدد شبكة المسارات الرئيسية حدود المجاورة السكنية ، أما التصميم الداخلي لشوارع المجاورة فيتم مع المخطط التفصيلي لهذه المجاورات ، وكلما تقدمت المدينة في عمليات التنمية ، يصبح هذا المخطط المرجع الأصلي لكل عمليات التحسينات والامتدادات .

وهناك عدة اعتبارات أساسية يجب تحقيقها في مخطط الحركة منها:

١- تكامل جميع الشبكات مع بعضها سواء البرية - سكة حديد - طرق - والمائية والجوية ، باعتبارها تمثل شرائين حركة في جسم واحد وهو المدينة .

٢- الاتصال السلس والسهل بين الاستعمالات المختلفة من الأراضي باعتبار هذه الاستعمالات هي مصادر ونهايات للرحلات ، فهناك الحركة بين السكن والتجارة وبين الصناعات والتجارة وبين السكن والترفيه وبين السكن والخدمات وهكذا .

ويتم ذلك من خلال ما يلي :

أ- يتم وضع التخطيط العام المقترح لأى تجمع في ضوء تخطيط المرور بمعنى أن تترجم جميع استعمالات الأراضي المقترحة في المدينة والإقليم إلى مناطق جذب للرحلات باعتبارها وجهات مقصودة Trip Generation أو باعتبارها مناطق تولد رحلات Destination ثم يخطط قالب المرور من هذه الاستعمالات ، باعتبارها إما منبعاً أو مصدراً (مصدراً D-O) وفي حالة توقع أي مشكلة أو احتمال عقد مرور مستقبلاً ، فإنه يمكن تغيير الاستعمالات التي أدت إلى حدوث المشكلة وتعديل المخطط العام تبعاً لذلك .

ب- أن يتلاءم التدرج الهرمي في التخطيط على كل الأبعاد ، فالتدرج في تركيب المدينة وتركيبها من خلال متدرجة ، ابتداء بالمدينة المركزية وانتهاء بالمجاورة السكنية أو المجموعة السكنية ، يجب أن يقابله تدرج مماثل في المراكز ، ابتداء من وسط المدينة وانتهاء

بالمراكز الفرعية على مستوى المجموعة السكنية ، يلزム هذا التدرج أيضاً التدرج في شبكة الطرق ابتداء من الطرق السريعة وشوارع المرور الرئيسية وانتهاء بالشوارع المحلية التي تخدم المساكن ، وبناء على هذا التدرج يضع المخطط تصوره لحل مشكلة المرور على أساس أن المراكز الفرعية ومراكز المجاورات السكنية تتم إليها الرحلات الخاصة بالتعليم والصحة والترفيه والرحلات الاجتماعية سيراً على الأقدام ، حيث تقع كل هذه الخدمات داخل نطاق مسافة سير ممكنة ومعقولة في حين أن المراكز الأعلى تتطلب وسائل مرور آلية ، عام ، أو خاص .

جـ- رفع كفاءة بعض المراكز لاستقطاب حجم معين أو نوع معين من المرور الداخل إلى قلب المدينة ، كما في المراكز المتطرفة على حدود الكتلة العمرانية المأهولة Agglomeration ، على أساس تخفيض حجم هذه الرحلات لرفع جزء من العبء الواقع على قلب المدينة ، الذي يعاني أصلاً من مشاكل المرور .

دـ- دراسة المدينة مع إقليمها كوحدة واحدة متكاملة عمرانياً ودراسة المشكلة الإقليمية بناء على هذا القصور وكذلك تكامل وسائل النقل في المدينة لحل مشاكل المرور في المدينة ذاتها مثل مناطق الانتظار Park and Ride وكذلك المراكز الهامشية على حدود المنطقة العمرانية ، كذلك المراكز الريفية التي توضع في إقليم المدينة لاستقطاب رحلات إلى المدينة بغض تحفيض هذه الرحلات إلى أدنى حد ممكن من خلال هذه المراكز الريفية .

هـ- تحديد المسارات الرئيسية لل المشاة في وسط المدينة بهدف تخطيط

هذه الممرات على أساس استعمالات الأرضي في وسط المدينة، وتحديد أى هذه الاستعمالات مناطق تركيز مشاة.

و- تخطيط موقع أماكن انتظار العربات سواء السطحية أو الجراجات متعددة الطوابق أو أى شكل آخر من أشكال الانتظار بناء على عدد الساعات المحتمل تواجدها بوسط المدينة، ونطاق تأثير الجراج، في المنطقة المحيطة حوله ومسافة السير الممكنة إلى الخدمات وأغراض الرحلات في هذه المنطقة وخلافه مثل: حمل الأمتنة إلى السيارة واصطحاب الأطفال . . . ثم علاوة على ذلك التكلفة الاقتصادية وعلاقة هذه الجراجات بمحاور الحركة الرئيسية .

ز- تخطيط مناطق السكن ومناطق العمل والخدمات في نطاق المسافة المعقولة .

ويتضح من هذا التخطيط العام لأى تجمع عمرانى جديد أو قائم يجب ألا يتم بعيداً عن تصور المرور ، وبمعنى آخر يجب أن يتم تخطيط المرور من خلال تخطيط استعمالات أرض الحضر وتكامل جميع وسائل النقل العام والخاص في وحدة واحدة ، التركيز على تقسيم الرحلات تبعاً لأغراضها المتعددة .

وهناك العديد من العوامل التخطيطية التي يلزم أخذها في الاعتبار لتقليل المخالفات المرورية .

١ - عدم استخدام أنماط من شبكة الطرق Road Pattern يشجع على المرور العابر Through Traffic . بل يجب العمل على منعه تماماً في

أثناء التخطيط والتصميم منذ البداية ، وليس محاولة علاجه بعد تنفيذ التخطيط من خلال المطبات أو خلافه ، مع العمل على إدراج عناصر التهدئة ضمن متطلبات التخطيط والتصميم العمرانى .

٢- العلاقة بين عرض الرصيف (رصف المشاة) Side walk ونهر الطريق لكل مستوى من مستويات الطرق ، بمعنى أنه في حالة الطرق السكنية Residential Road يفسح المجال تماماً أمام المشاة التي لها الأولوية المطلقة في السير وعند عبور الطريق ، وكذلك الحال في المناطق التجارية نعطي أولوية للمشاة من خلال تخطيط مسارات آمنة بعرض كافية لتحركاتهم .

٣- استخدام عناصر تجميل وتنسيق الشوارع المناسبة من حيث التسجيل ، الإضاءة ، أحواض الزهور ، المقاعد ، . . . وكل ما من شأنه تحفيز وتشجيع المشاة على هذا النمط من الحركة .

٤- أسلوب انتظار السيارات (طولي - موازي - عمودي - على زاوية ما) . وعلاقة ذلك الأسلوب بعرض الطريق ومسارات المشاة بحيث لا يكون الانتظار عائقاً للمشاة أو عائقاً للمرور بوجه عام . مع تخصيص حارة الانتظار كحارة مستقلة لا تدخل ضمن الحارات المروية . Traffic Lanes

٥- دراسة مداخل ومخارج العمارت والجراجات السفلية أو الأرضية ومداخل المحلات التجارية وعلاقة ذلك بمسارات الحركة الآلية أو المشاة .

٦- ضرورة التغيير في قطاع الطريق لعدم مناسبة القطاع التقليدي القديم لتطور الحركة المروية ، ويتم ذلك بترتيب عناصر الطريق ابتداءً من

خط المباني Building Line، ثم مسارات المشاة والدرجات، ثم فاصل أخطر Green Belt ثم حارة الانتظار Parking lane ثم مسار السيارات، ثم الجزيرة الفاصلة بين الاتجاهين، وهكذا في الجانب الآخر، ومن الأخطاء الشائعة في التصميم العمراني توزيع عناصر التجميل والتنسيق Landscape على أرصفة المشاة بحيث تشكل عائقاً يضطرب المشاة معه إلى تفاديه والنزول في الشارع المخصص للسيارات بما يمكن أن يسبب العديد من الأخطار أو المخالفات.

٧- في حالة الالتفات أو الدوران لابد من مراعاة العلاقة بين عرض الطريق (عدد الحارات المرورية) وسعة حارة الالتفات ذاتها (قدرة التخزين) أو زمن إشارة، وحجم المرور في الاتجاه المقابل.

١ . ٩ مسارات المشاة Pedestrian Sidewalks

كان من نتيجة التطور الكبير في ملكية السيارة أن أصبحت عنصراً دلalte في تخطيط المدينة، بل عنصراً مهماً ومؤثراً ومسطيراً على استعمالات الأرض وتوزيعها على مستوى المدينة وامتداد أقاليمها، ولا يمكن إغفال السيارة في الحركة والنقل والزمن والراحة والمتعة أيضاً، إلا أن ذلك كله كان على حساب حركة المشاة ومنتها في المدينة، وبمعنى آخر على حساب حرية الشخص في حركته مطمئناً بعيداً عن السيارة، حرية الأطفال في رحلتهم اليومية والدولية إلى المدرسة سيراً على الأقدام - حرية المسنين في جلسة هادئة أو في نزهة بعيداً عن الضوضاء والتلوث الناتج عن السيارة - حرية الشراء والتسوق من المناطق التجارية بعيداً عن أخطار المرور وغيره، ولذلك توجد مشكلتان متعارضتان:

١ - تحقيق الوصول بالسيارة إلى أقرب نقطة من المسكن أو مكان العمل أو الخدمة بوجه عام توفيرًا للجهد والوقت .

٢ - توفير مسطحات آمنة لمرور المشاة منعزلة تماماً أو بعض الشيء عن حركة السيارة .

لذا أصبح من أهداف التخطيط العمراني الفصل التام بين حركة الناس - المشاة - وحركة السيارة فصلاً تماماً أو جزئياً ، وأظهرت كثير من النظريات التخطيطية حلو لاً متباعدة لها الغرض ليس فقط على مستوى المدينة كلها ولكن على مستوى المجاورة أو الحى السكنى ، وبذلت الجهد لتوفير بعض المسطحات والمناطق للمشاة خاصة ، منعزلة عن السيارات ، وذلك في المناطق التي يكثر فيها تواجد المشاة مثل المناطق التجارية في وسط المدينة ، ونجح تنفيذ هذه المخططات في معظم دول الغرب في كثير من مدن العالم ، حيث توفر مناطق مشاة حرة آمنة في منطقة وسط المدينة .

وأصبح من السهل حل هذه العلاقة من خلال تخطيط مسارات خاصة للمشاة ومسارات خاصة بالسيارة ، والعمل على عدم تقاطعها لتحقيق ما يسمى بالفصل التام بينهما أو فصلاً جزئياً في المستويات المختلفة من محاور حركة المرور مع عدم الفصل في المستويات الأدنى ، أو ما يعرف بالفصل الجزئي . Full- or semi segregation

وأصبح هذا الفصل مبدأ تخطيطياً لدى كثير من المخططين ، ومن أحسن الأمثلة وأقدمها للفصل التام تلك التجربة الناجحة في مدينة Radburn بولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية التي قام بتخطيطها كل من شتاين ورايت ١٩٢٨ Segregation . حيث خططت ٣ مجاورات سكنية تحقق فيها الفصل التام بين حركة المشاة وحركة السيارات .

كما أصبح الآن من أهداف التخطيط العام في الوقت الحاضر الفصل التام أو الجزئي ، وأظهرت كثير من النظريات التخطيطية حلوأً متباعدة لهذا الغرض ، ليس فقط على مستوى المدينة كلها ولكن على مستوى الحي السكني والمجاورة السكنية ، كما بذلت الجهود لتوفير بعض مساحات ومناطق للمشاة منعزلة عن السيارات ، وذلك في المناطق التي يكثر فيها توارد المشاة مثل المناطق التجارية في وسط المدينة .

ونجح تنفيذ هذه المخططات في معظم مدن دول الغرب ، حيث توفر مناطق مشاة حرة آمنة في منطقة وسط المدينة . حيث المنطقة التجارية والمركز الرئيسي للمدينة ونقطة تلاقي المشاة سواء المحليين أو الأجانب وأصبحت تلك المناطق واجهة المدينة ، ومن خلالها يمكن التعرف على المستوى الثقافي والحضاري للسكان ، حيث تضم لمسات جمالية من عناصر التجميل مثل : الأبراج والقباب كعلامات بصرية والتبليطات والأرضيات والمماشي وأحواض الزهور وأعمدة الإضاءة والمقاعد والحدائق والنافورات والتماثيل والألوان والملمس . كل ذلك في تناقض مبدع ، وبعيداً عن مصادر الحركة والضوضاء والتلوث من عادم السيارات^(١) .

١٠ . استراتيجية النقل الحضري

تهدف الدول عامة إلى تحقيق استراتيجية تقليل من الأخطار والمشاكل المرورية بقدر الإمكان مثل : تقليل زمن المراحل أو ما يعرف بعنصر الوقت

: Time Cost

(١) أحمد عفيفي : مركز المدينة العربية ، ندوة مراكز المدن العربية التقليدية ، حمص سنة ٢٠٠٤ .

- ١ - حماية البيئة من الضوضاء وتلوث الهواء .
- ٢ - تقليل الحوادث بكل أشكالها ونتائجها من موت أو إصابة .
- ٣ - مراعاة البعد الاقتصادي .
- ٤ - احترام حركة المشاة .

ومن أجل ذلك تلجأ الدول إلى إحدى السياسات التالية :

- أ - سياسة النقل العام Public Transportation .
 - ب - سياسة النقل الخاص Private Transportation .
 - ج - سياسة التكامل بين النقل العام والنقل الخاص .
 - د - سياسة مبتكرة مثل الدراجات - مترو الأنفاق - القطار السريع .. الخ .
- وهناك العديد من الأسس التي ترجح إحدى السياسات المناسبة للتطبيق طالما كانت أهداف الاستراتيجية واضحة مثل :

- ١ - مستوى النقل العام ونوعيته .
- ٢ - نظام العمل بالدولة - معدل ملكية السيارة الخاصة .
- ٣ - مدى مناسبة الوسيلة للغرض من الرحلة .
- ٤ - الدخل العام ونسبة الإنفاق على النقل .

إضافة إلى ذلك وهناك العديد من الحلول مثل :

- ١ - إنشاء شبكات من النقل السريع ذات الكفاءة العالية مترو الأنفاق وقطارات الضواحي .. التي تنقلآلاف الأشخاص في الساعة من مناطق السكن إلى مناطق العمل .

٢ - تخفيض أجور السفر بوسائل النقل العام في غير ساعات الذروة، كأسلوب لتوجيه السكان إلى توزيع الرحلات على مدار اليوم وتقليلًا من حدة ساعات الذروة الصباحية والمسائية .

٣ - العمل على تحقيق نوع من التكامل بين وسائل النقل العام (الجامعي) والنقل الخاص سواء على مستوى الرحلة بأكملها أو جزء من الرحلة كما في نظام (اركن واركب) Park & ride .

قدمت بعض البلديات الحلول الآتية :

١ - تشجيع استعمال وسائل النقل العام للحد من حجم الرحلات المتوقعة إلى قلب المدينة والاستعاضة بالأتوبيسات مثلًا عن السيارة الخاصة .

٢ - تقييد السرعات داخل المناطق السكنية بما لا يزيد على ٣٠ كم / س .

٣ - إنشاء شبكات من النقل السريع ذات الكفاءة العالية مترو الأنفاق وقطارات الضواحي التي تنقلآلاف الأشخاص في الساعة من مناطق السكن إلى مناطق العمل .

٤ - تخفيض أجور السفر بوسائل النقل العام في غير ساعات الذروة كأسلوب لتوجيه السكان إلى توزيع الرحلات على مدار اليوم وتقليلًا من حدة ساعات الذروة الصباحية والمسائية .

٥ - العمل على تحقيق نوع من التكامل بين وسائل النقل العام (الجامعي) والنقل الخاص سواء على مستوى الرحلة بأكملها أو جزء من الرحلة كما في نظام (اركن واركب)^(١) .

(١) أحمد عفيفي : دراسات في التخطيط العمراني ، مكتبة الهندسة ، مصر ١٩٨٦ م .

إن مخطط المدينة يستطيع أن يتحكم في تحديد الكثافات السكانية والبناء وتقيد استعمالات الأراضي كماً وكيفاً باعتبارها تشكل الهيكل العمراني للمدينة من جهة وباعتبارها تمثل نقط البدايات والنهايات للرحلات أو بمعنى آخر «المنبع والمصب» - Destination & Origin - إلا أن المشكلة تكمن في :

١ - شبكة الطرق التي أنشئت منذ سنوات بعيدة ، وأصبحت غير قادرة على استيعاب الحركة المرورية الحديثة المتزايدة يوماً بعد يوم من جراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية وال عمرانية . الأمر الذي أدى في النهاية إلى زيادة في حجم المرور Traffic Volume وإذا كانا نستطيع التحكم في سريان المرور - كما سبق - إلا أنها لا نستطيع التحكم في نموذج الطرق القائمة من حيث زيادة الاتساع أو خلافه حيث يتصل بتغيير قطاع الطريق الكثير من المعوقات والمشاكل الاقتصادية .

٢ - لذلك - ومن هذا المنطلق - لجأ مهندسو تخطيط المدن في الأحياء الجديدة إلى تغيير شكل قطاع الطريق بما يحقق شكلاً من أشكال المرور مستقبلاً عند زيادة الحجم المروري وتكثيف استعمالات الأرضي المتوقعة .

٣ - وعند زيادة حجم المرور مستقبلاً يمكن تغيير قطاع الطريق على النحو التالي : زيادة عرض الطريق على حساب المناطق الخضراء الجانبية التي استغلت كحقوق انتفاع فقط وبنشأت خفيفة Light Structures .

المراجع

بشاره، عايدة (١٩٧٣م). دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

عفيفي، أحمد (١٩٨٦م). دراسات في التخطيط العمراني، مكتبة الهندسة، مصر.

_____. (٢٠٠٤م). مركز المدينة العربية، ندوة مراكز المدن العربية التقليدية، حمص سنة .

علام، أحمد خالد وآخرون (٢٠٠٠م)، التلوث البيئي ، مكتبة دار النهضة، مصر .

مفورد، لويس (د. ت). المدينة على مر العصور، ترجمة نصحي .
Augest - the Economic Of Location - yale University Press - 1959.
Gohn Westergart - journeys To Work In The London Region - The
Taunllauning Review- April - 1957.

F . D . Hobbs - traffic Planning & Engineerin- Program Press 1971. Page
155.

**التخطيط العمراني الحضري وأثره
في الحد من الحوادث المرورية
(الرياض نموذجاً)**

أ. د. الأصم عبد الحافظ الأصم

$\forall \xi$

١ . التخطيط العمراني الحضري وأثره في الحد من الحوادث المرورية (الرياض نموذجاً)

المقدمة

الحوادث المرورية على اختلاف مستوياتها هي إحدى الصور التي تعبّر عن خلل ما في مركب التفاعلات المكانية^(١) القائمة بين المتغيرات المكونة للنظم المكانية^(٢) من جهة والمتغيرات النقلية^(٣) من جهة أخرى. انطلاقاً من هذا الفهم تحاول هذه الورقة مناقشة العلاقة بين المتغيرات النقلية ومتغيرات التخطيط العمراني في نظام الرياض الحضري من منظور جغرافي ولما كانت متغيرات التخطيط الحضري لا تعمل منفردة وإنما هي جزء من كل الا وهو منظومة المتغيرات البيئية والسكانية والاقتصادية والخدمية والثقافية والسياسية للمدينة. وبحكم الحيز المحدود لهذا العمل فسوف نتعرض لهذه المتغيرات بقدر ما لها من صلة واتصال بمتغيرات التخطيط العمراني ذلك أن تركيزنا ينبغي

(١) التفاعل المكاني في أبسط صوره يعني وجود علاقات اعتمادية بين عدد من المتغيرات (Variables) وألا متغير يعمل بمفرده إذ لابد من التداخل والتشابك مع غيره وهو ما يعرف بالصلة الوظيفية (Functional) لمزيد من التفاصيل راجع (الأصم، ١٤٢٦هـ).

(٢) النظام المكاني يعني مجموعة من الوحدات والعلاقات بين هذه الوحدات Variable (Langton.1972.p.125,) والوحدة هنا يقابلها متغير

(٣) يندرج تحت المتغيرات النقلية شبكة النقل والمركبات والمواقف وورش الصيانة ومحطات الوقود وشركات التأمين على السيارات وكل مرفق يخدم عملية النقل. ويناسب هنا الإشارة إلى أن بعض المتغيرات النقلية مثل شبكة الطرق هي نفسها متغير تخططي وعمراني في آن واحد.

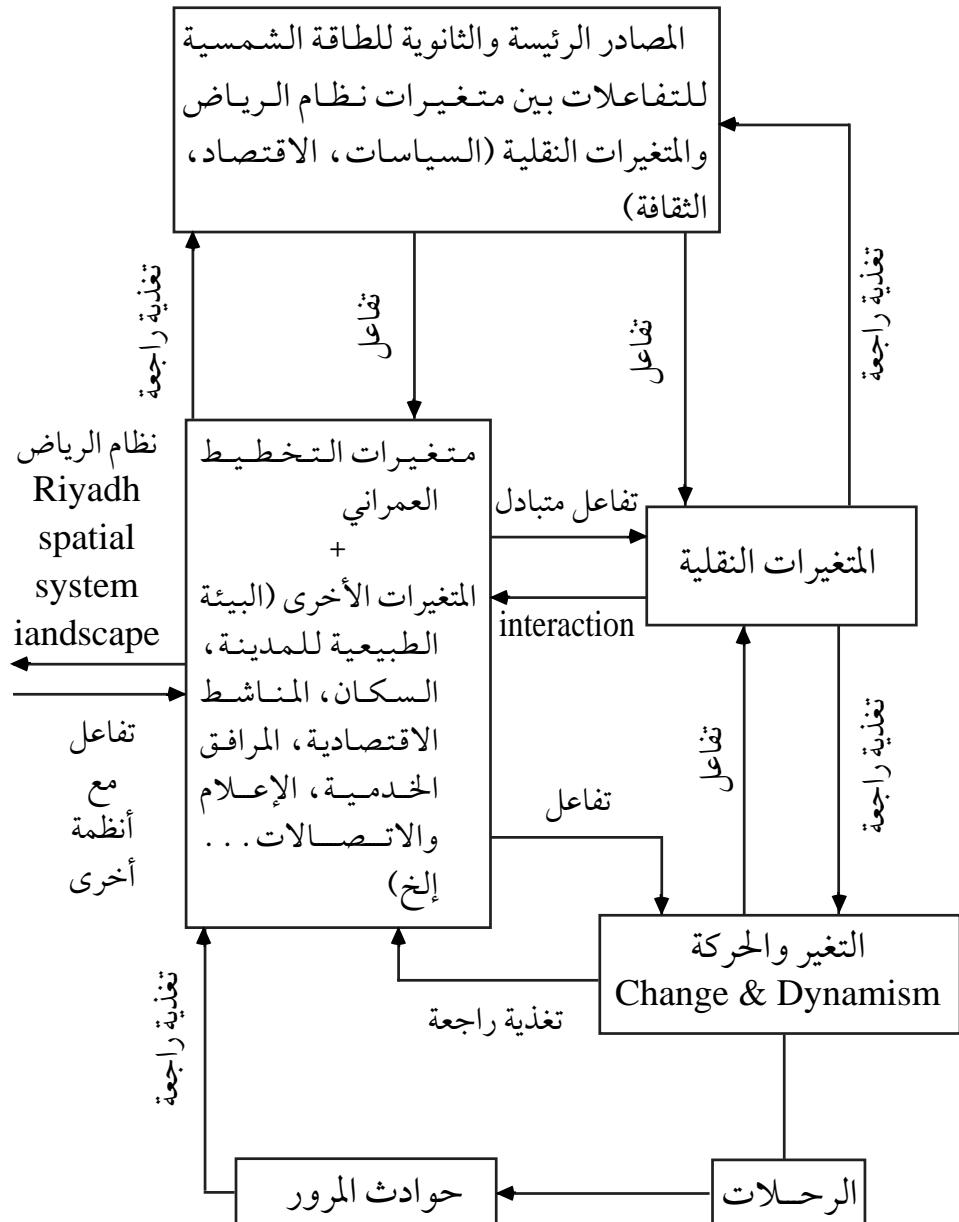
أن يكون على متغيرات التخطيط العمراني ومحاولة إبراز علاقاتها بالمتغيرات النقلية ، إن التفاعل بين هاتين المنظومتين من جهة وبينهما وبين المتغيرات الأخرى يتولد عنده الرحلات^(١) التي يترتب على بعضها الحوادث المرورية . وبنظرة إلى الشكل (١) سوف نكتشف الطبيعة المعقدة لعمليات التفاعل المشار إليها ثم استمراريتها على نمط الموجات التفاعلية Interacting waves^(٢) وذلك من خلال التغذية الراجعة بما تحمله من انعكاسات سلبية وإيجابية تجعل لكل دورة تفاعلية خصوصيتها وتميزها عن الدورة التي قبلها ، ومن ثم نجد أنفسنا أمام عمليات متتالية تمثل كل منها حلقة تنضم إلى ما سبقها من حلقات معطية صورة خط زمني تراكمي مستمر . (شكل ٢) .

إن الحلقات ليست متجاورة فحسب بل متلاصقة ومتداخلة تأكيداً لاتصالها وان كل دورة تفاعل مؤسسة على سبقاتها .

(١) تعرف الرحلة بأنها المسافة التي يقطعها فرد واحد لتحقيق غرض واحد .

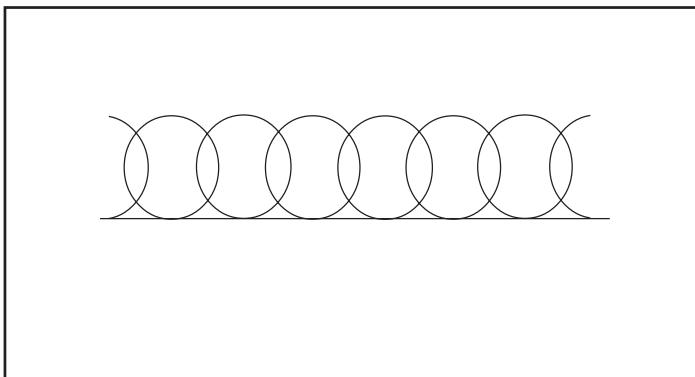
(٢) يندرج تحت المتغيرات النقلية شبكة النقل والمركبات والماوف وورش الصيانة ومحطات الوقود وشركات التأمين على السيارات وكل مرفق يخدم عملية النقل . ويناسب هنا الإشارة إلى أن بعض المتغيرات النقلية مثل شبكة الطرق هي نفسها متغير تخططي وعمراني في آن واحد .

الشكل رقم (١) علاقة متغيرات النقل بمتغيرات التخطيط العمراني
في إطار نظام مدينة الرياض



المصدر: الشكل من إنشاء الباحث

الشكل رقم (٢) تداخل موجات التفاعل وتراكمها المستمر



المصدر: الشكل من إنشاء الباحث

و قبل الدخول في المعالجة التفصيلية يناسب أن نشير إلى أن التفاعلات وبخاصة تلك التي بين التغيرات النقلية ومتغيرات التخطيط العمراني لا تتم إلا بحصول النظام بأكمله (نظام مدينة الرياض) على موارد طاقوية (Energy Resources) متتجدة . فمن أين يحصل عليها؟ إنه يحصل عليها من مصادر رئيسة ومصادر ثانوية . تتمثل المصادر الرئيسة في القرارات السياسية الخاصة بالنقل ، واقتصاد المدينة . والمركب الحضاري لمجتمعها وفي هذا تناغم مع فكرة بليك (Blaikie, 1978) التي يرى فيها أن اللاند سكيب Landscape أو المشهد الحضاري (النظام المكاني) كما هو الحال مع مدينة الرياض إن هو إلا مرآة صادقة لصورة الاقتصاد السياسي Space is the outcome of the political Economy . وهذا الرأي على الرغم من منطلقاته المادية Materail بيد أنه في حالة مجتمع مدينة الرياض الذي هو شكل مصغر (Microcosm) للمجتمع السعودي لابد من وضع اعتبار خاص للمركب الحضاري والثقافي المؤسس على الدين الإسلامي والتقاليد والأعراف العربية .

انطلاقاً من هذا الفهم تحاول هذه الورقة القصيرة أن تعرف إلى صورة العلاقة بين التخطيط العمراني من جهة والحوادث المرورية من جهة أخرى وعما إذا كان للتخطيط إسهام في تقليل الحوادث المرورية وذلك بالاستفادة من الشكل (١) لتنظيم المعلومات ذات الصلة . ولسوف يوظف الباحث المنهج الوصفي الكمي في عرضه ومناقشته لبيانات الدراسة . هذا وقد رجع الباحث إلى عدة أعمال ودراسات سابقة في مجال هذه الدراسة وإن لم تكن حول الموضوع بصفة مباشرة . بعض هذه الدراسات تعرض للنقل والحوادث المرورية في مدينة الرياض ، أو مدن سعودية أخرى أو حتى على مستوى المملكة أو مناطق أخرى في العالم ، فضلاً عن بعض الأعمال التي مدارها النظريات والمفاهيم ذات العلاقة^(١) ، التي كانت جميعها عوناً للباحث على تصميم الشكل (١) الذي يمثل من - وجهة نظرى على الأقل - آلية مناسبة للتعامل مع البيانات .

(١) مدار الغالب من الدراسات والأعمال المذكورة هو جغرافية النقل ومشكلات المرور والتخطيط للنقل . وفيها أعمال محدودة عالجت الموضوع -موضع الدراسة أو جانباً منه خارج المملكة أو بصفة عامة مثل أعمال (Lowew & Moryades 1959, Hursf, 1975, Hartshomte, 1959, Al assam & Khogali, 1991, Alassam, 1978 والزغبي وأخرون ١٩٩٤ باستثناء هذه الأعمال فالدراسات انحصرت حول المرور والتخطيط للنقل والمرور في المملكة ، أو مناطق منها أو حتى مدينة الرياض على وجه الخصوص . وهي الحق يقال أعمال متنوعة وكثيرة وتتضمن توصيات ورؤى كفيلة بمعالجة العلاقة بين المرور والتخطيط العمراني وصولاً إلى خفض أعداد الحوادث وحصر أضرارها فيما لو أخذ بها وفيما يلي بيان لأهميتها : (كانك ١٤٠١ هـ، الزهراني ، ٢٠٠٤ م، المقابل ٢٠٠٤ م، أندرسون ٢٠٠٤ م، الكساندر ، ١٤١١ هـ، ارقية والشريف ، ١٤١٤ هـ، قسطي ٢٠٠٥ م، عبدالعال ، ١٤١٧ هـ، زعزوع ١٤٢٤ هـ ، الأصم ، ١٤٢٦ هـ، الأصم ١٤٢٧ هـ، الرقية ، ١٤٢٧ هـ).

أما مصادر بيانات الدراسة فالأساس فيها هو هيئة تطوير الرياض من خلال مطبوعاتها ونشراتها الدقيقة والمتعددة ، والإدارة العامة للمرور وبخاصة إدارة مرور الرياض إلى جانب مصادر عديدة أخرى .

ونختم هذه المقدمة بالإشارة إلى أن عرض البيانات ومناقشتها سوف يكون مؤسساً على الشكل (١) على أن يسبق ذلك مدخل عام حول الحوادث المرورية، الرحلات . . . إلخ ثم يلي ذلك ثلاثة أقسام يتناول أولها أهم المتغيرات التخطيطية ذات العلاقة بالرحلات والحوادث . والثاني للمتغيرات الأخرى (بنية المدينة، السكان، النشاط الاقتصادي إلخ . . .) مع ربط كل ذلك بالحركة والحوادث المرورية . وينتهي البحث إلى خاتمة ومراجع .

١. عرض البيانات ومناقشتها

مدخل

في عام ١٤٢٦هـ شهدت مدينة الرياض وقوع ١٣٩٢٥٠ حادثاً (الإدارة العامة للمرور، ١٤٢٦هـ موزعة على ١٢٠٠ كم ٢ هي المساحة المقدرة للمطرور من النطاق العمراني للمدينة (حدود التنمية) في العام نفسه (تطوير ، ١٤٢٦هـ، ع ٤١) ، وهذا يعني أن نصيب الكيلو المربع قد وصل إلى (١١٦) حادثاً مرتفعاً عن ٨٦ حادثاً للكيلو المربع عام ١٤٢٢هـ علماً بأن المساحة المطورة وقتها لم تكن تختلف كثيراً عما عليه الحال في الوقت الراهن (حوالي ٢٠٠ كم ٢).

و واضح أن في الفارق بين الرقمين ما يدعو للانزعاج لقصر الفترة التي حدث فيها ألا وهو فترة أربع سنوات فقط . إن زيادة تصل إلى نحو ٥٠٪ تكشف لنا كم أن الحوادث المرورية تتفاقم عاماً إثر عام برغم الجهد المبذولة

في كافة الاتجاهات ومن كافة الجهات وعلى كُلٍّ فإن حالات الوفاة عند مكان الحادث في مدينة الرياض ظلت أعدادها على حالها (٤١٥ حالة) وفاة عام ١٤٢٢هـ و (٤٠٨) حالة (١٤٢٦هـ). (الإدارة العامة للمرور، ١٤٢٦هـ) وبالطبع يجب علينا افتراض وفاة عدد من المصابين في الطريق إلى المستشفى أو حتى في المستشفى بعد وصولهم إليها. ومثل هذه الوفيات عادة لا تدرج في الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للمرور بل تظل تسجل كإصابات. كان عدد هذه الإصابات ١٤٨٩ إصابة عام ١٤٢٦هـ بينما كانت أقل من ذلك عام ١٤٢٠هـ، ومهما يكن من أمر فإن الحوادث المرورية ظلت تتجدد للزيادة منذ فواتح هذا القرن الهجري وصولاً إلى الوقت الحاضر (جدول ١)، نظرة إلى الجدول تكشف الزيادة الهائلة في الحوادث ما بين عامي ١٤٠٤هـ (سنة الأساس) وعام ١٤٢٦ بحيث تضاعفت الحوادث بحوالي ٢٠٪ تقريباً وبنسبة زيادة وصلت إلى ٤١١٩٨٪ تقريباً.

ومع يقيننا بأن عدداً متشابكاً من المتغيرات الحضرية بما في ذلك المتغيرات العمرانية والنقلية قد أسهمت بصورة أو أخرى في وقوع هذا العدد الكبير من الحوادث إلا أن التغيير الأكثر صلة بالحوادث هو التغيير السلوكي البشري. إذ ثبت من عدة دراسات قديمة وحديثة أن أخطاء السائقين تؤدي إلى وقوع نحو ٨٠٪ من الحوادث المرورية (آل شارع والسيف ، ١٤٢٧هـ). أما النسبة المتبقية من الحوادث فتعزى لمجمل المتغيرات المشار إليها في الشكل (١).

نظرة إلى هذا الشكل تكشف عن أن الحوادث المرورية إنما هي محصلة جانبية للرحلات المولدة Generated Trips يومياً. وبسبب عمليات التفاعل المستمرة بين منظومات المتغيرات المثبتة في الشكل (١) تأخذ كل عملية تفاعل صفة دورة وبداخل الدورات تستمر العملية. بما يتطور معه نظام المدينة تطويراً مرحلياً إلى وضعية أفضل من جهة ومن ثم إنتاج أكبر للحركة التي تعبر عن نفسها في صورة سفر ورحلات واتصالات، وصور لا حصر لها.

المجدول رقم (١) أعداد حوادث المرور في مدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٤ - ١٤٢٦ هـ

السنوات	عدد الحوادث	النسبة
١٤٠٤ هـ	(١) ١١٦٦٩	* -
١٤٠٧ هـ	(١) ١٦٦٧٨	٤٣,٥
١٤١٠ هـ	(١) ١٩٩٦٠	٧١,١
١٤١٣ هـ	(١) ٣٦٢٨٨	٢١٢,٣
١٤١٥ هـ	(١) ٤٢٣٥٩	٢٦٤,٦
١٤١٧ هـ	(**) ٤٩١٨٤	٣٢٠,٤
١٤٢٠ هـ	(٢) ٧١٨٧٩	٥١٨,٦
١٤٢١ هـ	(٢) ٨٥٧٠٢	٦٣٧٦,٦
١٤٢٢ هـ	(***) (٢) ٨٧٩٩٥	٦٥٧,٣
١٤٢٦ هـ	١٣٩,٢٥٠	١١٩٨,٤

من أشكال التواصل الملموس وغير الملموس على المستويات المكانية الأفقية والرأسية. ما يهمنا هنا هو الرحلات التي وصلت في الرياض إلى ٦ ملايين رحلة في اليوم . يسهم في إنتاجها نحو ٥ , ١ مليون سيارة لا تزيد سرعة السيارة في المتوسط على ٥٠ كم / الساعة في اليوم وهو أقصى ما تسمح

المصدر : (١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وجامعة الملك سعود (١٤١٩ هـ) أطلس مدينة الرياض .

(٢) الإداراة العامة للمرور (عدة سنوات) النشرة الإحصائية ، الأمن العام ، الرياض . ملحوظة :

(*) سنة الأساس ١٤٠٤ هـ .

(**) حساب الباحث بناء على معدل زيادة سنوي مقدر بـ ٨٪ من الهيئة العليا لتطوير الرياض ١٤٢٣ ، تطوير ، العدد ٣٣ .

(***) هناك مصادر تعطي رقمًا يقل عن هذا الرقم ولكن الفرق ليس كبيراً.

به شبكة النقل تحت الظروف والمعطيات الحالية . ومن المرجح أن تهبط هذه السرعة مستقبلاً لتنتهي عند ٢٥ كلم في اليوم عام ١٤٤٢ هـ ، وفقاً لرؤية الهيئة العليا لمدينة الرياض . (تطوير ، عدة نشرات) إذا لم يتم التعامل مع المشكلة قبل فوات الأوان .

إن ذلك الكم الهائل من الرحلات التي يولدها نظام الرياض المكاني يومياً فيه من الدلالة على حجم الطاقات المسببة لتفاعلات متغيرات النظام وعلى رأسها النشاط الاقتصادي . حوالي (٨٠ مليون ريال سعودي) وحزمة السياسات العامة والتنموية لكافة القطاعات المتخذة من قبل النظام السياسي للبلاد نزولاً إلى السياسات الفرعية التي تقف وراءها هيئة تطوير الرياض ، الإدارة العامة للمرور ، شركات القطاع الخاص والأفراد والجماعات والأفراد المستثمرين في القطاع النقل . كما أن الواقع الحضاري والاجتماعي لسكان المدينة إسهامه في تكثيف عمليات مد النظام بالطاقة الضرورية لحياته واستمراريته وتفاعلاته . من جهة أخرى ووفقاً للشكل (١) فإن النظام - نظام الرياض - متصل ومتفاعل مع الأنظمة المجاورة وغير المجاورة الأخرى وهذا من شأنه أن يجعل النظام نظاماً مكانياً منفتحاً الأمر الذي يمده بطاقة تضاف إلى مصادر طاقته الذاتية وتسمم جميعها في إذكاء عمليات التفاعل التي تنتهي إلى الحركة ممثلة في الرحلات والحوادث الناتجة عن تلك الرحلات . ومن خلال «التغذية الراجعة» Feedback تظل العملية برمتها مستمرة ومتعددة . وحسب توقع هيئة تطوير الرياض فإن عدد الرحلات سيبلغ ١٥ مليون رحلة بحلول عام ١٤٤٢ هـ (المخطط الاستراتيجي الشامل ١٤١٧-١٤٤٢ هـ) ، بكوناتها الأساسية : السائق والمركبة والطريق .

مع أهمية دور كل من هذه المعطيات في تسبب الحادث المروري ومع ما أشرنا إليه من أن السائق هو العنصر الأساسي في وقوع الحوادث يلزم أن ننوه بأهمية الطريق في هذا الصدد لا سيما وأن أنماط الطرق ونوعيتها هي مكون

أساسي في الأراضي المطورة للمدينة، وهي من ثم أحد متغيرات النطاق العمراني الأساسية.

انطلاقاً مما ذكر نجد أن الطرق شغلت عام ١٤١٧هـ مساحة تعادل نحو ٣٦٪ من المساحة المطورة البالغة ٧٦٦ كم٢ وقتها أو ما نسبته ١٥,٥٪ من المساحة الإجمالية للنطاق العمراني (حدود التنمية) التي كانت وقتها في حدود ١٧٨٢ كم. وقد تقلصت هذه النسبة إلى ٩٪ فقط من إجمالي مساحة النطاق العمراني عام ١٤٢٥هـ، الذي تبلغ مساحته ٥٠٠٠ كم (حدود التنمية) المخصص منها للطرق ٤٥٠ كم٢ أو ما يعادل نحو ٥,٣٪ من المساحة المطورة البالغة ١٢٠٠ كم٢ (تطوير ١٤٢٦هـ، ع ٤١). ومع مثل هذه المساحات فإن شبكة الطرق تعد من الشبكات الجيدة نسبياً على حد قول رئيس اللجنة الوطنية لسلامة المرورية (Saudi Gazette, August, 2006) ضمن حديث له إلى الصحيفة المشار إليها وقد ذهب إلى أن ليس هناك من حل عاجل لإشكالية الازدحام المروري (التكددس المروري) في كبريات المدن السعودية: الرياض ، جدة والدمام . حيث زاد عدد السيارات (الموجودة على الطريق فعلاً) من نحو (٣٠٠ - ٤٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠) سيارة في الرياض مثلاً قبل عشرين عاماً ليصبح نحو ١,٥ مليون سيارة في اليوم (أغسطس ، ٢٠٠٦م) . وهنالك خشية من أن تعجز شبكة الطرق الحالية على جودتها النسبية عن استيعاب هذا العدد المتنامي من السيارات لاسيما وألا وجود يذكر للنقل العام ذلك أن السيارة الخاصة وهي وسيلة الانتقال الأولى (الصوالين ، الجيوب ، والونيات) .

ومع غياب أو ضعف هيئة النقل العام وصل عدد الرحلات المولدة إلى ٦ ملايين رحلة في اليوم وفي السنوات القليلة القادمة قد يتضاعف عددها إلى ١٢ مليون رحلة ، ما يجعل شبكة المدينة التي يسكنها نحو (٤ ملايين نسمة) غير قادرة على مواكبة هذه الزيادة .

إذن لا بد من إيجاد حلول عاجلة بدءاً من إعادة النظر في التخطيط العمراني القائم ، إلى توسيع دائرة استخدام النقل العام والتوظيف الأمثل لكاميرات الضبط الموردي ونظام الإرشادات وتبني تكنولوجيا أكثر ذكاءً . ومهما يكن من أمر فإن مجرد التركيز على زيادة أعداد مساحات الطريق كعنصر تخططي مهم ليس كافياً لحل هذه المشكلة .

مثلاً يلزم الهبوط بالمدية الزمنية للاستجابة في حالة الحوادث . وهو موضوع وثيق العلاقة بالطريق إلى مكان الحادث من نقطة انطلاق «الدورية» - أي له علاقة بالتخطيط ، وبحدودية الموارد (سيارات / أفراد المتاحة) لتلبية النداء ». ومع إشارة إلى احتمال عجز شبكة الطرق الحالية عن استيعاب الأعداد المتزايدة من السيارات إلا أن المشكل ليس في كفاية الشبكة من عدمها بقدر ما هو راجع في نظري إلى التوازن المفقود في توزيع الحركة والعائد إلى سلبيات جوهيرية في التخطيط العمراني للمدينة .

١.١.١. أهم التغيرات التخطيطية ذات العلاقة بالرحلات والحوادث

١ - موقع مولدات الحركة الحالية

ترتبط موقع مولدات الحركة التي تتركز في وسط المدينة أو على طول بعض أعصاب الأنشطة الرئيسية (شارع العليا ، شارع الملك فهد) ، بالنمو العمراني السريع للمدينة والظروف التخطيطية التي صاحبته منذ إزالة أسوار المدينة في السبعينيات الهجرية . وقد أدى ذلك النمو إلى تركز الإدارات الحكومية والأحياء السكنية الحديثة حول عمران المدينة القديمة . ومن المؤكد أن الواقع الحالية التي تشغله المولدات قد ظلت متناسبة مع ظروف السفر داخل المدينة وقت إنشائها بل وظلت لفترة طويلة تمثل استجابة منطقية لمتطلبات الحركة لكن مع التطور الكبير في مساحات النطاق العمراني (شكل ٣) والزيادة غير

المسبقة في أعداد السيارات وأعداد السكان (جدول ٢) والنمو الاقتصادي والاجتماعي في المدينة حيث عجزت هذه المولدات عن القيام بدورها كما ينبغي . يشهد على ذلك تكدس السيارات والاختناقات المرورية لاسيما عند أوقات الذروة .

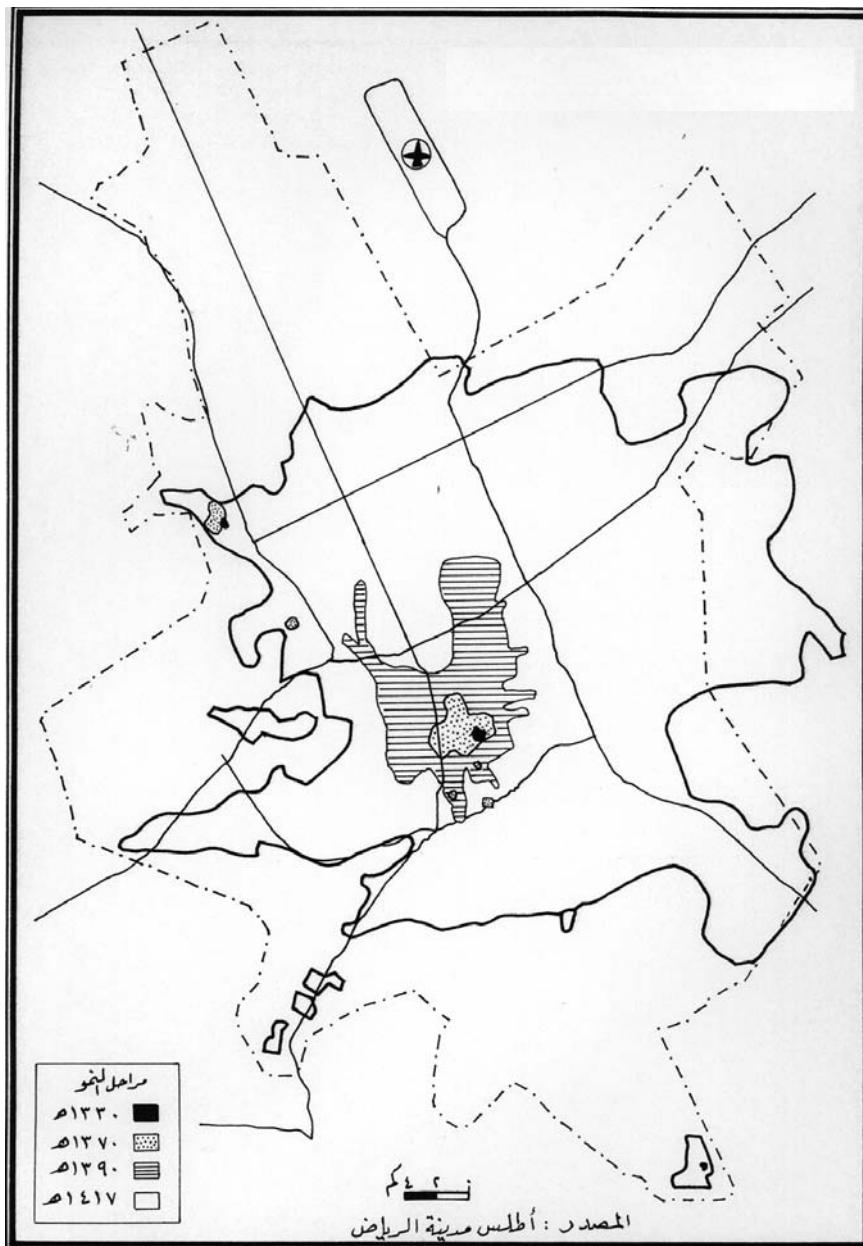
ومن الواضح أن حل المشكلة يكمن في إعادة التخطيط أو خلق مولدات حركة جديدة وهي الفكرة الأقرب إلى المنطق ويومنا أن تنجح المراكز الحضرية المقترحة ضمن المخطط الاستراتيجي الشامل للمدينة في تخلص المدينة من الاختناقات المرورية كلياً أو جزئياً، وذلك بحلول عام ١٤٤٢هـ.

أما لماذا واجهتنا هذه المشكلة أصلاً - وهل هي مشكلة فشل المخططين آنذاك في قراءة المستقبل؟ .

قد يكون في هذه المقوله بعض الصحة بدلالة أن اختيار كثير من مولدات الحركة المشار إليها لم يكن ناتجاً للتطور تلقائي بل أسس على المخطط التوجيهي لمدينة الرياض (مخطط دوكسيادس ١٩٦٨م / ٢٠٠٠-١٣٨٨هـ).

وقد دخل المخطط حيز التنفيذ اعتباراً من ١٣٩٤هـ وان كان بدأ المشروع فيه منذ ١٣٨٩هـ، (الحالدي ١٤٢٦هـ) وقد شهدت الفترة السابقة للمخطط آخر السبعينيات وغالبية الثمانينيات الهجرية ظهور مجموعة من مولدات الحركة (مطار الرياض ١٣٧٣هـ، محطة السكة الحديد ١٣٧١هـ، بناء منشآت الوزارات والدوائر الحكومية الرئيسية على طريق الملك عبدالعزيز إلخ ...

الشكل رقم (٣) النمو العمراني



وبنهاية الفترة (١٤٢٠هـ) اتضح أن الفرق شاسع بين ما تصوره المخطط وبين ما حدث فعلاً. على سبيل المثال أن دراسة الامتداد العمراني خارج حدود المخطط في عام ١٤٢٠هـ تثبت أن المخطط لم يحتوا إلا على أقل من مساحة التنمية العمرانية (٤٣٪) التي حدثت في فترة المخطط ١٣٩٠-١٤٢٠هـ. ومن حيث إيواء السكان فنجد أن المخطط لم يئو إلا أقل من ٤٠٪ من مجموع سكان المدينة أو بعبارة أخرى فإن عدد سكان المدينة عام ١٤٢٠هـ كان يزيد بـ ٦٠٪ على العدد المقدر لهم من قبل المخطط. كما افترض المخطط زيادةً في مساحة المدينة تعادل أكثر من ضعفي مساحتها وقتها (٢٢٠٪) بيد أن حجم التنمية العمرانية الواسع قد تخطى هذه المساحة المفترضة خلال الثالث الأول من فترة المخطط الزمانية والمكانية والسكانية التي لم تتعذر العشر سنوات (الحالدي، ١٤٢٦هـ).

ومع هذا ظل تأثير المخطط على مورفولوجية التنمية العمرانية والتوجهات التخطيطية للمدينة قائماً وهو أحد الأسباب الرئيسة في التوزيع غير المتكافئ لمولدات الحركة بحيث أضحت اتجاهات المدينة الأساسية إلى جهة الشمال فقط على حساب الجهات الثلاث الأخرى. والسؤال الذي يتबادر إلى الذهن هو هل من إمكانية لخلق مولدات حركة في الاتجاهات الأخرى؟ قد يجد هذا السؤال إجابة في فكرة المراكز الخمسة التي سلفت الإشارة إليها لكنني وان لم أكن مختصاً أطمح في بروز أفكار تخطيطية جديدة تسمح لنا بإنشاء مولدات حركة جديدة إضافية كحل عاجل للتخلص من الكثافة المرورية الحالية عند الوسط وأعصاب الأنشطة حتى قبل أن يصل المخطط الاستراتيجي إلى نهايته.

٢ - آحادية النواة

سلفت الإشارة إلى أن كثيراً من حوادث المرور إنما تعود إلى كثافة الحركة المرورية في وسط المدينة ذلك أن الرياض على اتساع مساحتها ذات مركز

وحيد متوسط ومحور أساسى للنشاط الاقتصادي (باتجاه الشمال). أدى هذا النمط العمراني (أحادية النواة). إلى مظاهر سلبية وإشكالات تعانىها المدينة وفي مقدمتها كثافة الحركة المرورية وما ينبع عنها من حوادث مرورية لأن تمركز مؤسسات الدولة ومراكم العلم ومراكم النشاط الاقتصادي في الوسط تجبر سكان المدينة لقطع مسافات تباعد بين منازلهم ومقرات أعمالهم أو بين منازلهم ومراكم التسوق والترفيه في المدينة .

هذه المسافات الطويلة التي يقطعونها تعنى رحلات أطول وترفع من احتمالية وقوع الحوادث بدرجاتها المختلفة . ثم إن الحركة الكثيفة في الوسط ينشأ عنها اختناقات مرورية كما هو ملحوظ لاسيما أوقات الذروة بما يصاحب ذلك من سلبيات مثل التلوث الكيميائي والضوضائي . وعلى الرغم من أنه يتوقع لمنطقة الوسط أن تضم أكثر مواضع الخطورة إلا أن الواقع ليس كذلك دائمًا فمن بين ستة عشر موقعًا وصفها أطلس مدينة الرياض بأنها الأكثر شهوداً لحوادث السير ولم يكن نصيب وسط المدينة (النواة) إلا موقعين تقريباً ، (أطلس مدينة الرياض ١٤١٩هـ- ص ٨١). وفي هذا تأكيد أن التقاطعات البعيدة من الوسط التي تسمح بسرعات فوق النظامية (Overspending) هي التي تمثل المواضع الأكثر خطورة في حالة حوادث السير . إن الكثافات المرورية في الوسط وأعصاب الأنشطة الأساسية (باتجاه الشمال) لا تتوقف سلبياتها على وقوع الحوادث فقط بل تتدلى إلى هدر الوقت والتوتر وقصير عمر المركبات Depreciation وإفساد البيئة إلى غير ذلك من أضرار لا تُحصى . ويفترض في التطور الطبيعي للنظام الحضري أن يولد تلقائيا (Spontaneously) نويات أخرى وأن تكون ثانوية تخفف من الضغط المروري على النواة الأم بيد أن هذا لم يحدث في الرياض بالوجه المطلوب . ويُمكن اعتبار وسط النسيم (أسواق حجاب وامتداداتها) بداية لنواة جديدة، وعليها قس نويات أخرى (حراج

وأسواق بن قاسم، أسوق الدخل المحدود، إلخ ...). ويرجع عدم بروز نويات واضحة المعالم أو متكاملة إلى أن مدينة الرياض مدينة حديثة وان غواها لم يعد تلقائيا وإنما هو مبرمج (Programmed) ومن ثم فإن نشوء النويات وتطورها هو تحت التحكم التام للبلديات والجهات السياسية والإدارية التي تصدر منها قرارات التخطيط العمراني . بيد أن التخطيط المبرمج قد يتضمن الكثير من الأفكار الجديدة المستمدة من الخارج-أي أنها نشأت في خارج الإطار الحضاري للمجتمع السعودي-ومن ثم فإن ما يطبق منها يحتاج إلى وقت طويل ليتواءم مع البيئة (الكساندر ٢٠٠١ م).

الجدول رقم (٢) حجم السكان ١٣٣٠ - ١٣٢٤ هـ

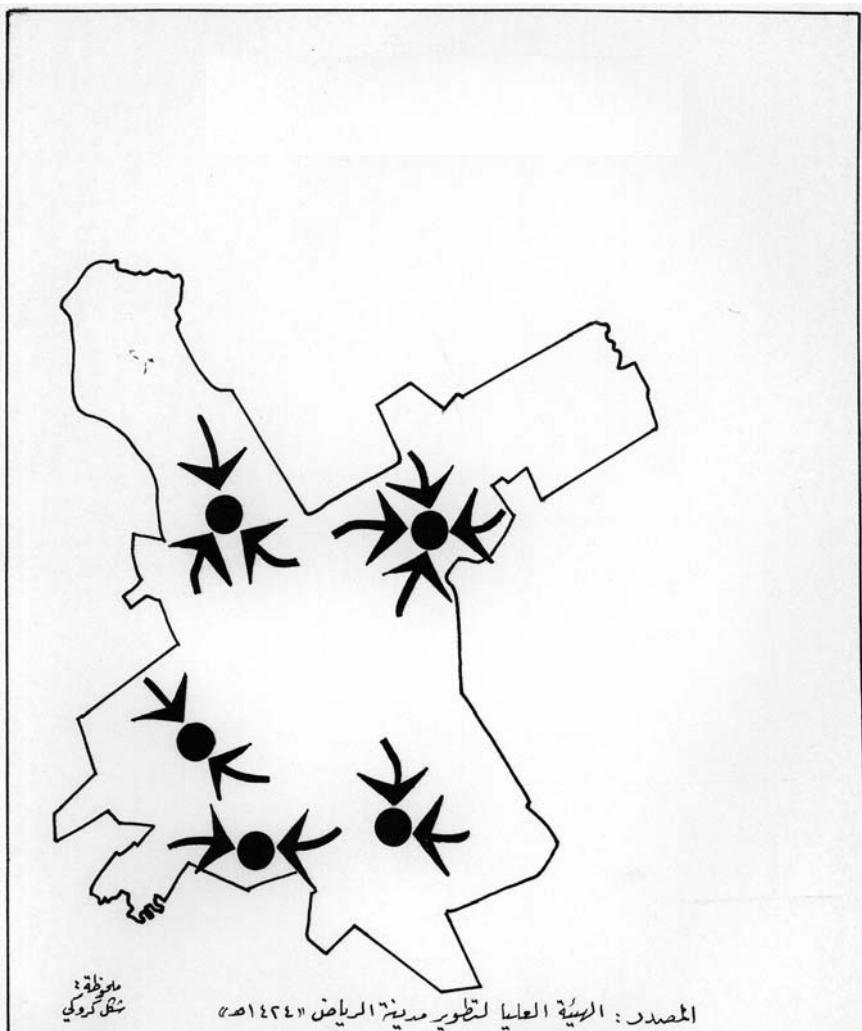
المصدر	عدد السكان	هجري
مكتب تخطيط المدن	١٠,٠٠٠	١٣٣٠
مكتب تخطيط المدن	١٠٦,٠٠٠	١٣٧٤
مكتب تخطيط المدن بعد أن عدله دوكسيادس	١٦٠,٠٠٠	١٣٨٠
مكتب تخطيط المدن	١٦٩,٠٠٠	١٣٨٢
دوكسيادس	١٨٥,٠٠٠	١٣٨٢
مسح شركة دوكسيادس عن عدد العائلات	٣٠٠,٠٠٠	١٣٨٨
دوكسيادس	٤٢٠,٠٠٠	١٣٩٢
التمويني للبلاد عام ١٣٩٤ هـ / م ١٩٧٤	٦٦٢,٠٠٠	١٣٩٤
مسح شركة ست انترناسيونال	٦٩٠,٠٠٠	١٣٩٧
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (مسح)	١,٣٨٩,٠٠٠	١٤٠٧
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (مسح)	٢,١٠٠,٠٠٠	١٤١١
تعداد (عام ١٤١٣ هـ ١٩٩٢)	٢,٧٧٦,٠٩٦	١٤١٣
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (مسح)	٣,١٠٠,٠٠٠	١٤١٧
التمويني للسكان (١٤٢٥ هـ)	٤,٠٨٧,١٥٢	١٤٢٥

ولا شك أن مثل هذه الفكرة لها انعكاساتها وظلالها في تفسير ظاهرة النمو المتواضع لنوويات تنافس النواة الأم . ومع توسيع المدينة وتزايد الكثافة المرورية في الوسط وعند أعقاب النشاطات الرئيسية كما ذكرنا نشأت الحاجة إلى خلق نوويات جديدة تهدف من ضمن ما تهدف إليه إلى إعادة توزيع الحركة والقضاء على الكثافة المرورية والاختناق التي أصبحت ظاهرة يومية هنا . سوف يكون عدد النوايا خمساً وتسمى مراكز حضرية ، هي عبارة عن مناطق حضرية (شكل ٤) عمرانية عالية الكثافة في مجال المرافق العامة والبني التحتية والمؤسسات الخدمية والمرافق الاقتصادية . والبنية العمرانية العامة ، تتراوح مساحتها بين ٢٠٠ و ٢٥٠ هكتار وتحدم ما يقارب ١٥ مليون نسمة في دائرة يصل قطرها لحوالي عشرين كيلومترا . تقدم لهم خدمات مدينة شاملة في مقدمتها فرص العمل ومتطلبات التسوق والترفيه والأنشطة الثقافية ، والتعليم والصحة . وتقدم الأنشطة والخدمات الأساسية لكل من القطاع العام والخاص ، وتشكل نظراً لما تتمتع به من تجهيزات نقطة استقطاب قوية للأنشطة التجارية والثقافية والاجتماعية على مستوى المنطقة» (تطوير ، عدة نشرات) .

ويتوقع لهذه المناطق الحضرية أن تسهم في تقليل عدد الرحلات اليومية لسكان المدينة مادام ستتوفر لهم فرص العمل ومراكم التسوق والترفيه والخدمات الأخرى بمستوى راق ينافس ما يتمتع به مركز المدينة الرئيس . كما سيسهم إنشاء هذه المراكز على ملتقى شبكات الطرق الرئيسية في المدينة في إقامة مواصلات النقل العام داخل هذه المراكز وفيما بينها .

هذا ما يتصور لهذه المراكز أن تقوم به وذلك بحلول عام ١٤٤٢هـ وللمرء أن يتساءل عما إذا كانت هذه المراكز متساوية الأهمية فيما يتعلق بامتصاص الحركة أو توليدها . ويبدو لي أن المساحة التي من المقرر أن يشغلها كل مركز قد تشير إلى أهميته النسبية .

الشكل رقم (٤) المراكز الحضرية المقترحة



جانب آخر يتعلّق بالخلل التخططي في توقيع مولدات الحركة التي جعلت اعصاب النشاط الكبري مرکزة في اتجاه واحد هو اتجاه الشمال على حساب الاتجاهات الأخرى (بما في ذلك مولدات حركة رئيسة مثل المطار ، جامعات الملك سعود ، الإمام ، البنات إلخ ...) سوف تلغى بظلالها على كفاءة أداء كل من هذه المراكز .

نفسياً سوف يظل ارتباط الناس بالمركز الأهم (الوسط الحالي) قائماً ومن ثم فإن المراكز المرمع إنشاؤها تحتاج لوقت طويل لتكتسب الأهمية المرجوة كموزع للحركة إلى جانب تحقيق أهدافها الأخرى .

٣ - التمدد الأفقي

تمدد المدينة أفقياً بصورة أساسية على الرغم من وجود بنايات ذات طبقات عدّة إلى جانب أبراج يتعدى بعضها الثلاثين طبقة (الفيصلية ، أبراج المملكة إلخ ...) إلا أن الاتجاه السائد هو التمدد الأفقي بسبب هيمنة نمط الفلا (٤٥٪) والنطّ السكني الذي لا يتعدى الطبقتين غالباً (٢٠٪) بحيث يمثل الاستخدام السكني للأرض نحو ٦٥٪ من جملة الاستخدامات في المدينة (تطوير ، ١٤٢٦هـ ، ٤٢) والمحصلة أن سكاناً يقلون عن ٥ ملايين نفس هم سكان الرياض يشغلون قسماً مطوراً من النطاق العمراني للمدينة يترجم القوة الاقتصادية لسكان المدينة التي سمحت لهم بمستوى من الحراك السكاني بحيث تحول قطاعُ كبير من السعوديين في المدينة من مستأجرين إلى مالكين لسكنهم (فلل) .

كما أن اعتماد نمط الفلا من قبل السعوديين يتناجم وتكوينهم الثقافي لحداثة ظاهرة الحضيرية بشكلها الأوروبي عندهم ولأن معظمهم كان يسكن مدنًا صغيرة أو ريفاً مستقرّاً حيث لا تحديد لمساحة البيت أما البدوي منهم فلم تكن تقييده أسوار أو أحواش فهو يملك الخيمة غير الثابتة وما حولها من فضاء إلى حدود الأفق . هذه الثقافة الأصيلة ومع سرعة التحول وجدت في الفلا استجابة جزئية

ومقاربة مقبولة لبيئاتها السكنية الأولى ومن ثم فلا مشاحة ان جنحوا لهذا النمط من السكن الذي له كلفته سواء لجهة تجديد شبكات الطرق وزيادة أطوالها الأمر الذي يترب عليه رفع احتمالية وقوع الحوادث ، زيادة تكلفة الوقود ، هدر للوقت إلى غير ذلك .

وعلى كل فهناك علاقة طردية بين مساحة العمور من المدينة وعدد الحوادث المرورية فيها (الأصم ، ١٤٢٣هـ). ييد أن توزيع هذه الحوادث ليس متوازناً (Uneven) على أقسام المسطح الحضري للمدينة ويمكن لأعداد الرحلات المولدة أو المجنوبة من قبل بلديات المدينة أن تعطي مؤشراً بدليلاً يؤكّد سلامة هذه الملاحظة . (جدول ٣) .

وفي الوقت الذي شجع فيه خفض أسعار المحروقات المزيد من الحركة والسكن بعيداً عن مكان العمل أو المدرسة أو التسوق فإن المزاج الثقافي لجيل الشباب المولودين في المدينة أصبح أقل ارتباطاً بقيم البيئة الأم ولم يعد يتمسك بسكن «الفلا» لأسباب مختلفة ففي الشقة بديل مناسب لا جرم أنها أقل سعراً، وأكثر أمناً، (باب واحد) وتتيح خصوصية قد لا تتوافر في جزء من فلا الأسرة. وهذا إلى حد كبير مربوط بظاهرة التفكك الأسري والاجتماعي المصاحبة لتنامي الحضريّة ومن ثم فإن التوسيع العمراني للمدينة قد يأخذ الشكل الرئيسي بما نكمش معه مساحات العمور وتهبط بسبيه أطوال الطرق وأطوال الرحلات وتضعف احتمالية التعرض للحوادث .

١. ٢. أهم التغيرات النقلية

يدخل تحت التغيرات النقلية شبكة النقل والمركبات والموافق وورش الصيانة ومحطات الوقود ومراكيز خدمة السيارات إلخ . . . ولكننا سوف نتحدث هنا بتفصيل عن شبكة الطرق في المدينة لأهميتها للعملية النقلية ولأنها متغير تخطيطي أساسي أيضاً .

المدول رقم (٣) الرحلات المولدة من بلديات المدينة والمتوجهة إلى المنطقة المركزية

البلدية	الرحلات %
العليا	١٤,٤
البطحاء	١٠,٦
المعدن	٥,٠
العربيجاء	٧,٦
النسيم	٥,٨
الملز	٩,٧
عثيقه	٨,٤
منفوجة	١٣,٤
بلديات أخرى	٢٤,٧

١.٢. شبكة الطرق في المدينة

هناك اتفاق بين عدد من المختصين والمهتمين (آل شارع والسيف، ١٤٢٦هـ، زعزوع، ١٤٢٤هـ، والقطانى، ١٤٢٤هـ)، أن سلوك السائقين هو السبب في نحو ٨٠٪ من حوادث المرور وتتوزع النسبة الباقيه بين المركبة والطريق. والطريق في هذه الثلاثيه يعبر ويعكسـ. عندما يكون سبباً للحوادثـ عن حالة التخطيط العمراني ليس للشبكة الطرقية فحسب بل لكل المسطحـ الحضري أو المطور من مساحات النطاق العمرانيـ.

وفي حالة مدينة الرياض نجد أنها أمام واحدة من أحدث وأكفاء شبكات الطرق الحضرية في الشرق الأوسط، بل والعالمـ. وقد وصفها (الدوسري، ١٤٢٧هـ ص ٨٠) بقوله «إن الخلل ليس في هندسة السير فالطرق والشوارع لدينا وكذا استعمال التقنية الحديثة يفوق كثيراً من المدن الكبرى في العالمـ بلـ

ربما كان أفضل من واقع المدن في البلاد المتقدمة «ونحن مع الدوسرى حول ما ذكر إلا فيما يتعلق باستعمال التقنية الحديثة» الذي ما يزال في بداياته، ومهمما يكن من أمر فإن شبكة الطرق في الرياض تصل في مجموع أطوالها، باعتبار جميع الوصلات الطرقية بما فيها الوصلات الفرعية الصغيرة والممرات إلخ ... تصل حالياً إلى نحو ٢٠٠٠ كم تقريباً (جدول ٤) كما أنها تشغل حوالي ٣٧٪ من المساحات المطورة عام ١٤٢٦هـ أو ما يقابل ٩٪ من كامل حدود التنمية بمساحة تبلغ ٤٥٠ كم^٢ و يعد هذا تطوراً كبيراً مما كان عليه الحال عام ١٤١٧هـ حين كانت تشغل ٢٧٦ كم^٢ وإن كانت نسبتها إلى كامل مساحة النطاق العمراني آنذاك ١٥,٥٪ (تطوير، أعداد مختلفة) والشبكة بعد في حالة تطور مستمر بحيث زادت أطوالها بما نسبته ٢٥٪ تقريباً خلال عقد واحد من الزمان ١٤٢٧-١٤٢٧هـ أي معدل نمو يقارب ٣٪ سنوياً وذلك استجابة لنمو المساحات المطورة والتوزع النسبي للنطاق العمراني وفي إطار البرنامج التنفيذي للمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض تعمل الهيئة على تطوير شبكة الطرق بتأهيل الشبكة القائمة واستحداث طرق جديدة وهناك نحو ١٢ مشروعًا تختص بالنقل يجري تنفيذها خلال الفترة ١٤٤٢-١٤٢٧هـ . وما المشروع الذي سلفت الإشارة إليه إلا واحد منها . مشروع آخر لصيق الصلة بالشبكة الطرقية هو مشروع تكامل استعمالات الأراضي مع تخطيط النقل .

وتتميز وصلات الشبكة الرئيسية بالطول وهو أمر مفهوم بالنظر للتعدد العمراني الأفقي المترتب على غلبة سكن الفلا (٤٥٪ من استعمالات الأرض في المدينة) . هذا الطول الكبير لبعض الوصلات الطرقية يطيل الرحلات ويرفع من احتمالات وقوع الحوادث . كما أن الطرق الطويلة الحرة تتيح لمستخدميها ومعظمهم من الشباب أن ينطلقوا بسرعات كبيرة بل وتتعدى السرعة القانونية أحياناً، ما يؤدي إلى حوادث المرورية وهو ما ثبت عملياً حسب المتابعة المستمرة

لتحديد مواضع الخطورة التي تقوم بها الهيئة العليا للسلامة المرورية في الرياض . ومن سلبيات الشبكة الطرقية أيضاً هيمنة النمو الشبكي المتعامد عليها على الرغم من وجود طرق دائيرية وإشعاعية مهمة حول المدينة أو عند وسطها .

الجدول رقم (٤) أطوال شبكة الطرق والشوارع ١٤٢٢ هـ

أصناف الطرق والشوارع	كيلومتر
طرق سريعة	١٣٢٢
طرق شريانية رئيسية	٢٩٠٠
طرق شريانية ثانوية	١٦٠٠
شوارع تجتمعية	٢٠٠٠
شوارع محلية	١٠٦٢٨
الإجمالي	١٨٤٥٠

ويبدو أن النمط الشبكي قد استمد وجوده من المخطط التوجيهي الأول للمدينة (مخطط دوكسياس) والمعتقد من واقع الملاحظات المتكررة لواقع بعض الحوادث المرورية أن لنمط التخطيط الشبكي إسهاماً في وقوع تلك الحوادث ، وعلى كل فمثيل هذه الرؤية سوف يتم التتحقق من صحتها بصورة علمية عند تبني إستراتيجية السلامة المرورية (٦) للمدينة والقاضية بما يلي :

- ١ - تأسيس نظام حديث لجمع وتحليل معلومات الحوادث المرورية بالاعتماد على احداثيات الموضع الجغرافية (GPS) لتحديد موقع الحوادث وربطها بالخريطة الرقمية لمدينة الرياض .
- ٢ - بناء أول خريطة حوادث مرورية لمدينة الرياض تسهم في التعرف إلى الطرق والتتقاطعات التي تشهد أكبر عدد من الحوادث الخطيرة .

ومن جهة أخرى يلحظ أن نمط الدوارات Roundabouts لم يعتمد إلا بقدر محدود (طريق الملك عبدالعزيز ، تقاطع الإحساء ، خريص) على الرغم من نجاحه في الحد من الحوادث المرورية حسب بعض التجارب الدولية ولنا مثل في المملكة المتحدة التي يرجع إليها الفضل في تبني هذا النمط من التخطيط بيد أن دراسات حديثة حدت بمرور الرياض للتوسيع في هذا النظام كما هو ملاحظ في شارع الشيخ جابر الصباح شرق الرياض . فإذا ما كتب لهذا النظام النجاح وهو ما أتوقعه فإن التوسيع فيه سوف يقلص عدد الإشارات ويوفرآلاف الساعات بسبب التوقف غير الضروري أحياناً . ومن ثم تحويل الوقت الفائض إلى قيمة اقتصادية . ولربما وفر الحاجة إلى رجال مرور في بعض التقاطعات ، على الرغم من مشروع أتمته Automation الإشارات أو التحكم الآلي وبها كاميرات الضبط الموري (٩٥ كاميرا في الوقت الحاضر (الألمعي ١٤٢٧هـ)) .

ولعل من شأن تبني مثل هذه المشروعات أن يهبط بمعدلات الحوادث المرورية لاسيما وأن مواضع الخطورة في الغالب هي عند تقاطعات طرق رئيسة (إشارات أساسية) . والسؤال الذي يتबادر إلى الذهن هنا عما إذا كان لنمط تخطيط التقاطعات الطرقية إسهام في جعلها موقعًا مثالياً لوقوع الحوادث . نحن نعلم أن الشبكة الطرقية على جودتها وتميزها إلا أن لها سلبياتها التصميمية والهندسية أو على الأقل أن هذا منطبق على أجزاء منها بيد أن المراجع المستمرة من قبل الهيئة ووزارة النقل والمواصلات والصيانة الدورية للطرق تجعل الشبكة محفظة بدرجة عالية من الكفاءة .

وما يؤخذ على الشبكة أنها لا تخصص مسارات خاصة بالمشاة مع أن نجاح التجربة في المشاعر المقدسة يجعل الفكرة قابلة للدراسة والتطبيق في وسط المدينة وفي أجزاء من أوصاف الأنشطة المتوجهة إلى شمال المدينة . ليس هذا فحسب بل إن حافلات النقل المدرسي قد تستحق أن يكون لها مسارات خاصة

وقد ثبت من دراسة (للمقري والمطير ١٤١٨هـ) ، أن كثيراً من حوادث المرور التي يتعرض لها تلاميذ المدارس يمكن تقليلها فيما لو تم تطبيق أفكار جريئة لمعالجة المشكلة ومن الخصائص الإيجابية لشبكة مدينة الرياض الظرفية ، استفادتها من فكرة الجسور والأنفاق أو الخنادق لتوزيع الحركة وخفض كثافتها ومن ثم الهبوط بالمدة الزمنية التي تتضمنها السيارات وهي في وضع الحركة (حوالي ٢٥ مليون ساعة للسيارات في الرياض يومياً) بما يترتب على ذلك من تقليل عدد الحوادث .

وفي اعتقادي أن التوسع في هذا النوع من التصميمات الهندسية ذو جدوى حقيقة بجهة تقليل احتمالات الحوادث المرورية بالرغم من تكلفتها المالية الكبيرة .

جانب سلبي ملحوظ في بعض أقسام الشبكة حيث لا توجد مجاري فتتعرض أجزاء منها للغرق كما هو الحال في مخرج ١٣ عند تقاطع المطار / خريص وموقع أخرى عديدة . ولهذا كما نعلم تأثيراته وان تكون مؤقتة على الحركة ورفع لاحتمالية التعرض للحوادث .

وما يسهم في زيادة احتمالية الحوادث وان يكن هذا أمر لا بد منه الحفريات المتكررة والتحويلات Detours وبخاصة في الشوارع الأكثر استيعاباً للحركة وغالباً ما تقع الحوادث عندما لا يعمل السائقون (الشباب غالباً) على تهدئة السرعة ومن ثم يرتطمون بالحواجز الأسمانية الصلبة .

١. ٣. المتغيرات الأخرى

١ - البيئة والمناخ

لا تبدو القرينة واضحة بين المعطيات البيئية وعلى رأسها المناخ بمتغيراته المختلفة - وبين الحوادث المرورية . هناك متغيرات مناخية ذات علاقة مباشرة بالحوادث مثل المطر الغزير والضباب والغبار التأثير في الطبقات الدنيا من الغلاف الغازي لأنه يؤثر في مدى الرؤية لدى السائقين .

ومن جهة أخرى فإن الحرارة المتطرفة (البرودة الشديدة والحرارة الشديدة) كما هو الحال في الرياض (مناخ صحراوي) تؤثر في أعمار شبكات الطرق بسبب التمدد والانكماش الذي يتعرض له مواد تعبيد الطرق وتزفيتها كما أن للرطوبة أثراً في الحديد ومكونات وسائل النقل من سيارات وخلافه . ومن جهة أخرى فإن للسيارات تأثيرها في المناخ المحلي (الطقس) حيث إن ٦٦٪ من أول أكسيد الكربون وأكسيد النيترون الملونة لهواء المدينة مصدرها السيارات كما أن هذه العازات قد تكون مصحوبة بركبات ورائق الرصاص الشديدة السمية ، ويتمثل هذا المصدر بمفرده حوالي ٩٤٪ من نسبة الرصاص المبعثة في هواء المدينة (تطوير ، ١٤٢٢هـ ، ص ٢٨) . وما لا شك فيه أن حجم الحركة المرورية ينكمش ويتراجع وقت هطول الأمطار كما يتفادى الناس قدر الإمكان السير تحت ظروف الحرارة الشديدة وإلى حد ما البرودة القارسة . وهذا يتناقض عدد وسائل النقل المتحركة وتنخفض أعداد الرحلات . وكما هو ملحوظ فهناك علاقة (وثيقة) بين حجم الحركة ومقادير المطر والوقت سواء خلال ساعات اليوم الواحد أو خلال أيام الأسبوع أو حتى على مستوى فصول السنة ، ومهما يكن من أمر فمناخ المدينة هو أحد المكونات الرئيسية في عملية التفاعل المكاني (التي تعد الرحلات والحوادث المرورية إحدى نتائجها الكبرى .

لذا يناسب الحديث عنه بصورة مختصرة وواافية في آن واحد. يتتصف مناخ مدينة الرياض بالجفاف والتباین الكبير في درجات الحرارة. وتتسم الأمطار بعدم الانتظام في مواعيد سقوطها وبالتباین الكبير في كمياتها ، ففي الفترة ما بين عام ١٩٦٤ ، ١٩٩٢ م سجلت أقل كمية للأمطار عام ١٩٦٦ م حيث لم تتجاوز ١٢،٦ ملم في حين سجلت أعلى كمية للأمطار عام ١٩٧٦ م حيث بلغت ١٧٦ ملم ، ويبلغ متوسط الأمطار للفترة ذاتها ٨٢،٢ ملم وتنحصر فترة سقوط الأمطار في الغالب ما بين شهري نوفمبر ومايو ، وتعد شهور الربيع (مارس وأبريل ومايو) وشهور الشتاء (ديسمبر ويناير وفبراير) أكثر شهور السنة أمطاراً .

إن السمة الرئيسة للحرارة في مدينة الرياض هي ارتفاعها الشديد صيفاً وانخفاضها شتاءً. ومن خلال قراءة البيانات المناخية للفترة من ١٤١٧-١٣٨٢ هـ يتضح أن معدل الحرارة القصوى لشهور فصل الصيف تبلغ ٤٢ م في حين معدل درجات شهور فصل الشتاء للفترة نفسها نحو ١١ م. ويعود شهر يونيو أقل شهور السنة حرارة ، بينما يعد شهر يوليو أكثر شهور السنة حرارة ، ونتيجة لهذا التباين الفصلي في درجات الحرارة فإن المتوسط السنوي يبلغ نحو ٢٥ م .

نتيجة لموقع مدينة الرياض الداخلي وخلو المنطقة من وجود أي نوع من المسطحات المائية وندرة سقوط الأمطار فإن الرطوبة النسبية في المدينة تعد منخفضة جداً حيث بلغ متوسطها للفترة ١٤٢٧-١٣٨٢ هـ ٣٣٪ ، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية في فصل الشتاء ٤٧٪ وفي فصل الصيف ١٩٪ .

٢ - السكان

في عام ١٤٢٥ هـ كان عدد سكان الرياض ٠٨٧ ، ٠٠٠ نسمة أو ما يقابل ١٨٪ من سكان المملكة وباعتبار معدل زيادة سنوي يبلغ نحو ٤٪ فإن عدد

سكان المدينة في الوقت الراهن يدور حول ٤٠٠٠,٥٠٠ نسمة ويتوقع لهم أن يصلوا إلى عشرة ملايين نسمة بعد خمسة عشر عاماً من الآن أي بحلول عام (١٤٤٢هـ). (تطوير، ١٤٢٦هـ) من بين هؤلاء تصل نسبة السعوديين إلى ٦٦٪. وهم الأكثر طلباً للسفر والأكثر إنتاجاً للرحلات ومن ثم يتعرضون لخطر الحوادث ب معدل أعلى من ذلك الذي يتعرض له المقيمون يعوض هذه الملاحظة إحصاءات المرور وارتفاع معدل امتلاك السيارات ولعل أكثر عنصر سكاني مرتبط بالحوادث المرورية سوى حجم السكان هو التركيب العمري لسكان المدينة حيث تتمتع الرياض بمجتمع فتي تصل فيه نسبة الأعمار الصغيرة (أقل من ١٥ سنة) إلى ٣٤٪ من إجمالي السكان وغاية ما هنالك أن قاعدة الهرم السكاني واسعة وأن أغلبية السكان لا تزيد أعمارهم على ٣٠ سنة (تطوير، ١٤٢٦هـ) ومثل هذا التركيب العمري له علاقة قوية بأعداد وأنواع وتوزيع الحوادث المرورية في المدينة لاسيما وأن القيادة المتسمة بالطيش هي سمة شبابية في الغالب.

أما الخصائص الثقافية للسكان فلا شك أن لها تأثيرها من حيث اتخاذ قرارات القيام بالسفر والتجاهاته والتعامل مع الطريق وبئته والمركبات والمشاة والتحكم بالقيادة .

ولما كانت نسبة الأمية لاسيما بين السعوديين قد تراجعت إلى ٨٪ فقط عام ١٤٢٦هـ بعد أن كانت ١٢٪ عام ١٤١٧هـ(تطوير، ١٤٢٦هـ) فإن من شأن هذا أن ينعكس إيجاباً على أعداد وأنواع الحوادث . ومن جهة أخرى فإن المستوى التعليمي المتقدم لسكان المدينة كفيل بجعل البرامج الإعلامية والتوعوية الخاصة بالمرور أكثر فعالية .

٣- الأنشطة الاقتصادية والخدمية

في دراسة أجرتها هيئة تطوير الرياض عام ١٤٢٥هـ ثبت أن متوسط دخل الفرد السعودي في مدينة الرياض قد بلغ نحو ١٠٠٠,٠٠٠ ريال سنويًاً بعد أن كان في حدود ٧٤,٠٠٠ ريال عام ١٤١٧هـ. وهو يزيد بحوالي ٥٠,٠٠٠ ريال عن متوسط دخل الفرد في المملكة وفقاً لبعض المصادر الدولية (CIA. 2005,P,18).

وكانت دراسة سابقة قد أثبتت أن السعوديين ينفقون ما نسبته ١٣٪ من دخولهم على النقل وهي نسبة مرتفعة تزيد على ١٠٠٠ ريال شهرياً. وقد يبررها الاتجاه العام لدى السعوديين لتملك السيارات الفاخرة والواسعة (سيارة أسرة) الوضع مختلف عند غير السعوديين الذين يمثلون ٣٤٪ من سكان المدينة والذين ، بسبب الانخفاض النسبي لدخلهم لا يستطيعون إلا إنفاق النذر البسيير منه على الانتقال . ولذلك فإنهم الأقل إنتاجاً للرحلات ومن ثم الأقل تعرضاً للحوادث المرورية . هذا على الرغم من أن غير السعوديين يمثلون - حسب دراسة الهيئة ٦٧٪ من القوى العاملة الإجمالية في المدينة التي بلغت ١,٤٢٥,٠٠٠ فرداً (تطوير ١٤٢٦هـ) لا يقل عدد الرحلات التي يقوم بها أغلبهم عن رحلتين في اليوم . ولا تفسير لهبوط نسبة القوى العاملة السعودية إلى ٣٢٪ إلا إذا وضعنا في الاعتبار أن ٣٩٪ من سكان المدينة هم طلاب وان ٢١٪ من السكان هن ربات بيوت . وبالطبع فإن الطلاب يشاركون في إنتاج الرحلات وإن يكن ذلك جزء من العام لا يتعدى ٦-٧ أشهر غالباً هي أشهر السنة الدراسية وربات البيوت لهن أيضاً إسهامهن في إنتاج الرحلات ولا سيما الرحلات الاجتماعية ورحلات التسوق لكنها رحلات محدودة غير متتظمة كما هو مشاهد . وعلى كل فالعلاقة بين دخول الأفراد وتكلفة السفر لا خلاف

عليها كما أن تكلفة الحوادث المترتبة على الرحلات سواء أكانت في الممتلكات أو الأرواح (العلاج والتأمين والديات) تؤكد العلاقة بين الحوادث ومجمل النشاط الاقتصادي الذي يمارسه نظام المدينة بأكمله. وكنا قد أشرنا آنفاً إلى أن الناتج الاقتصادي للمدينة يزيد على ٨٠ بليون ريال سنوياً بعد أن كان في حدود ٧٥ بليون عام ١٤٢١ (تطوير ، ١٤٢١ هـ).

وتتوزع القوة العاملة على مجالات الصناعة والخدمات والإنشاءات بحيث يمثل كل مجال من هذه المجالات بوحدهاته المختلفة مصدراً لولادة وجدب آلاف الرحلات يومياً.

وتعتبر مصانع الرياض البالغ عددها حوالي ١٣٠٠ مصنع موزعة على مدینتين صناعيتين وعدد من المناطق الصناعية الأخرى مولداً رئيساً للرحلات لاسيما وأنه يعمل فيها نحو ١٢٠، ٠٠٠ شخص. أما مجال الخدمات فيكتفي أن يشار إلى وجود ١٥٠، ٠٠٠ مؤسسة وشركة تقدم طيفاً واسعاً من الخدمات المهنية والفنية والطبية والترويجية كما يوجد في الرياض المراكز الرئيسة لتسعة من عشرة مصارف كبرى في المملكة . وفي حالة الإنشاءات فالمدينة تضم عدداً كبيراً من الأبراج والبنيات الحديثة كما أن حركة البناء في توسيع مستمر بدلالة أن متوسط رخص البناء التي تمنحها البلديات تصل إلى ٥، ٠٠٠ رخصة سنوياً (إدارة الإحصاء والبحوث ، ١٤٢٦ هـ).

ومن حيث الخدمات فالمدينة تستوعب أهم المؤسسات الصحية والتعليمية والإعلامية والأمنية في المملكة كما تتمتع بشبكات متميزة للهاتف الثابت والمنقول وفيها أكبر مطارات المملكة والميناء الجاف (السكة الحديد) إلى جانب خدمات عديدة أخرى ، وهذا التمركز الخدمي تمثل كل وحدة منه مصدراً من مصادر إنتاج الحركة ولادة الرحلات بما يتبع ذلك من حوادث مرورية .

النتائج

- ١ - المحصلة الجوهرية لهذه الدراسة هي أن تفاعلات النظام وبخاصة مكونات التخطيط الحضري والنقل أدت إلى إنتاج حركة ضخمة وتغير كلي في هيكل مجتمع المدينة وأبنيتها . ويندرج تحت الحركة كل عمليات النقل والانتقال والاتصالات والتواصل الشفوي . الرحلات هي الشكل الذي يعكس حجم النقل في المدينة وقد وصلت هذه إلى ٦ ملايين رحلة في اليوم وتسبب عنها ١٣٩٢٥٠ حادثاً و ١٤٨٩ إصابة و ٤٠٨ وفاة عام ١٤٢٦هـ .
- ٢ - أحادية النواة مع تعدد وترهل الجسم الحضري هي السبب الرئيس في اختناق المروء ولا سيما في أوقات الذروة .
- ٣ - هناك اختلاف واضح بين التوقعات والواقع كما هو الحال مع مخطط دوكسيادس . ولربما يرجع هذا إلى نقص المعلومات أو عدم التنسيق التام بين المخططين والجهات الأخرى ذات العلاقة .
- ٤ - لأن ٨٠٪ من الحوادث يرجع إلى أخطاء بشرية (السائق) فإن تأثير التخطيط العمراني في تسبب الحوادث المرورية يعد محدوداً . ومع ذلك فإن كفاءة شبكة المدينة هي سبب رئيس في تخفيف ضرر الحوادث بل وتراجع الوفيات إلى ٤٠٨ وفاة في عام ١٤٢٦ بعد أن كانت ٤١٥ وفاة في العام الذي سبق كما أن الحوادث الجسيمة (إصابات) تناقصت إلى حد ما .
- ٥ - الصيانة الدورية للشبكة والتعديلات المستمرة المدخلة على مواطن الخطورة العائد أساساً إلى متابعة ونشاط الهيئة العليا لسلامة المرور أثبتت جدواها في تقليل أعداد الحوادث .
- ٦ - من المتوقع للحوادث أن تهبط مستقبلاً مع مزيد من الوعي وتبني تقنيات حديثة . مثل كاميرات التصوير والتحكم الآلي بالإشارات

فضلاً عن الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية وإعداد الخريطة الرقمية للحوادث المرورية في المدينة التي دخلت حيز التنفيذ.

الوصيات

- ١ - العمل على تخطيط رأسى للمدينة بهدف وقف الزحف العمرانى حتى لا تطول الطرق والرحلات وتزيد احتمالية وقوع الحوادث.
- ٢ - إجراء المزيد من الدراسات حول مختلف المشروعات المقترحة في إطار المخطط الاستراتيجي الشامل للمدينة ولا سيما تلك المتعلقة بالنقل.
- ٣ - رد الفجوة بين التوقعات وما سيكون عليه الواقع فعلاً بدءاً من التدقيق في المعلومات ، والتنسيق مع الأطراف المختلفة وإجراء البحوث والدراسات المختلفة إلخ . . .
- ٤ - تفعيل ثقافة تقبل النقل العام لتحول محل السيارة الخاصة حتى في أواسط أصحاب الدخول المرتفعة .
- ٥ - تدجين الأفكار التخطيطية ذات الأصول الغربية بحيث تتواهم وثقافة المجتمع وتقاليده المحلية .
- ٦ - الاستفادة من الأقسام شبه المعطلة من الشبكة بإعادة توزيع الحركة وتحفييف الضغط على الطرق الحرة وطرق وسط المدينة .
- ٧ - إنشاء حلقات إضافية من الطرق الدائرية لاسيما وأنها على طولها قد أثبتت جدواها في تحفييف الكثافة عن طرق الداخل .
- ٨ - الربط بين التخطيط المستقبلي لتوسيع المدينة وزيادة عدد سكانها من جهة وتأمين احتياجاتهم الضرورية وبخاصة الماء المجلوب من الخليج وبتكلفة عالية .

المراجع

أولاًً: المراجع العربية

إدارة الإحصاء والبحوث (عدة سنوات). إحصائيات البلديات ، (عدة أعداد) ، وكالة الوزارة للتخطيط والبرامج ، وزارة الشئون البلدية والقروية ، المملكة العربية السعودية .

آل شارع عبدالله النافع والسيف خالد عبدالرحمن (١٤٢٦هـ). تحليل إحصاءات وأسباب حوادث السيارات في السعودية ، اللجنة الوطنية لسلامة المرور .

الإدارة العامة للمرور (١٤٢٤هـ). ، عدة نشرات ، الأمن العام ، الرياض .
_____ (١٤٢٦هـ). التقرير السنوي ، الأمن العام ، الرياض .
_____ (١٤٢٧هـ). التقرير السنوي ١٤٢٥هـ ، الأمن العام ، الرياض .

الأصم ، الأصم عبد الحافظ (١٤٠٧هـ). النقل المدرسي في الرياض : دراسة بعض خصائصه المكانية والاجتماعية ، ندوة النقل المدرسي ، وزارة المواصلات ، ١٤٢٧هـ ، الرياض .

_____ (١٤٢٣هـ). حوادث المرور في مدينة الرياض . ندوة حوادث المرور ، جامعة نايف العربية ، الرياض .

_____ (١٤٢٦هـ). إسهام النظام النقلاني في عمليات التفاعل المكاني داخل المنطقة المركزية لمكة المكرمة . الملتقى العلمي السادس لأبحاث الحج ، دراسات المنطقة المركزية بمكة ٢٥-٢٧/١١/١٤٢٦هـ

العربية السعودية ، الندوة التاسعة لأقسام الجغرافيا في جامعات المملكة ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

الأصم ، الأصم عبد الحافظ أحمد والرقيبة عبدالله (١٤٢٣هـ) . الحافلات الأهلية: الواقع والمشكلات ، الندوة السابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية . ١٤٢٣هـ - ١٤١٢هـ .

الألمعي ، إبراهيم بن يحيى (١٤٢٧هـ) . مركز القيادة يرصد العمل المروري في شوارع الرياض ، آمنون ، ع ١٠ ، ص ص ٥٤-٥٦ .

الكساندر ، آرنست آن (٢٠٠١م) . المدخل إلى التخطيط ، مدخل إلى نظرية التخطيط المتداولة ، آراء ونتائج ، ترجمة فيصل عبدالعزيز المبارك .

أندرسون ، هاورد (١٩٨٤م) . تصميم الطرق والسلامة في دراسات في إدارة المرور في المدن الكبرى ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ص ص ٣٢-٣٧ .

الجناحي ، عبدالرحمن عقيل (٢٠٠٥م) . قياس كفاءة كاميرات الضبط المروري عند الإشارات الضوئية ، ندوة حوادث المرور ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٢/١٠-٨ / ٢٠٠٣م .

الخالدي ، عبدالله سعد محمد (١٤٢٦هـ) . التحليل الجغرافي المقارن للمخطط التوجيهي الأول لمدينة الرياض (مخطط دوكسيادس) ، ١٣٨٨-١٤٢٠هـ / ١٩٦٨-٢٠٠٠م .

الدوسي ، عبدالله بن بجرسي (١٤٢٧هـ) . المرور بين الواقع والمأمول . آمنون ، ع ١٠ . ص ص ٨٠-٨١ .

الرقية ، عبدالله ، والشريف فهد (١٤١٤هـ). حوادث المرور في مدينة الرياض مع إشارة خاصة لسيارات الأجرة الخاصة . الندوة الوطنية لسلامة المرور ، الرياض ١٨-١٥ شوال ١٤١٤هـ.

الرقية ، عبدالله بن صالح (١٤٢٧هـ). أنظمة النقل الذكي ، الندوة التاسعة لأقسام الجغرافيا في جامعات المملكة .

الزعبي ، زياد وآخرون (١٢٩٩٤م). الإسعاف وخسائر الحوادث ، بيروت . زعزوع ، ليلى بنت صالح (١٤٢٤هـ). التوزيع الجغرافي لموقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة . مجلة البحوث الأمنية . المجلد ١٢ ، العدد ٢٥ ، شعبان ١٤٢٤ ، ص ص ٦٩-١٦ .

الزهراني ، عبدالرحيم بن حمود (٢٠٠٤م) . دور التقنيات الحديثة في التقليل من المخالفات المرورية . المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية .

<http://www.trafficsafety.org.sa>.

الصالح ، ناصر عبدالله ، (١٩٨٧) . حوادث المرور بمدينة مكة المكرمة ، العلاقات المكانية والاتجاهات الزمنية ، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية ١٩٠٧/٧/١٤٠٧هـ

عبدالعال ، جمال عبدالمحسن (١٤١٧) . الحوادث المرورية والعناصر الحاكمة لها . الندوة العلمية الأربعون حول أساليب ووسائل الحد من حوادث المرور ، محرم ١٤١٧هـ ص ص ٤٠-١٣ ، الرياض .

العيسي ، محمد سالم وآخرون (١٩٩٤م) . دراسة عن الخدمات الهندسية المرورية ونظام معلومات المرور في المملكة العربية السعودية ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

القططاني ، خالد بن عون بن دبيس (١٤٢٠هـ) . تحليل حوادث المرور طبقاً

لـ نوع المركبة (دراسة تحليلية لمدينة الرياض وجدة والدمام). أطروحة ماجستير مقدمة لقسم العلوم الشرطية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

قسطي ، طارق بن مصطفى (٢٠٠٥م) . تقنيات السلامة في السيارات وأهميتها في تقليل خطرة الحوادث . ندوة حجم حوادث المرور في الوطن العربي وسبل معالجتها ، ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

كانك ، وولف(١٤٠١) . تصميم الطريق وسلامة المرور ، دراسات في إدارة المرور في المدن الكبرى ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ص ص ٣٨-٤٠ .

لجنة أطلس منطقة الرياض (١٩٩٩م) . أطلس منطقة الرياض ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية .

مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٢٥هـ) . النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، المملكة العربية السعودية .
مصلحة الإحصاءات العامة (٢٠٠٣م) . حصر الخدمات في المدن والقرى منطقة الرياض ، وزارة التخطيط ، الدليل رقم ١٢ .

المقبل ، عبد الرحمن بن عبدالله (٢٠٠٤م) . استخدام الكاميرات في ضبط المخالفات المرورية بمدينة الرياض ، المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية . <http://www.trafficsafety.org.sa>

المكري ، محمد بن سعد ، والمطير عامر (١٤١٨هـ) . الحوادث المرورية للتلاميذ في مدينة الرياض ، أبعادها وأنواعها وأسبابها وأثارها . الندوة

السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعات ، المملكة العربية السعودية .
جامعة الملك عبدالعزيز .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٢٤هـ). المخطط الاستراتيجي الشامل
لمدينة الرياض .

(٤) _____
الرياض في خمسين عاماً (١٣٧٤-١٤٢٤هـ)،
الرياض ، المملكة العربية السعودية .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وجامعة الملك عبدالعزيز (١٩٩٩م). أطلس
مدينة الرياض ، الرياض ، المملكة العربية السعودية . ط ١.

هيئة تطوير الرياض (سنوات مختلفة). نشرة تطوير ، عدة أعداد ، الرياض ،
المملكة العربية السعودية .

هيئة تطوير مدينة الرياض (١٤٢٧هـ). المناخ الاستثماري في مدينة الرياض ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية .

وزارة التخطيط (١٤٢٠هـ). خطة التنمية السابعة (١٤٢٥-١٤٢٠هـ). المملكة
العربية السعودية .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Al ASSAM. A. Ahmed (1978), Public Transport in the Three Towns,
Unpublished M.A Thesis, presented to the Geography Dept.
University of Khartoum.

Al ASSAM. A. Ahmed Khogali, M.M., (1991), Transport in Greater
Khartoum in Davies, J. and Abu sin, M.A., (Edi.), Greater
Khartoum and its Region, UK, Khartoum, pp.

Blaikie, P. (1978) The Theory of the Spatial Diffusion of innovations:
A spacious C U B de Sac in Progress in Human Geography Vol.
2, No. 2 pp.. 269-295.

- Langton, J. (1972) Potentialities and Problems of Adopting A systems Approach to the Study of Change in Progress in Human Geography, Vol.
- Lowe, John C. and Moryadas, S., (1975), The Geography of Movement, Houghton Mifflin Co., Boston, USA.
- Hanson, S. (1986), The Geography of Urban Transportation, (ed.), New York, Guilford Press.
- Harshorne, R ., (1959), Perspectives on the Nature of Geography , Chicago, Rand McNally
- Hoyle, B.S and Knowles, R.D. (1992), Modern Transport Geography . London, Belhaven.
- Hurst, M.E., (1974), Transportation Geography, Comments & Readings (ed.) New York, Mc.Graw. Hill.
- CIA, (2005), The World Fact book, [http://ww](http://www). Publications.
- Saudi Gazetteer, August 2006.

التأثيرات السلبية للتغير التشريعات العمرانية على الحركة المرورية

د. عبد المنعم أحمد السعيد

١ . التأثيرات السلبية للتغير التشريعات العمرانية

على الحركة المرورية

المقدمة

مرت المدن العربية عبر تاريخها الطويل بتحولات حضارية هائلة ، من خلال مشروعات عمرانية ضخمة أدت إلى تحولات وتحديثات عديدة في التشريعات العمرانية . وهناك عدد كبير من القوانين التي صدرت في كثير من المدن العربية في مجال تخطيط وتنظيم وتشكيل العمران وهي نوعان : إما قوانين ، وإما لوائح واشتراطات خاصة لبعض المناطق بالمدن التي تمنح امتيازات تعميرها لإحدى شركات الإسكان والتعهيد . أما القوانين التي صدرت في هذا المجال فيمكن تبويبها تحت العناوين التالية : التخطيط العمراني ، تنظيم المباني ، الطرق والميادين ، المرافق العامة ، الإسكان ، المحلات الصناعية والتجارية العامة ، قوانين حماية البيئة ، قوانين ذات صلة بالعمران .

إن الهدف من وضع الضوابط والتشريعات العمرانية هو الاستخدام الأمثل للأراضي وفق أسس تنظيمية علمية سليمة تحقق بيئة عمرانية صحية في المدن ، وإذا كانت المخططات الهيكلية والضوابط والتشريعات العمرانية تهدف إلى التحكم في النمو العمراني للمدن فإن شرايين الطرق هي التي تتحكم فعلاً في حركة المدينة ونموجها أكثر من غيرها من عناصر التخطيط وتشمل ضوابط البناء تحديد نسب مساحات المساكن والمراکز التجارية والصناعية والمؤسسات الإدارية الحكومية والخدمات الترفيهية والساحات المكشوفة وشبكات الطرق التي ترتبط أبعادها مع كثافة استعمالات الأرضي . لكن واقع الكثير من المدن العربية أن ازدياد النشاط الاقتصادي وزيادة نسبة التحضر دفعت العديد من

إدارات التخطيط في المدن العربية إلى تغيير بعض التشريعات والضوابط العمرانية التي تسمح بزيادة الكثافة البناءية حول محاور الحركة دون أي اعتبار لدراسة توسيع شبكات الطرق لتسوّع هذه الزيادة العمرانية ، ما أدى إلى مشاكل في النقل والمرور التي تعاني منها معظم المدن العربية إن لم يكن كلها ، ومن الملاحظ أن شبكات الطرق والمرافق لا تتغير بالدرجة التي تتغير فيها استعمالات الأرضي وفي كثير من الأحيان نجد أن معدل التغير في شبكات الطرق والمرافق أقل من معدل التغير في استعمالات الأرضي ، فإن شبكات الطرق والمرافق سوف تتأثر كفاءتها الاقتصادية والتخطيطية وتقل كثيراً عما هي مصممة ومحسوبة على أساس التصور المستقبلي لمكونات المدينة ، حيث تفقد محاور الحركة السريعة المحيطة بالمنطقة وظيفتها في إسالة حركة المرور حيث تراكم على جوانبها مواقف السيارات المستعملة للأنشطة الجديدة التي ظهرت على جوانب هذه المحاور . وإذا كانت هناك بعض المدن العربية التي لم تتضح فيها بعد مشكلة المرور فإن ذلك لا يعني عدم ظهور تلك المشكلة مستقبلاً . إذ إن النمو العماني وزيادة الكثافة البناءية للمدينة قد صاحبه وزامنه ارتفاع معدل ملكية السيارة سواء في الدول العربية الآسيوية أو الإفريقية حسب احصاءات ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ م.

وسيقوم الباحث باستعراض أمثلة لتغيير التشريعات والضوابط العمرانية من مدن عربية : حلب والقاهرة .

١.١ مدينة حلب

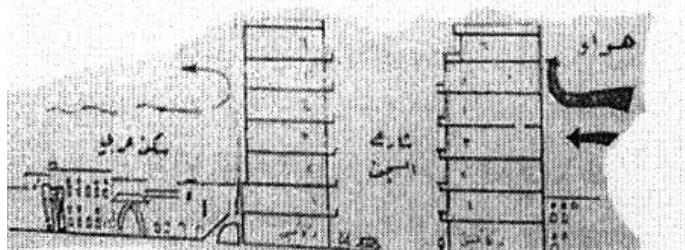
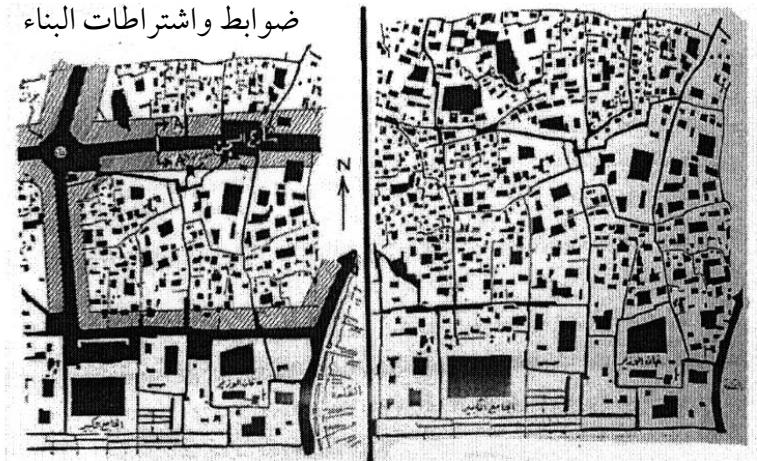
النموذج الأول : في منطقة حلب القديمة حيث قامت إدارة التخطيط في أوائل الخمسينيات في بلدية حلب وبمساعدة استشاري فرنسي بفتح شوارع في النسيج العماني القديم وبتغيير الضوابط والاشتراطات

العمرانية حول هذه الشوارع وتحويلها من مساكن طراز شرقي (بيوت عربية ببناء داخلي) إلى سكن نوع ثالث تجاري الذي يتميز بارتفاع يصل إلى خمسة طوابق وبناء على كامل قطعة الأرض ونتيجة لهذه الزيادة في الكثافة البنائية ظهرت تأثيرات سلبية عديدة منها الازدحام المروري إضافة لجرح خصوصية البيوت العربية خلف هذه المباني الغريبة عن النسيج العمراني حلب القديمة . كما يوضحه الشكل (١) في شارع السجن الذي غيرته الضوابط والاشتراطات العمرانية المحدثة عليه . وكذلك الشكل (٢) في منطقة باب الفرج / غرب حلب القديمة الذي حولته الاشتراطات الجديدة إلى أبراج تجارية ومكاتب إدارية أكثر من ستة أدوار وخلفه البيوت العربية القديمة التي هجرها أهلها بسبب جرح خصوصيتها في إطلالة الأبراج على الفناء الداخلي للبيوت العربية القديمة .

الشكل رقم (١)
يوضح شارع السجن



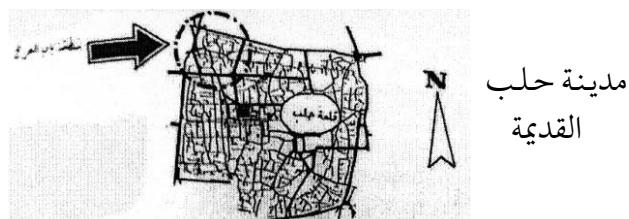
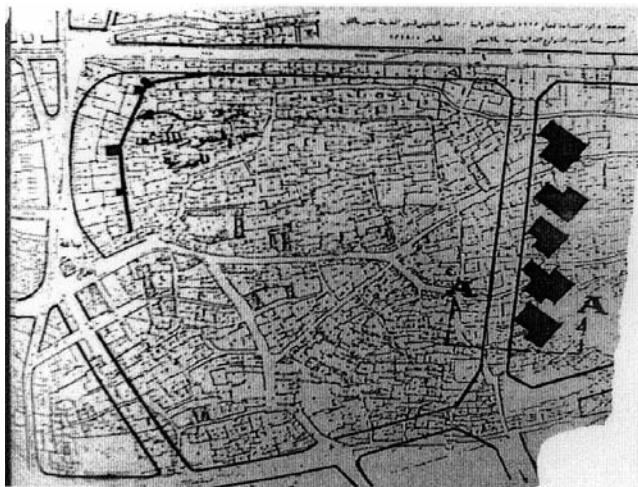
النسيج العمراني قبل فتح الشوارع
النسيج بعد فتح الشوارع وتغيير
ضوابط واشتراطات البناء



قطع A-A في شارع المسجد

ازدياد الكثافة البناءية حتى ستة طوابق حول شارع ٢٠ متر

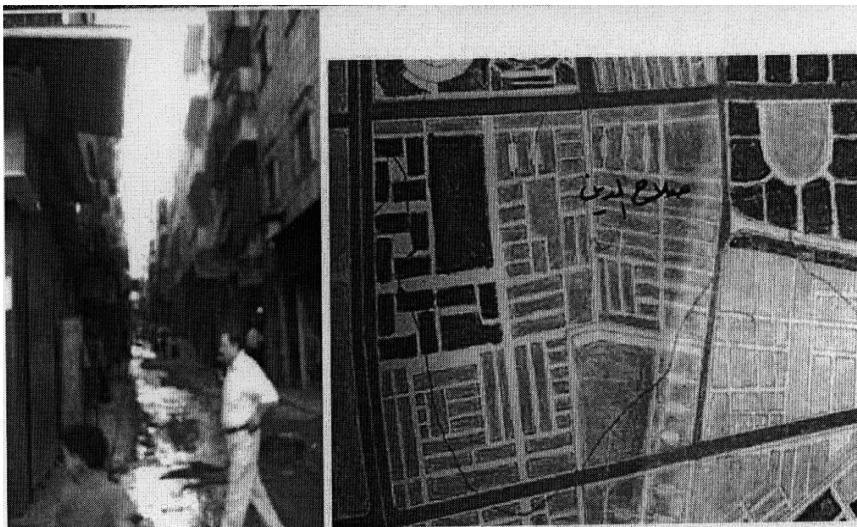
الشكل رقم (٢)
الأبراج التجارية على طول الشارع المستحدث - منطقة باب الفرج



النموذج الثاني : في المنطقة الغربية لمدينة حلب / منطقة حي صلاح الدين الذي كانت صفتة العمرانية هي سكني طراز شرقي (بيوت عربية بفناء داخلي) حيث قامت إدارة التخطيط في أواخر الثمانينيات في بلدية حلب بتغيير الضوابط والاشتراطات العمرانية لهذه المنطقة وتحويلها من مساكن طراز شرقي إلى سكن نوع أول وهو سكن متصل الذي يتميز بارتفاع يصل إلى خمسة طوابق وبناء على كامل قطعة الأرض ونتيجة لهذه الزيادة في الكثافة الbinائية ظهرت تأثيرات سلبية عديدة منها الازدحام المروري إضافة لجرح خصوصية المساكن المقابلة ونظراً لأن الشارع ضيق لا يتجاوز ٦ أمتار. كما يوضحه الشكل (٣) .



الشكل رقم (٣) تغيير الضوابط والتشريعات العمرانية أدت إلى تحويل مساحة البيوت العربية نفسها إلى عمارت بخمسة طوابق تطل على شوارع عرضها لا يتجاوز ستة أمتار، ما أدى إلى آثار سلبية عديدة منها الازدحام المروري وضياع الخصوصية



١.٢. مدينة القاهرة

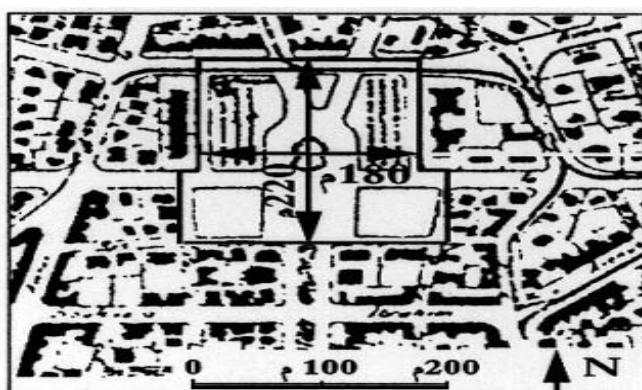
نموذج تطور التشريعات العمرانية لـ(هليوبوليس) مصر الجديدة :
الطور الأول: منذ بداية إنشاء ضاحية مصر الجديدة ١٩٠٦ و حتى عام ١٩٥٢ م

تميزت تشريعات هذا الطور بالقياس الإنساني Human Scale في الفراغات السكنية والقصور والفيلات ، والقياس الفخم Monumental Scale للمباني التذكارية المهمة في هليوبوليس (كميدان كنيسة البازيليك) ولكن فقد إنسان هذه الفترة إحساسه بقياسه داخل شوارع هليوبوليس الواسعة (شارع الأهرام بعرض ٤٠ متر) شكل (٤) . وكان لانتشار الترام الكهربائي الأثر البالغ في التأثير في التشريعات العمرانية لهليوبوليس التي تميزت بالقياس الكبير

للفراغات غير المبنية Large Scale ، حيث وجدت فراغات الشوارع العريضة والمستقيمة لتسهيل حركة الترام ، كما كانت بعض الميادين والتقاطعات الواسعة سهولة الالتفاف والحركة إضافةً لوظيفتها الأساسية مثل ميدان الإسماعيلية الذي كان نهاية خطوط الترام . وأثرت ديناميكية حركة السيارات وال ترام إلى الحد الذي يفصل الإنسان عن المبني المحيطة به إلا أنه من خلال حركة هذه المركبات وسرعتها كان يمكن فهم وإدراك تشكيل ومقاييس هليوبوليس خلال تلك الشوارع المستقيمة .

من تحليل شوارع هليوبوليس في طورها الأول يلاحظ تميزها بكتافة بنائية ضعيفة وباحتواء ضعيف والإحساس البصري فيها متمدد بصرياً ، حيث المحدّدات الرأسية (الأشجار والأسوار المنخفضة الارتفاع) أعطت حدوداً مرنة للشارع وذلك لأن نظام البناء آنذاك حتم وجود المناطق الخضراء والبناء بنسب معينة على الأرض ، وفي الميادين كان الاحتواء ضعيفاً حيث كثرة المداخل والمحدّدات الرأسية قليلة الارتفاع تتمثل في الأسوار المنخفضة والأشجار .

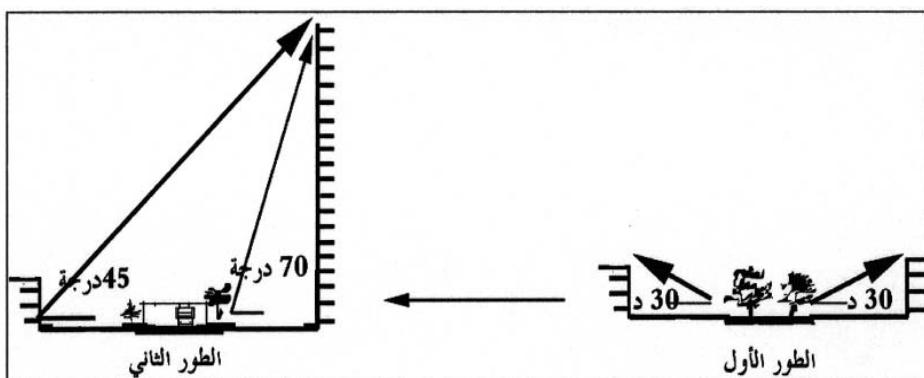
الشكل رقم (٤) ميدان البازلilik بمقاييسه التذكاري والفعيم حيث المقاييس الضخم يعطي الإحساس بالهيئه التذكاريه بوجود الكاتدرائية والإحساس بالسماء فيه أكبر من الكتل والتفاصيل بعيدة عن الإمام بها



الطور الثاني من عام ١٩٥٢ وحتى نهاية القرن العشرين

استمرت ت Siriatications مقياس الطور الأول في بعض مناطق هليوبوليس التي تغيرت جزئياً، فنظرًا لارتفاع قيمة الأرض بعد السبعينيات واستغلالها لأقصى درجة زادت المباني في ارتفاعها فظهرت بعض الأبراج في هليوبوليس مثل برج شارع الأهرام وأبراج عثمان في روكسي . الأمر الذي ترك أثراً واضحاً في تفاوت درجات القياس في قطاعات الفراغ الواحد. شكل (٥) .

الشكل رقم (٥) قطاع تخيلي في شارع الأهرام خلال الطور الأول والثاني



تميزت شوارع هليوبوليس في هذا الطور باحتواها المختلط لارتفاعات المباني بين الضعيف والمتوسط والشديد فقد بدأت القصور تهدم ويرتفع مكانها العمارات بارتفاع من أربعة إلى خمسة عشر دوراً وتحدد حوائط الفراغات بجدران الأبنية الجديدة بدلاً من الأسوار والأشجار في بعض الأجزاء . وبقي الاحتواء في الميادين ضعيفاً على الرغم من ارتفاع المباني المحيطة وذلك لاتساع الميادين وكثرة المداخل .

تطور النسب في ارتفاعات المباني في هليوبوليس مصر الجديدة :

الطور الأول منذ بداية إنشاء ضاحية مصر الجديدة ١٩٠٦ وحتى عام ١٩٥٢

تعرف النسب بأنها العلاقة بين الطول والعرض والارتفاع . وبتسليط ذلك على مبني هليوبوليس خلال الطور الأول فإن نسب شوارعها هي نسب فراغات مرات حيث إنها محددة من جانبين وتعطي إحساسا بالحركة المستقيمة على الرغم من المحددات الرئيسية التي تحدد الفراغ هي الأسوار والأشجار . ونسبة فراغات ميادينها ما بين نسبة عميقة (فالعلاقة بين طوله وعرضه أكبر من $1/1$ مثل ميدان البازلilik ، شكل (٤) وبين نسبة متسعة مثل ميدان الإسماعيلية حيث إنه فراغ مركري النسبة بين طوله إلى عرضه $1/1$ والفراغ منسوب إلى نقطة مركز مربعه .

وفي عام ١٩١٥ شهدت نسب استعمالات الأراضي تركيزاً للاستعمال السكني والترفيهي بضاحية مصر الجديدة إذ بلغت نسبة الاستعمال السكني حوالي ٤٥٪ من إجمالي نسبة الاستعمال بالضاحية ، وبلغت نسبة الخدمات الترفيهية ٢٥٪ من إجمالي نسبة الاستعمال ، وانحصرت الخدمات التعليمية الصناعية الحرفية بنسبة ٥٪ ، واستغلت المسطحات الباقيه كطرق وشوارع وهي تمثل ٢٥٪^(١) .

الطور الثاني من عام ١٩٥٢ وحتى نهاية القرن العشرين

في نفس الشوارع التي كانت تحتلها الفيلات والمباني القليلة الارتفاع التي لا يتعدى ارتفاع الواحدة منها ٢٠ متر ، احتلتها الآن بعض عمارات بارتفاعات تتجاوز ٨ أدوار . وفي الشوارع الرئيسية شيدت مبني شديدة الارتفاع يصل ارتفاع الواحدة منها ٦٠ متر (برج الأهرام) ، مما يغير من علاقة ارتفاع المبني بعرض الفراغ .

(١) ضاحية مصر الجديدة، ماضيها ومستقبلها، شركة مصر الجديدة، ١٩٦٢ م.

في فترة السبعينيات استقرت نسبة الاستعمال السكني على معدل ٥٥٪ من إجمالي الاستعمال الخاص بأراضي هليوبوليس، وتقلص الاستعمال الترفيهي ليصبح ١٠٪، وارتفعت نسبة الخدمات التجارية والحرفية والتعليمية إلى ١٠٪ وفي المقابل زادت نسبة الطرق والشوارع والفراغات لتصل إلى ٣٥٪ من إجمالي استعمال الأراضي^(١).

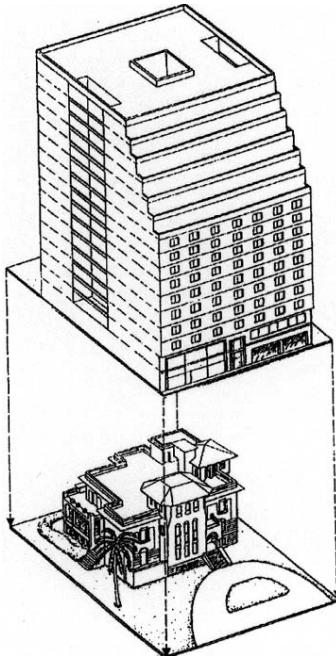
وفي منتصف السبعينيات طرأ تغيير على النظام السائد من تطور وتنمية عمرانية لضاحية مصر الجديدة عموماً وهليوبوليس خصوصاً، حيث عمد الكثيرون إلى هدم الفيلات سواء التي سبق تشييدها من قبل شركة مصر الجديدة للتعمير والإسكان أو التي أقامها أفراد من خلال تقسيم المناطق المخصصة لهذا الاستعمال، وبعد أن يتم هدمها يقوم غالباً ملاك جدد ببناء مبان مرتفعة تصل حتى ١٥ دوراً وأكثر على قطعة الأرض نفسها مع إغفال ترك المساحات الخضراء المنصوص عليها سابقاً شكل(٦)، وإن ظلت نوعية الاستخدام من كونه مسكنأً من دورين أو ثلاثة إلى عمارة ضخمة يشغل البدرورم والأرضي والأول نشاطاً تجاريًّا وفي أنواع مختلفة دور أو دوران تخصص للإسكان الإداري (عيادات أطباء، ومكاتب محامين ومهندسين) ويلي ذلك أدوار الشقق السكنية. وسبب ذلك كله يعود للانفتاح الاقتصادي الذي زاد من الحاجة للمسطحات المبنية، وأصبحت المباني المشيدة تتبع مجلس الحي كجهة إشراف إداري، ومن ثم فإن الرقابة المشددة التي تختص بها شركة مصر الجديدة أصبحت غير ذات أهمية.

واليوم يمكن تقسيم ضاحية مصر الجديدة إلى عدة مناطق فرعية منها منطقتان في هليوبوليس^(٢):

(١) تقييم التجارب العمرانية في ضواحي القاهرة وأثرها في وسط المدينة، مرجع سابق، ١٩٩٦م، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

الشكل رقم (٦) تكثيف الاستخدام الرأسي فوق تقسيم أراضي الفيلات^(١)



١.٢.١ منطقة قلب أو مركز الضاحية (منطقة رقم ١)

وهي أول منطقة تناولها التعمير في مصر الجديدة جنوب شرق الضاحية . وقد توفر فيها كل مقومات المركز التجاري والإداري والاقتصادي بما يضم من أفرع بنوك رئيسية وكبرى المحلات التجارية والمنطقة الترفيهية الأساسية بالضاحية (الميريلاند) ودور السينما المميزة (روكسي) . ولعل نقل حلبة سباق الخيل التي كانت في أوائل مراحل التعمير في منطقة الميريلاند إلى شمال ضاحية مصر الجديدة ليحل مكانها المنطقة الترفيهية وبباقي مبني الخدمات المركزية عملت على صبغ منطقة هليوبوليس بصبغة مركز ضاحية مصر الجديدة .

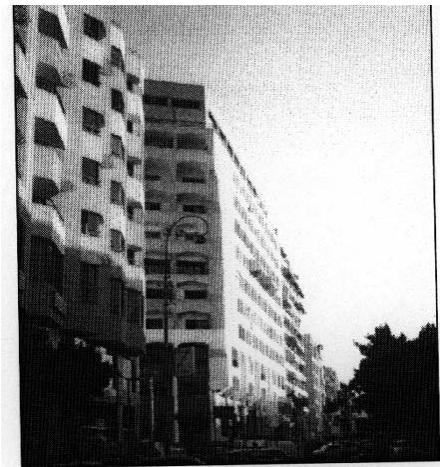
(١) منطقة الزمالك دراسة تفصيلية إرشادية لسبل إحكام الرقابة على التنمية العمرانية بالمناطق السكنية ، الهيئة العامة للخطيط العمراني ، ١٩٩٥ م ، ص ٧ .

١ . ٢ . المنطقة الثانية

وتقع هذه المنطقة بين شارعي رمسيس وأبي بكر الصديق وعلى حدود المنطقة الأولى وكانت كاملة التعمير سنة ١٩٦١ م . والمستوى السكني الغالب بها من الطبقة المتوسطة وبها منطقة إسكان اقتصادي بالقرب من شارع هارون الرشيد ، ومنطقة حرفية موجودة في شارع أسوان . وتميز المنطقة الثانية بوجود شوارع وطرق ذات أهمية تجارية مثل شارع هارون الرشيد وشارع صلاح الدين بالقرب من ميدان الجامع الذي تم تحويله لطريق للمشاة فقط ، بل وهناك بعض المناطق قد تميزت بوجود تجارة لبعض الأنشطة الحرفية والتجارية المتخصصة مثل شارع دمشق وما يميزه من تجارة إكسسوارات السيارات وال الحديد والبويات . هذا بجانب الأسواق المركزية الموجودة في شارع هارون الرشيد .

وبمرور الوقت في هليوبوليس انحسر بناء القصور والمنازل الضخمة وقامت بدلاً عنها المكاتب وال محلات التجارية الكبرى والمتاجر الأنثقة والبنوك ، وزادت أهمية القصر الجمهوري من هليوبوليس وكان لارتفاع قيمة الأرض الأثر الكبير في تكثيف الاستخدامات بالنماو الرئيسي للاستخدام التجاري . وارتبط توزيع المباني التي تزيد على خمسة طوابق وبدرجة مكافحة على طول الشوارع الرئيسية المركزية مثل الأهرام وعثمان بن عفان ورمسيس و اللقاني وكيلوباترة ، و يؤكّد ارتفاع المباني ارتفاع الكثافات في المنطقة الداخلية في القلب التجاري لهليوبوليس . وبدأ انتقال الأنشطة التجارية نحو داخل المنطقة التي كانت في معظمها للسكن ، وبنيت العمارات المشتركة بين السكني والتجاري وأصبحت الفراغات تؤدي دورها ووظائفها المختلطة فأصبحت فراغات تجارية للأدوار الأرضية وسكنية للأدوار العليا . شكل (٧) .

الشكل رقم (٧) الوظائف المختلطة والمتنوعة في معظم مباني هليوبوليس لاحظ المحلات في الدور الأرضي والسكن في الأدوار العلوية



واستمرت وظائف الفراغات التجارية عما كانت عليه في الطور الأول، وزاد عليها ظهور وظائف جديدة لفراغات قدية حيث أخذت دوراً تجاريًا كفراغ شارع الأهرام الذي هدمت بعض فيلاته وبنيت مكانها أبنية بارتفاعات مختلفة، وفي معظم أدوارها السفلية محلات تجارية أضافت أسواقاً جديدة للمنطقة وطابعاً غير ما وجدت عليه ، شكل (٨) .

الشكل رقم (٨) المبني المرتفعة التي بنيت بدلاً من بعض القصور والفيلاس مستمرة مع الفيلات القدية على الواجهة نفسها



و ظلت هليوبوليس بها ثلاثة وظائف رئيسية : الخدمات الاستهلاكية وال محلات التجارية والوظيفة الثالثة التي تخدم الوظيفتين السابقتين خدمات النقل والمواصلات والفنادق والمطاعم والكافيريات .

ونتيجة لتطور الأنشطة والاستعمالات فإن العلاقة القوية بين استعمالات الأرضي وشبكة الطرق والمواصلات التي اتضحت بقوة وأثرت تباعاً في وظيفة الفراغات حيث يبدأ السيناريو التالي :

١ - قامت تشريعات عمرانية جديدة في بدايات الطور الأول بشق طرق ومحاور لتأمين انسياب حركة الترام ، وفي الطور الثاني استمر الترام ومع زيادة عدد السيارات جذبت هذه المحاور حركة السيارات ومعها حركة التعمير .

٢ - ارتفعت على جوانب فراغات الشوارع والميادين العمارت السكنية أولاً (نهاية الطور الأول وبداية الطور الثاني) .

٣ - ازدادت الكثافة البناء حول المحيط الخارجي للمنطقة نتيجة لارتفاع سعر الأرضي على المحاور الجديدة .

٤ - ما لبثت أن تحولت الأدوار الأرضية لهذه العمارت إلى أنشطة تجارية ، وبقيت معظم الأدوار العليا سكنية .

٥ - تحولت الشوارع الرئيسية من شرائين للحركة العابرة إلى شرائين للأنشطة التجارية تقف على جوانبها السيارات المستعملة لأنشطة الجديدة التي ظهرت على جوانب هذه المحاور .

وبالنتيجة فإنه من الملاحظ أن فراغات شبكات الطرق لم تتغير بالدرجة التي تتغير فيها استعمالات الأرضي ، ونظم البناء على مدى الطورين المختلفين حيث إن المخطط الهيكلي (الذي وضع في عهد البارون امبان) عبارة عن صورة لشارعين الطرق التي تبلورت حولها الأجزاء المختلفة لهليوبوليس اليوم .

التأثيرات السلبية لزيادة الكثافة البنائية (بدون تغيير عروض شبكات الطرق) نتيجة تغيير التشريعات العمرانية:

١- الاختناقات : وهي أول المشاكل المرورية التي تعاني منها شبكات الطرق التي تم تطبيق زيادة كثافة بنائية عليها.

٢- سعة غير متكافئة : كمناطق انتظار السيارات الحالية لا تكون بالحجم أو السعة المطلوبة مستقبلاً.

٣- عدم الأمان : فقدان الأمان يرجع سببه إلى عدم تطبيق قوانين تنظيم الحركة ، والتأخير على الطرق .

٤- عدم توافر الخصوصية : لارتفاع الخصوصية كلما زادت درجة كثافة العمران وأشغال الطريق وضيقه .

٥- عدم الراحة : هناك عوامل مشتركة تؤدي إلى عدم الشعور بالراحة منها الضوضاء والمنظر والحرارة والرطوبة وحركة الرياح والروائح المبعثة والقاذورات والتبخر .

٦- مشاكل أخرى : مثل الحفاظ على الطاقة ، وارتفاع تكاليف الإنفاق على الخدمات لا يساوي العائد ، وتلوث الهواء ، والجرائم نتيجة التزاحم والضوضاء والتأثير البصري . . .

١. ٣. عدم استقرار القوانين والتشريعات العمرانية بين النص القانوني والواقع التطبيقي

فمثلاً قوانين تنظيم المباني : القانون رقم ٢٠٦/١٩٥١ عدل بالقانون رقم ٢١٣/١٩٥٤ ، والقانون ٦٥٦/١٩٥٤ عدل بالقانون ٢٩١/١٩٥٦ ، والقانون رقم ٣٤٤/١٩٥٦ عدل بالقانون ١٧٨/١٩٦١ ، والقانون ٤٥/١٩٦٢ عدل بالقانون ١٠٦/١٩٧٦ ثم عدل مرة أخرى بالقانون ٣/١٩٨٢ . . . إلخ.

لقد عرضت تشريعات عمرانية عديدة يرجع تاريخ صدور معظمها إلى العقدين ٥ و ٦ من القرن العشرين الماضي ، إلا أن فعالية هذه القوانين تبدو ضئيلة جداً ، ففي مجال التخطيط العمراني وتنظيم المباني : نجد أن ٨٥٪ من المناطق العشوائية حول مدينة القاهرة نشأت وترعرعت في ظل هذه القوانين ، وقد أوضحت دراسة ميدانية على منطقة سكنية بالحي السابع بمدينة نصر أنها رصدت المخالفات التالية :

- ١ - تغيير الاستعمال .
- ٢ - الارتفاع .
- ٣ - الردود .
- ٤ - البروز .
- ٥ - تجزئة قطعة الأرض .

وقد أشارت الدراسة إلى أن أكثر من ثلث الحي السابع يضم مخالفات أو أكثر من المخالفات الخمس السابقة وهو مؤشر خطير لمنطقة مخطططة سلفاً . إن القوانين والتشريعات العمرانية تهدف أساساً إلى تحقيق الوظيفة الأساسية للعمان من منفعة وجمال وأمان ومراعاة للاشتراطات الصحية

الهادفة إلى سلامة المواطن وفي النهاية تحقيق البيئة السكنية السليمة، وبيئة المصنع النظيفة عن طريق حسن توزيع الاستعمالات المختلفة، وتوفير البنية الأساسية والمرافق والخدمات باشتراطات علمية سليمة.

تحليل أسباب عدم الفعالية في القوانين والتشريعات :

١- عدم واقعية بعض القوانين أو تناقضها أحياناً، أو اشتمالها على جزاءات يمكن الاستهانة بها.

٢- نقص الوعي لدى الممارس العادي (الموطن) وعدم إدراكه خطورة ما يقدم عليه.

٣- ضعف السلطة القائمة على تنفيذ القانون أو عدم كفاءتها لنقص الكوادر اللازمة لذلك.

٤- وجود ثغرات بالقانون يمكن أن تكون دافعاً لمخالفته.

٥- انصراف همة السلطة القائمة على تنفيذ القوانين بالتركيز على قوانين بذاتها وليس كل القوانين.

٦- ضعف المعايير الاجتماعية الرشيدة باستهجان المجتمع لكل فعل خارج على القانون.

ويكون اختصار الأسباب بأربعة أطراف هي :

١- طبيعة القانون .

٢- وعي الممارس وضميره .

٣- يقظة سلطة التنفيذ وحرصها على تطبيق كل القوانين بدقة وحزم .

٤- المعايير الاجتماعية الرشيدة .

الخلاصة

يوجد كم كبير من التشريعات العمرانية في كثير من المدن العربية ، ففي المدن السورية توجد قوانين وتشريعات لكل مدينة من المدن السورية تختلف في الارتفاعات والكثافة البنائية بسبب البيئة المختلفة لكل مدينة إضافة إلى اختلاف مواد البناء (في حلب مثلاً مادة البناء الرئيسية هي الحجر ، بينما في دمشق وحمص الخرسانة والبلوك الأسمتي . . .) ، أما في مصر فالتشريعات تطبق على جميع المدن والقرى المصرية ، وهذه التشريعات على كثرتها لم تستطع تحقيق التأثير المرجوة منها لعدة أسباب أهمها :

- ١ - عدم استقرار القوانين ، فهي كثيرة التبديل والتعديل الأمر الذي يفقدها فاعليتها .
- ٢ - وجود ثغرات واضحة بها تجعل من اليسير التحايل عليها .
- ٣ - عدم تطويرها الذي أدى إلى عدم واقعيتها أحياناً (قوانين الإسكان) التي مازالت تعيش بمعاهدي عام ١٩٤٧
- ٤ - ضعف الجزاءات المترتبة على مخالفتها الأمر الذي يكون مبرراً للاستهانة بها .
- ٥ - عدم تمييزها بين المدن الكبرى والمدن الصغيرة وعدم تحقيق متطلبات كل منها .
- ٦ - عدم جدية السلطات التنفيذية في تطبيق هذه القوانين .

التوصيات

وضع قانون عمراني خاص ومستقل لكل إقليم حضري ملioni مثل إقليم القاهرة الكبرى وإقليم الرياض الكبرى، ودمشق الكبرى، وحلب الكبرى . على أن يشمل القانون :

- ١- وضع قواعد واشتراطات خاصة بتنظيم المباني لكل نوع من أنواع الأحياء (تاريخية، سكنية، تجارية، ترفيهية . .) بما يحقق الطابع الخاص والمميز لكل حي .
- ٢- وضع الاشتراطات والمعايير الالازمة لخطيط الطرق والشوارع وحركة النقل والمرور بها .
- ٣- توحيد السلطات التنفيذية في الإقليم ، مع عدم تعدد التبعيات الإدارية داخل الإقليم الواحد .

المراجع

- بروتن، مايكل جي (١٩٨٧م). ترجمة: عماد أكرم الهاشمي، مدخل لتنظيم
النقل، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي.
- بوجي، جاكلين (٢٠٠٠م). تعريب: محمد علي بهجت الفاضلي، دراسات
في جغرافية العمران الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- السعيد، عبد المنعم (١٩٩٥م). تأثير شبكات الطرق في استعمالات الأراضي،
رسالة ماجستير، كلية الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة.
- عبد الله، محمد حامد (١٩٩٥م). الاقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن
العربية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- عبد الواحد، عبد الحميد (١٩٨٦م). مقدمة في تخطيط النقل الحضري، جامعة
قطر.
- عفيفي، أحمد كمال الدين (١٩٩٩م). دراسات في التخطيط العمراني، العالمية
لخدمات الطباعة، القاهرة، بدون تاريخ.
- قشوة، محمد ابراهيم (١٩٩١م) بصمات التشريعات العمرانية على ملامح
القاهرة الكبرى، ندوة إدارة المدن الكبرى (إدارة العاصمة) جمعية
التخطيط، جمعية المهندسين المصرية.
- القطب، اسحق يعقوب وغيره (١٩٨٠م). النمو والتخطيط الحضري في دول
الخليج العربي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.
- المصري، عماد (د.ت). تقييم تطور الفراغات العمرانية في المدينة العربية
المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني،
جامعة عين شمس.

تخطيط الأحياء السكنية بمدينة الرياض

حالة دراسية (حي المز)

المهندس . سعود بن عيسى أبو شايقة

١ . تخطيط الأحياء السكنية بمدينة الرياض

حالة دراسية «حي الملح»

الملخص

حاولت هذه الدراسة التعرف على التدهور الحاصل في الأحياء السكنية بمدينة الرياض ، و توفير حلول لمعالجة المشكلة من خلال «حي الملح» بوصفه حالة دراسية . ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية الحي السكني نفسه بصفته الخلية التي تتكرر لتشكل المدينة ولذلك فإن الحفاظ عليه يعني الحفاظ على المدينة ، وبناء على ذلك فإن ما تواجهه الأحياء السكنية بمدينة الرياض يعد من أكبر التحديات في تخطيّتها العمراني ، فأصبحت الأحياء تعاني من غياب الهوية ، ورتابة التخطيط ، وتباعد المساكن عن أمكّنة العمل . وأوضحت هذه الدراسة أن سياسة التأهيل والتطوير لـ «حي الملح» خيار استراتيجي ملح لانتشال الحي من وضعه الحالي من خلال تحسين البيئة العمرانية المتداعية بـ «حي الملح» ، وإعداد خطة تطويرية شاملة له تساعده على إعادة البيئة العمرانية السكنية بأساليب تأهيلٍ وتجديٍ متميزةٍ .

التقديم

بفعل التطور العمراني السريع في مدينة الرياض وما نتج عنه من ظهور أحياء سكنية تم تخطيّتها وفق مخططات معدة مسبقة لم تتجاوز أن تكون تقسيمات أراضٍ في أحسن الأحوال لنمط شبكي كثير التقاطعات ، ما أدى إلى ظهور أحياء سكنية ذات مستوى عمراني متدن يفتقر إلى المتطلبات الضرورية الاجتماعية منها والبيئية وعدم مواكبة مستوى تلك الأحياء بما

يناسب المستوى المطلوب لمدينة الرياض بصفتها العاصمة والواجهة الحضارية والإدارية للمملكة العربية السعودية . ولعل من أسباب تدهور الأحياء السكنية التنفيذ غير المناسب والتطوير الانفرادي ، فلم يكن التخطيط والتصميم العمراني هو السبب الوحيد لتدهور تلك الأحياء .

مشكلة الدراسة

ظهور مشكلة تدني مستوى بعض الأحياء السكنية بمدينة الرياض واحتلاط الاستخدامات فيها أصبح يشكل مسؤولية ملقة على عاتق المسؤولين في المدينة بكافة مستوياتهم ، وما يؤكد ذلك تبني العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية مسؤولية رفع مستوى وكفاءة بعض الأحياء المتدهورة عمرانياً بالمدينة ، ويعود صدور قرار الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإخراج المؤسسات والشركات من داخل الأحياء السكنية بداية لمحاولة معالجة مشكلة تدهور تلك الأحياء حيث تم تشكيل لجنة مشتركة تضم العديد من المتخصصين والمعنيين لبحث قضية إعادة تأهيل الأحياء السكنية ، ومن هذه الجهات (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، أمانة منطقة الرياض ، الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التدهور الحاصل في الأحياء السكنية بمدينة الرياض وتوفير حلول لمعالجة المشكلة من خلال «حي الملز» كحالة دراسية وتتلخص أهداف الدراسة فيما يلي :

- 1 - التعرف على العوامل التي أدت إلى تدني مستوى البيئة السكنية بـ «حي الملز».

٢ - تحديد حجم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة من تدني مستوى البيئة السكنية بحى المزر.

٣ - التعرف على أسباب هجرة ونزوح السكان الأصليين وتغير التركيبة السكانية بحى المزر.

فرضيات الدراسة

تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلى :

١ - وجود خلل في التخطيط والتصميم العمراني للأحياء السكنية القديمة وذلك الخلل يظهر في توزيع استعمالات الأراضي وضوابط التنمية ونظام الحركة والطرق .

٢ - التغير التدريجي للنشاطات العمرانية وتحول الاستعمالات السكنية إلى نشاطات تجارية أخرى ، الذي تبعه التغير في التركيبة السكانية في ظل غياب جانب التطوير والمتابعة للأحياء السكنية .

منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة دراسة مسحية Survey Research يطبق عليها ما هو متبع فيما شابها من دراسات من ضوابط وقيود علمية وعملية ، لأنها تعتمد وبشكل مباشر على مسح ميداني للجوانب العمرانية والسكانية لحي المزر . وهذه الدراسة استكشافية وتحليلية حيث إنها تعتمد على معلومات أصلية تم جمعها لهذه الدراسة لمحاولة الكشف عن جوانب مجهولة للباحث وذلك للتتعرف على مدى التدهور الحاصل في منطقة الدراسة «حي المزر» وكذلك تحليل الخصائص الخاصة بالحي بهدف التعرف على مدى ارتباط تلك

الخصائص بمستوى التدهور للبيئة العمرانية. واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهجين هما :

المنهج النظري : تم الاعتماد على دراسات نظرية إضافة إلى الإمام بالأوضاع الراهنة للأحياء السكنية القائمة بمدينة الرياض .

المنهج العملي : تم اختيار «حي الملز» في مدينة الرياض كحالة دراسية ، وذلك بهدف التعرف على الوضع الراهن للبيئة السكنية من خلال استقراء آراء السكان وتحليل استعمالات الأراضي بالحي . وكذلك التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية من خلال استبيان مخصص للدراسة وذلك لإيجاد الحلول المناسبة التي تتوافق مع طبيعة المجتمع وظروف السكان المختلفة بالمدينة .

طريقة ومصادر جمع المعلومات

قام الباحث يعاونه فريق من الباحثين الذين تم اختيارهم من طلاب قسم الجغرافيا السكانية بكلية الآداب بتوزيع ٨٧٥ استبياناً تم الحصول على ٣٠٧ استمرارات بتجاوب بلغ ٣٥٪ وتم توزيع استماراة الاستبيان على معظم الوحدات الواقعه في منطقة الدراسة التي تبلغ مساحتها ٢٠٥٨٦,٨٨٢م وتم إعطاء استبيان واحد لكل وحدة عقارية (فيلا سكنية ، دور ، شقة ، مقر شركة ، مكاتب إدارية ،). وتم كذلك استبعاد مباني الخدمات العامة . وتقوم فكرة المسح على أن يقوم الباحث بتعريف نفسه للساكن ثم يترك الاستبيان ليجمعها شخص آخر في اليوم نفسه وفي ساعة محددة متفق عليها أو من يوم الغد كذلك في ساعة محددة وفي بعض الأحيان يقوم الباحث بتبعة الاستبيان مباشرة ولكن في حالات قليلة تم ذلك .

ومن المعلومات الثانوية المهمة تم جمع العديد من الدراسات النظرية المتعلقة بموضوع البحث والتجارب التي تمت في مجال التأهيل وذلك على المستويين العالمي والمحلي وبعض التجارب المحلية في مدينة الرياض . وكان مصادر هذه الدراسات والمراجع ، جهات متعددة وهي مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود ، مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، مكتبة كلية العمارة والتخطيط ، مركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث ، المعهد العربي لإنماء المدن ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكتبة دارة الملك عبد العزيز ، مكتبة الملك عبد العزيز بالمركز التاريخي .

كما تم جمع معلومات متفرقة من أمانة منطقة الرياض على شكل خرائط لاستعمالات الأراضي من خلال الاستخدام المحدد وفق أنظمة البناء الخاصة بمنطقة الدراسة ، ومن المعلومات التي توفرت من أمانة منطقة الرياض مسوحات ميدانية تمت عن طريق رصد وتسجيل لجميع الأنشطة التجارية وحصر ملوقع المؤسسات التي تتخذ من الفلل والشقق السكنية في الحي كمقر إداري لها ، وكان المسح الميداني ضمن مشروع تأهيل الأحياء السكنية والنقل التدريجي للمؤسسات والشركات التجارية الذي تقوم به الأمانة .

تم جمع معلومات من مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وعلى شكل خرائط وإحصاءات ومساحات لختلف استعمالات الأرضي بمنطقة الدراسة ، وذلك لفترات زمنية متفاوتة من خلال مسوحات الهيئة حسب الأعوام التالية (١٤١٦هـ، ١٤٢٠هـ، ١٤٢٤هـ) . والهدف من جمع المسوحات الميدانية في أعوام متفرقة هو التعرف على مدى التغير في استعمالات الأرضي خلال فترات متفاوتة ومن خلال مسوحات ميدانية تحدد النشاطات ومساحتها ونسب تغيرها .

وتم جمع معلومات تتعلق بالسكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومعلومات ديمografية أخرى ، وتم جمع معلومات تصف المساكن كنوعيات المباني وحالاتها .

أدبيات الدراسة

مفهوم التأهيل والارتقاء بالأحياء السكنية (Rehabilitation & Upgrading)

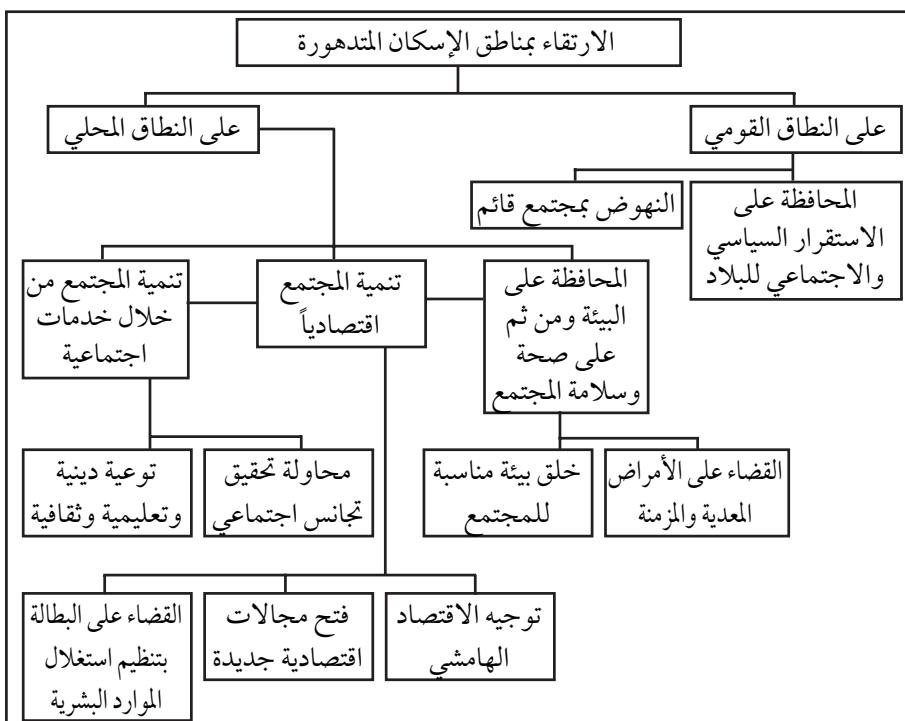
يُعرف الارتقاء والتأهيل العمراني من خلال مفهومه الشامل على أنه تطوير التنمية العمرانية في جميع جوانبها، بمعنى تحسين البيئة العمرانية والتنمية الأساسية وتأهيل المباني والعلاقات الاجتماعية بين السكان . وفي مجال علم الاجتماع يُعرف الارتقاء والتأهيل بأنه الارتقاء بالإنسان وسلوكياته وعاداته وتقاليده من أجل رفع مستوى المعيشة . والتأهيل في معناه البسيط هو تحسين الوضع القائم إلى الأفضل ، ويستعمل التأهيل والارتقاء كأسلوب للتعامل مع الأحياء السكنية المبنية سواءً الرسمية وغير الرسمية والمناطق المتدحورة كذلك . فالتأهيل يحافظ على الكتلة العمرانية القائمة باعتبارها ثروة قومية ذات قيمة اقتصادية . (سليمان ، ١٩٩٦ م) .

عندما يتم الارتقاء والتأهيل للأحياء السكنية يمكن أن تتحقق عدة أهداف كما هو موضح بالشكل رقم (١) وهذه الأهداف كما يلي :

- ١ - المحافظة على الصحة العامة للمجتمع .
- ٢ - النهوض بالمستوى الاقتصادي في المناطق السكنية .
- ٣ - توفير الخدمات والأمان الاجتماعي للسكان .
- ٤ - الحفاظ على نظم الإسكان حسب المعدلات المطلوبة .

٥- الحفاظ على قيم المجتمع من ناحية العلاقات الاجتماعية والتجانس.

الشكل رقم (١) أهمية الارتقاء بالمجتمعات السكنية



المصدر: سليمان، ١٩٩٦ م

ذكرت بعض الدراسات أن هنالك هجرة للسكان من الأحياء المتدهورة عمرانياً، إما بشكل طوعي أو بشكل إجباري من مكان إلى مكان آخر في المدينة، وذلك بحثاً عن امتيازات ومكاسب أخرى أو بحثاً عن وضع اجتماعي أرقى، أو مدفوعين لمناطق سكنية يعتقدون أنها أكثر رقياً وأكثر أريحية (الخشاب، ١٩٨٧م). وهنالك رغبة من بعض فئات المجتمع في امتلاك مسكن في مناطق سكنية جديدة، ما عزز عملية الحراك السكني

و اتجاه السكان من أحياء وسط مدينة الرياض إلى الضواحي (الخريف، ١٤٢٥هـ). إن أحياء مراكز المدن تبدو خالية من السكان المقيمين-الأصليين - و تحولت تلك الأحياء إلى مناطق تجارية بسبب فقدان تلك المناطق السكنية للسكان ، و حدث ذلك بشكل تدريجي بنزوح السكان الأصليين إلى الضواحي الحديثة والهادئة (وهيبة، ١٩٩٨م).

وفي دراسة كورمر يتضح هنالك اختلال في ديناميكية الأحياء المركزية العربية القديمة، ما أدى إلى تدهورها بنزوح السكان الأصليين منها (Kormer, 1998) وفي دراسة حول المساكن التقليدية في مدينة الهافوف بمحافظة الأحساء يتضح أن تأجير المساكن التقليدية للعمالة الوافدة منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين أدى إلى حدوث بعض التغيرات التي طرأت على تلك المساكن بعد أن هجرها سكانها الأصليون وحلت العمالة الوافدة مكانها (النعميم، ١٩٩٨م). و يعد تطوير الأحياء السكنية ذات الدخل المنخفض شيئاً أساسياً من أجل تحسين أوضاع السكان و يعد التجديد نتيجة العديد من القرارات الشخصية ، بحيث يتخذ السكان تلك القرارات استجابة لقراراتهم جميعاً ، مع أن الأفراد نادراً ما تكون لديهم جميع المعلومات التي يرغبون فيها لاتخاذ قراراتهم في تطوير أحيائهم السكنية (Peterman, 2000).

من أسباب هجرة بعض السكان من أحيائهم القديمة هو اعتقاد البعض أنها غير صالحة للسكن بسبب الوضع الاجتماعي المتدهور (Social Prestige) بسبب الرغبة في تحسين ذلك الوضع الاجتماعي ، ومن أسباب تلك الهجرة ضغوط يمارسها أفراد الأسرة وخصوصاً الزوجة والأبناء ، ورغبتهم في الحصول على وضع اجتماعي أفضل (Cressy, 1999) هنالك ما يسمى بالفراغ الاجتماعي (Social Vacuum) الذي يظهر بسبب نزوح السكان الأصليين من أحيائهم بفعل اكتظاظ تلك الأحياء بالغرباء الذين أفسدوا مبانيها

وشوارعها ، ويعتقدون أن مساكنهم غير ملائمة للسكن ، وتصبح المناطق المفرغة أماكن جذب لجماعات أخرى أقل مستوى اجتماعي ، ويحدث بفعل ذلك تنظيم تلقائي للمجتمع ، لأن السكان الأصليين الذين نزحوا من مناطقهم خلفوا وراءهم تراثاً اجتماعياً . ويتعين على المجتمع الجديد التكيف مع ذلك الوضع وتغيير أنماط وأساليب الحياة (Quinn, 1951).

والتجديد والتأهيل يعد مقياساً للتغير من زمن لآخر ، لأنه يقارن بين فترتين مختلفتين ، فالجوانب المختلفة للتغير الاقتصادي ربما لا تسير بالعدلات نفسها ، فالاستثمار الخاص يمكن أن يسبق التحسينات الاقتصادية للفرد وبعد زمن يستغرق سنوات طويلة ربما يظهر انخفاضاً أكثر من مستوى الفقر (Kromer, 2001) . هنالك تغير في الأحياء بمعدلات مختلفة وفي أزمنة متفاوتة ولأسباب متغيرة كذلك ، فالنمو السكاني يدل على نمو اقتصادي في بعض المناطق وهبوط في مناطق أخرى (Yin, 2003) .

إن معدلات ملكية المنازل في الحي يعطي مؤشراً واضحاً لمستوى التجديد المطلوب ، وتعد الأحياء ذات التركيز العالي من التنظيمات المجتمعية وشركات التطوير تخضع لزيادة نسبية أكبر في قيم العقارات . (Sean, 2000) إن الإهمال وعدم الاستثمار في الأحياء السكنية داخل المدن يؤثر في تطوير تنظيمات المجتمع الفاعلة والالتزام المادي للمؤسسات غير الربحية (Putnam, 2003) .

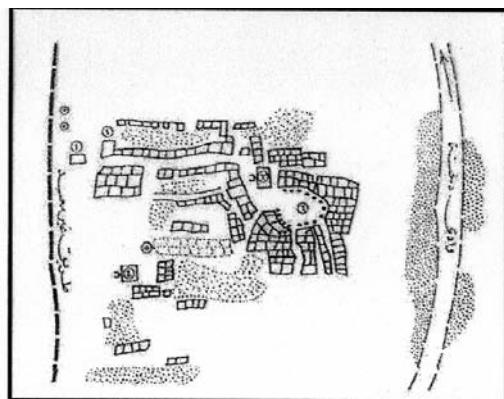
والعوامل التي تعزز الاستثمار الخاص في الأحياء الداخلية في أي مدينة لا تساوي بشكل كلي تلك العوامل التي تحسن الرفاهية الاقتصادية للفرد (Hoffman, 2003) . إن الموقع الطبيعي لمجتمع ما يؤثر في احتمال فاعلية التجديد ، ففي مدينة شيكاغو يمثل القرب من مركز المدينة وهو أكبر مركز

توظيف في المدينة أكبر عامل مصاحب للتجدد . وإن سهولة الوصول إلى أحياء مراكز المدينة وبالأخص الوصول إلى مراكز خطوط الحافلات مثل القطارات يحسن من فرص المجتمع للتحسن . إن الممتلكات المكانية هي أحد العوامل التي تحرك اقتصاديات الحي ، وكذلك تجديد وتأهيل مركز الحي يمثل أملاً حقيقياً لتعزيز ودعم دور الحي وذلك يكون من خلال جمعيات تنظيم تطوير الأحياء(Krumholz, 1999) . إن تحسين الانتماء في الحي السكني يساعد على تشجيع تفاعل أكبر بين الأفراد من السكان المحليين وتحسين نوعية التعليم سوف يساعد على تقييم الأفراد لمستوى أحوالهم المعيشية ، والحافظ على حي آمن يعتمد وبشكل كبير على يقظة الأفراد المحليين الذين يرفضون أن يساوموا على مدى أوسع من الأحوال غير المرضية (Marchall,2000) .

١.١. أسلوب تطور تخطيط الأحياء السكنية

مرت عملية تخطيط المناطق والأحياء السكنية في المملكة العربية السعودية بعدة مراحل . ولعل أول تلك المراحل قيام أول قرية التي تسمى «دخنة» حول آبار الأرطاوية عام ١٣٣٠ هـ بهدف ربط القوافل القصيم الكويت واستقرار قبيلة مطير فيها مما تبع ذلك إنشاء عدد من الهجر حولها . تقوم فكرة المخطط في تجمع سكاني حول بئر ماء يخدم المزارع الموجودة، بالإضافة إلى وجود مسجد ، مدرسة بيت الأمير ، وسوق (الطاشكendi، ١٤٢٤هـ) . مع وجود محطة وقود كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

الشكل رقم (٢) شكل تصوري لقرية دخنة بالقصيم



المصدر: الطاشكendi ، ١٤٢٤ هـ

وفي عام ١٩٣٨ م ظهرت منطقة سكنية في مدينة الظهران، مواكباً بذلك ظهور شركة الزيت العربية الأمريكية (ارامكو) حيث كان لها دور واضح في عملية التخطيط وبناءً عليه فقد وجد مخططان تنظيميان لكل من الخبر والدمام عام ١٣٩٣ هـ وقد أثر تخطيط هذه المنطقة السكنية على التخطيط بل وعلى مسار تخطيط تقسيمات الأراضي السكنية إلى يومنا هذا كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

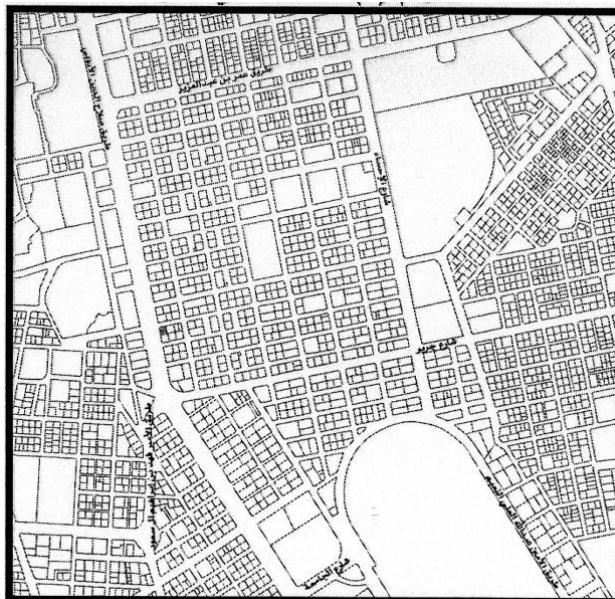
الشكل رقم (٣) مخطط مدينة الخبر



المصدر: الطاشكendi ، ١٤٢٦ هـ

وفي عام ١٣٥١ هـ وعند تحسن الوضع الاقتصادي للملكة بعد أن تم توحيد أقاليم الحجاز ونجد والأحساء وعسير ، ما نتج عنه البدء في توفير البنية التحتية مما تقرر نقل الوزارات والمصالح الحكومية من جدة إلى الرياض وذلك في عام ١٣٥٣ هـ الذي أدى إلى ظهور نمط عمراني جديد في الرياض لم يكن معروفاً من قبل وذلك بإيجاد تقسيمات جديدة للأراضي لتوفير أعداد كبيرة من المساكن لموظفي الإدارات الحكومية وذلك في منطقتي (المز والضباط) كما هو موضح بالشكل رقم (٤) .

الشكل رقم (٤) مخطط حي المز



المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٦ هـ.

في أواخر القرن الثالث عشر الهجري ومع زيادة الوعي العماني وانتشار استخدام السيارة بكثافة وما سببته من حوادث في القطاعات المعتمدة والانتقاد الشديد لهذا النمط من قبل المخططين والسكان في أواخر

القرن الهجري الماضي تم تعديل تقاطعات الشوارع فقط فبدلاً من أن تكون الشوارع مستمرة ومتعمدة أصبحت على شكل حرف T لتقليل القطاعات مع الحفاظ على الروح العام للمخططات السابقة ، بل زاد هذا الوضع الجديد تعقيداً في البيئة السكنية حيث أصبح الاهتداء إلى الوحدات داخل الأحياء من الصعوبة بمكان ، وتسير ذلك في زيادة كبيرة في عناصر البنية التحتية .

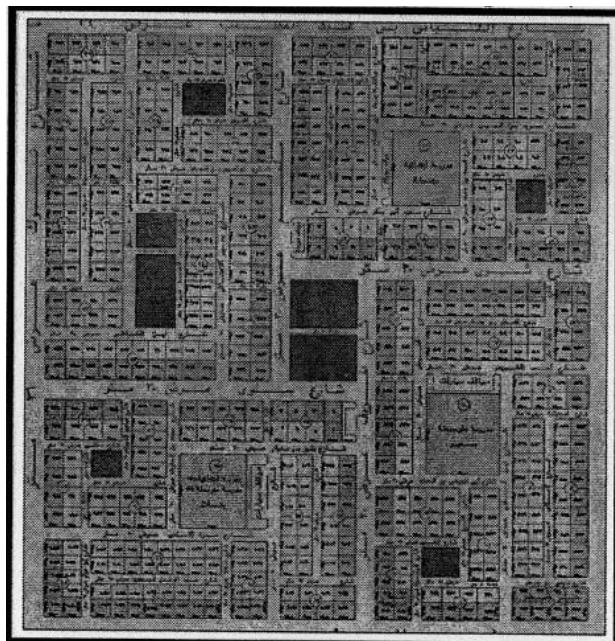
١. ٢. أنماط تخطيط الأحياء السكنية بالتطبيق على مدينة الرياض

تعدد أنماط التخطيط في الأحياء السكنية في معظم المدن في الدول المتقدمة ، غير أن مدينة الرياض ونتيجة للمراحل التخطيطية التي مرت بها ، التي تم سردها آنفاً التزرت بعدد من الأنماط التخطيطية التي يمكن إيجازها فيما يلي :

١. ٢. ١. نمط التخطيط الشبكي

يستند تخطيط الحي السكني في الرياض على أسلوب شبكي متعمد ضمن مربع محدد بشبكة شوارع $2 \text{ كلم} \times 2 \text{ كلم}$ من الطرق الشريانية ، وتكون هذه الشوارع المحطة بالحي تجارية في الغالب ، وتتراوح الكثافة في الحي من 20 ألف إلى 30 ألف نسمة في مساحة مربعة تقدر 4 كلم^2 وهذا النموذج هو النموذج الفاعل والمترد في المدينة ويزداد انتشاره في المدينة يوماً بعد يوم ومع هذا النوع من التخطيط تزداد معاناة السكان من خلل الاعتماد الكلي على السيارة في قضاء الاحتياجات اليومية خارج مناطقهم السكنية كما هو موضح بالشكل رقم (٥) .

الشكل رقم (٥) حي سكني قائم في مدينة الرياض «حي الازدهار»



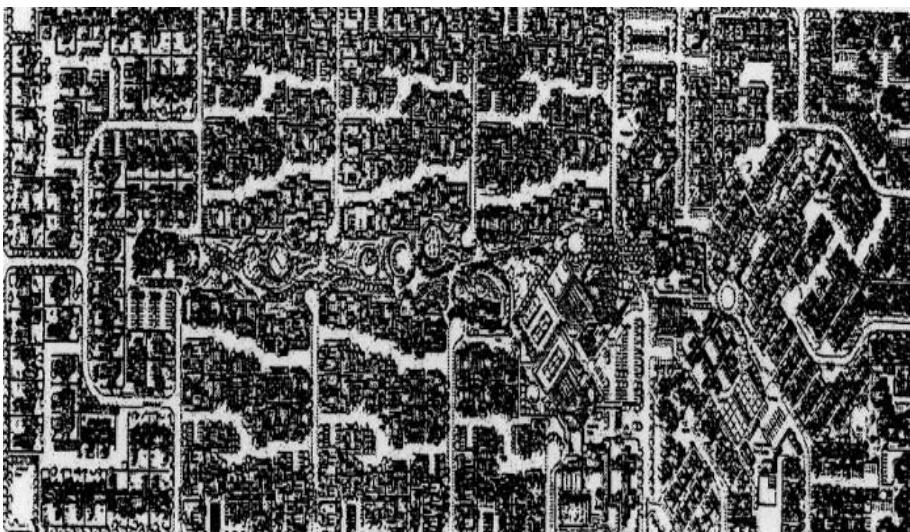
المصدر: أطلس أحياء شمال مدينة الرياض، شركة آل سعيدان، عام ١٤٢٤ هـ

١. ٢. نمط التخطيط المغلق بالتطبيق على مدينة الرياض

المقصود بالأحياء المغلقة هي الأحياء غير النافذة مرورياً ويعنى التحكم في مداخلها ومخارجها التي عادة ما تكون أقل بكثير على ما هي عليه في الأحياء الشبكية التي تقوم على إنشائها قطاعات معينة في الدولة أو القطاع الخاص، وتكون في الغالب مملوكة لتلك الجهات. وعادة ما يكون هذا النوع من الأحياء ذاتية الخدمات بما في ذلك المدارس وال محلات التجارية البسيطة التي توفر الاحتياجات اليومية ويتوفر بتلك الأحياء ملابع الأطفال والمساجد التي غالباً ما توضع في مركز الحي ومن أمثلة تلك الأحياء (مشروع

إسكان منسوبى وموظفي جامعة الملك سعود، ومشروع إسكان موظفى وزارة الخارجية.....). ويوضح الشكل رقم (٦) مخطط إسكان موظفى وزارة الخارجية بالرياض.

الشكل رقم (٦)
مخطط إسكان موظفى وزارة الخارجية بالرياض



المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ١٤٠٨ هـ

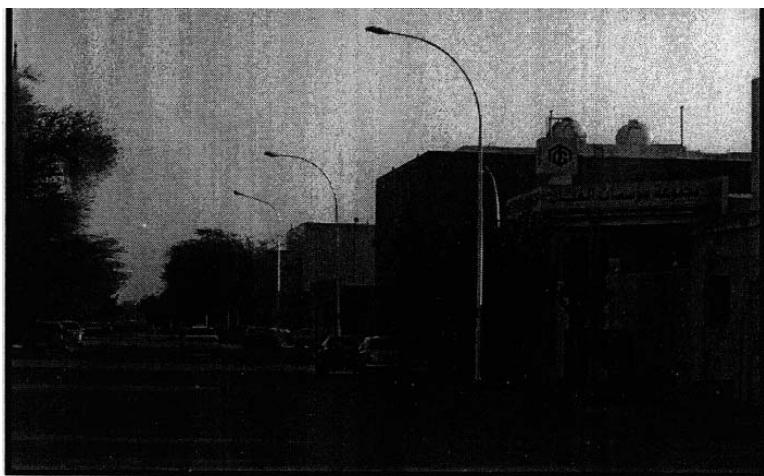
وما يميز هذا النوع من التخطيط للأحياء السكنية مايلي :

- ١ - توفير أعلى درجات السلامة والأمان مع توفير الخدمات المتكاملة .
- ٢ - إيجاد الخصوصية في المساكن وأماكن الخدمات العامة ومركز الحي .
- ٣ - وجود بيئة صحية وتوفير الهدوء وعناصر التصميم العمراني الجيد للبيئة العمرانية .

١.٣. الأحياء السكنية الراهنة بمدينة الرياض

إن المستوى الحالي للبيئة العمرانية بمدينة الرياض لا يرقى للمستوى المطلوب داخل الأحياء السكنية وذلك لأن المقومات الحالية لتلك البيئة متدنية إلى مستوى كبير، وذلك في الكثير من أحياء مدينة الرياض. فالانفتاح الحالي للأحياء السكنية، وعدم وجود ضوابط التخطيط والتصميم العمراني الفاعلة، وعدم وجود مجلس محلي لإدارة شؤون الحي وسكانه وكذلك عدم توفير المراقبة الالزامية للحي، وقلة فاعلية مشاركة السكان في اتخاذ القرارات التي تعنى بتطوير أحيائهم. كل تلك العوامل قد أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تدني مستوى البيئة العمرانية في أحياء مدينة الرياض، كما هو موضح في الشكل رقم (٧).

الشكل رقم (٧) شارع سكني يوضح مدى الانفتاح في الحي

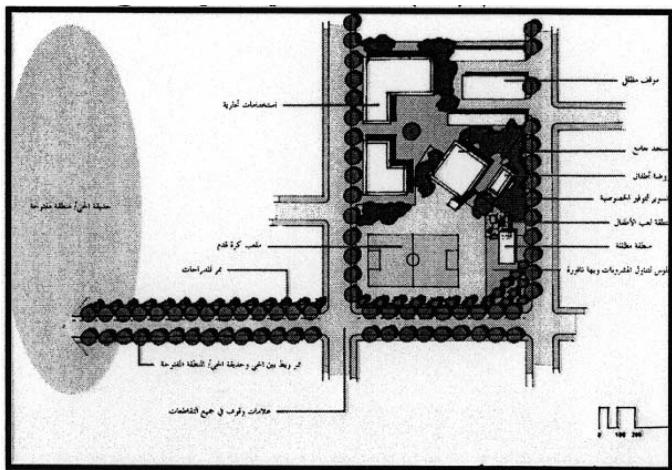


المصدر: الباحث، ١٤٢٦ هـ.

٤. الجوانب الاجتماعية وعلاقات السكان

إن تقوية النسيج العمراني وعلاقات السكان عن طريق النسيج الفراغي الذي ينبع من المبادئ والقيم الإسلامية من أهم الأبعاد التخطيطية للنواحي الاجتماعية. ومن أهم المؤثرات في تقوية الجوانب الاجتماعية وزيادة علاقة السكان مع بعضهم ، ربط الأنظمة الفراغية بالطبيعة الفطرية للإنسان ودورة حياته العمرانية ، ويظهر ذلك من خلال إيجاد مركز متكامل وجيد للحي السكني ويوضح الشكل رقم (٨) مركز حي مثالي مقترن .

الشكل رقم (٨) مركز حي مثالي مقترن



المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٣ هـ.

٤. الأمان والأمان

إن انخفاض الكثافة في الأحياء السكنية وضعف الجيرة عوامل تساعده على تكوين الجريمة. وإن تخطيط الحي له الدور الأساسي في تزايد ونقصان الجريمة والسلوكيات غير الصحيحة . ومن العوامل المفقودة في أحيائنا

السكنية عامل المراقبة الذاتية للحي من قبل السكان . إن الترابط بين العناصر العمرانية المختلفة في الحي السكني مفقود فعلى سبيل المثال الربط بين فتحات المنازل والأماكن الخاصة بلعب الأطفال والمواقف وبعض الخدمات مفقود . (النويصر ، ١٤٢٢هـ) ولعل من أهم الأسباب التي تساعد على توفير الأمان والحماية الأمنية الذاتية استخدام شوارع السد ، والحمد من كثرة المسakens على الشارع الواحد ، والاكتفاء بمعدل المسakens الحالية في أحياء مدينة الرياض لا تمثل سوى مسakens صندوقية مختلفة الأشكال والأحجام تفصلها شوارع إسفلية وتلك الشوارع الإسفلية تفتقر إلى أبسط المقومات الأساسية من سلامة مرورية وأمان المشاة والحد من سرعة المركبات ، ومن هنا فإن السكان لا يعيشون في أحياء سكنية بل هم أقرب ما يعيشون في شوارع للمرور العابر .

٤. ٢. الشارع السكني

يتعرض المشاة في شوارع مدينة الرياض يومياً لعدد منحوادث أثناء مرورهم بالطرق والأرصفة وخاصة في المخططات الحديثة ، ما سبب في اندفاع مفاجئ لهم واحتلاطهم الخطر مع المركبات وذلك في كثير من الأحيان . إن وضع الشوارع السكنية والتجارية في منطقة الدراسة « حي الملز » أدى إلى عدم توفير متطلبات الأمان للمشاة وعدم تأدية الوظيفة المطلوبة من تلك الشوارع . فمن المتطلبات الضرورية التي يجب توفرها في الشارع السكني الخصوصية وذلك لغرض إيجاد فرصة ممارسة الأنشطة للنساء والأطفال خارج المنزل ، وذلك بتوفير أماكن شبه خاصة لهم .

الوضع الحالي للشارع السكني يفتقر إلى كثير من العوامل المساعدة للسكان في استخدامه فمقومات المشي وعناصر التصميم والتخطيط

العمراني غير متوفرة للسكان . إن من الوظائف التي يقدمها الشارع السككي الحالي في أحياطنا الحالية هي تأمين مساحة لحركة المركبات ووقفها أمام المنازل . فكلما زادت كمية السيارات الواقعة في الشارع زادت إمكانية حوادث صدم المشاة .

١ . ٤ . ٣ . تحسين البيئة العمرانية وتوفير احتياجات السكان

إن تحسين البيئة العمرانية في الأحياء السكنية مطلب مهم في جميع أطوار الحياة . فعملية التطوير والتحسين ليست مقصورة على وقت من الأوقات أو فترة زمنية محددة . لذلك يجب تطوير بعض المجالات المهمة من أجل النهوض بالبيئة العمرانية في أحياطنا السكنية وذلك بتوفير التوازن العمراني في الحي السككي من ناحية توزيع استعمالات الأراضي وذلك التوزيع والتخطيط الجيد والسليم للمساكن ومباني الخدمات ، وتوفير حركة مشاة آمنة لجميع فئات المجتمع ، وتوفير فراغات عمرانية مناسبة يمارس فيها المجتمع فعالياته بصورة سليمة حتى تظهر قيم فاضلة وإيجاد تفاعل اجتماعي من خلال المفردات العمرانية في الحي السككي .

١ . ٥ . الحدود العمرانية لمنطقة الدراسة

ركزت الدراسة على إحدى المجاورات السكنية بحي المزرعة دراسية كما هو موضح بالشكل (٩) وهي المنطقة المحصورة بين الشوارع التالية :

شمالاً : شارع عمر بن عبد العزيز .

شرقاً : شارع الاحسان

جنوباً : شارع جرير .

غرباً : طريق صلاح الدين

الشكل رقم (٩) توضيح منطقة الدراسة بالنسبة للشوارع المحيطة بها



المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٦ هـ

١ . ٥ . محددات وقيود الدراسة

إن أسلوب المسح الميداني لجمع المعلومات قد يكون من أفضل طرق ووسائل جمع المعلومات ، وعند استخدام هذا الأسلوب تظهر العديد من المعوقات التي معها يصعب استخدامه . وقد قابل الباحث عدداً من الصعوبات والمعوقات يمكن إيجازها فيما يلي :

- ١ - فترة توزيع الاستبيان كانت في إجازة عيد الأضحى المبارك لعام ١٤٢٥ هـ
- ٢ - عدم تواجد السكان وعدم وجود التجاوب الكافي من السكان وأصحاب المؤسسات خاصة وذلك بأن الكثير منهم لا يقوم بإكمال بعض بيانات الاستبيان وخاصة المعلومات الشخصية التي وضعت في آخر الاستبيان .
- ٣ - صعوبة التعامل مع بعض السكان وذلك لأنهم من جنسيات لاتتحدث العربية .

٦. مصادر المعلومات وطرق البحث

تم الحصول على مصادر المعلومات في هذه الدراسة على نوعين من المعلومات وهي ؛ المعلومات الأولية والمعلومات الثانوية وذلك على النحو التالي :

- ١ - مسوحات ميدانية .
- ٢ - معلومات مكتبية .
- ٣ - مقابلات شخصية .
- ٤ - تجارب سابقة .
- ٥ - مشاريع مماثلة .

١. ٦ . طريقة ومصادر جمع المعلومات الأولية

قام الباحث يعاونه فريق من الباحثين الذين تم اختيارهم من طلاب قسم الجغرافيا السكانية بكلية الآداب بتوزيع ٨٧٥ استبياناً تم الحصول على ٣٠٧ استمرارات بتجاوب بلغ ٣٥٪/ وتم توزيع استماراة الاستبيان على معظم الوحدات الواقعه في منطقة الدراسة التي تبلغ مساحتها ٥٨٦، ٩٨٢م^٢ وتم إعطاء استبيان واحد لكل وحدة عقارية (فيلا سكنية ، دور ، شقة ، مقر شركة ، مكاتب إدارية ،). وتم كذلك استبعاد مبانی الخدمات العامة . وتقوم فكرة المسح على أن يقوم الباحث بتعريف نفسه للساكن ثم يترك الاستبيان ليجمعها شخص آخر في اليوم نفسه وفي ساعة محددة متفق عليها أو من يوم الغد كذلك في ساعة محددة وفي بعض الأحيان يقوم الباحث بتبنيه الاستبيان مباشرة ولكن في حالات قليلة تم ذلك .

ولجمع المعلومات من مصادرها الأساسية تم استخدام طرق متعددة لجمع المعلومات تكمل بعضها تشمل مايلي :

- ١ - مسح ميداني استطلاعي لاستعمالات الأراضي .
- ٢ - التصوير .
- ٣ - ملاحظة دون المشاركة .
- ٤ - الاستبيان .

وكان الغرض من جمع المعلومات من مصادر أولية هو معرفة وضع البيئة العمرانية للبيئة السكنية في الحي في ظل تداخل الاستخدام السكني مع الأنشطة التجارية الأخرى التي تتخذ من الفلل والشقق السكنية أماكن لممارسة نشاطها . ومن أهداف المسح الميداني التعرف على تفاعل عناصر ومفردات البيئة العمرانية المختلفة من مسكن ومكان عمل ومدارس وحدائق وشوارع وساحات وغيرها ، والتي من خلالها تتشكل البيئة السكنية التي من خلالها يتجاوز السكان معها وفق أهداف وسلوكيات إنسانية محدودة واضحة .

٦. ٢ مصادر المعلومات الثانوية

ومن المعلومات الثانوية المهمة تم جمع العديد من الدراسات النظرية المتعلقة بموضوع البحث والتجارب التي تمت في مجال التأهيل وذلك على المستويين العالمي والمحللي وبعض التجارب المحلية في مدينة الرياض . وكان مصادر هذه الدراسات والمراجع ، جهات متعددة وهي مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود ، مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، مكتبة كلية العمارة والتخطيط ، مركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث المعهد العربي لإئماء المدن ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكتبة دارة الملك عبد العزيز ، مكتبة الملك عبد العزيز بالمركز التاريخي .

كما تم جمع معلومات متفرقة من أمانة منطقة الرياض على شكل خرائط لاستعمالات الأراضي من خلال الاستخدام المحدد وفق أنظمة البناء

الخاصة بمنطقة الدراسة ، ومن المعلومات التي توفرت من أمانة منطقة الرياض مسوحات ميدانية تمت عن طريق رصد و تسجيل لجميع الأنشطة التجارية و حصر مواقع المؤسسات التي تتخذ من الفلل والشقق السكنية في الحي كمقر إداري لها ، وكان المسح الميداني ضمن مشروع تأهيل الأحياء السكنية والنقل التدريجي للمؤسسات والشركات التجارية الذي تقوم به الأمانة .

تم جمع معلومات من مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وعلى شكل خرائط وإحصائيات ومساحات ل المختلفة استعمالات الأرضي بمنطقة الدراسة ، وذلك لفترات زمنية متفاوتة من خلال مسوحات الهيئة حسب الأعوام التالية (١٤١٦ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٤٢٤ هـ) . والهدف من جمع المسوحات الميدانية في أعوام متفرقة هو التعرف على مدى التغير في استعمالات الأرضي خلال فترات متفاوتة ومن خلال مسوحات ميدانية تحدد النشاطات ومساحتها ونسبة تغيرها . وتم جمع معلومات تتعلق بالسكان من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ومعلومات ديمografية أخرى ، وتم جمع معلومات تصف المساكن كنوعيات المباني وحالاتها .

ومن خلال المسح الميداني الذي قامت به أمانة منطقة الرياض لحصر جميع الأنشطة التجارية التي تقع داخل الأحياء السكنية التي كانت في الأصل استخداماً سكنياً ، وذلك ضمن مشروع إعادة تأهيل الأحياء السكنية «المراحل الأولى» النقل التدريجي للشركات والمؤسسات التجارية من الأحياء السكنية عام ١٤٢٣ هـ ، يتضح من خلال ذلك المسح أن هنالك بعض الأنشطة غير النظامية والتي تشغّل الوحدات السكنية ، وقد تعدد فيها النشاط التجاري مثل التجارة العامة ، والمقاولات وبعض الاستخدامات التجارية الأخرى المختلفة مثل المستودعات والورش .

وتحدر الإشارة إلى أن الأرقام والإحصاءات التي ظهرت من مسح الأمانة لا تمثل حصرًا شاملًا لكل الأنشطة التجارية داخل الأحياء السكنية، لكن المعلومات المتوفرة هي تلك المعلومات التي تم الحصول عليها من المسح الميداني لفريق العمل بواسطة البلديات الفرعية، التي تم الحصول عليها من قبل الشركات والمؤسسات المتواجدة بالحي، أما الأنشطة التجارية التي لم تدخل في إحصائية الأمانة فيرجع سبب عدم توفرها إلى عدم تعاون بعض الشركات في توفير المعلومات الصحيحة أو الشركات والمؤسسات التي تقع ضمن الوحدات السكنية وغير ظاهرة لفريق العمل لعدم وجود ما يشير إلى تلك الأنشطة . ويوضح الجدول(١) الأنشطة التجارية في منطقة الدراسة .

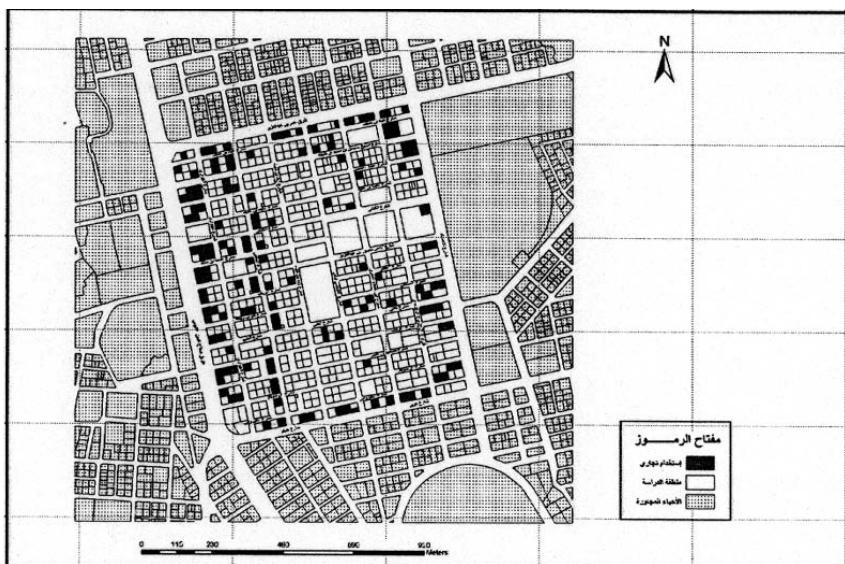
الجدول رقم(١) الأنشطة التجارية داخل منطقة الدراسة

العدد	النشاط
٣٢	تجارة عامة
١	أدوات مكتبية
١	أدوات طبية
٢٧	مقاولات وصيانة
٣	سياحة وسفر وشحن وجمارك
٨	آلات ومعدات
١	استقدام
٨	إعلام وطبع ونشر ودعائية
١	شقق مفروشة
٤	محاسبة وقانون
١	مطاعم ومواد غذائية
١	نقليات

المصدر: أمانة منطقة الرياض ، ١٤٢٦ هـ.

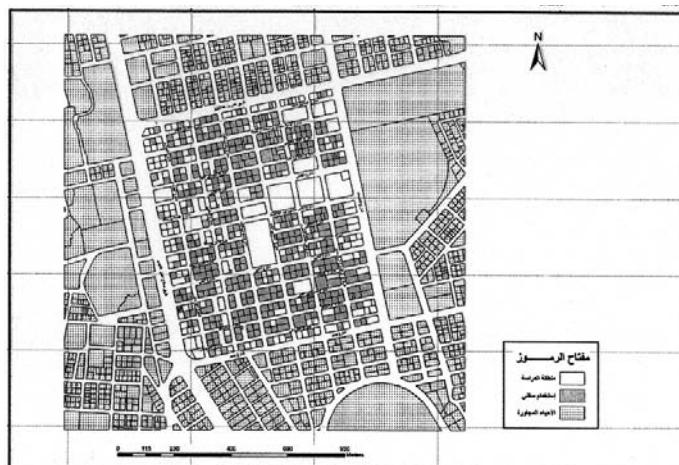
من خلال المسوحات الميدانية التي قامت بها أمانة منطقة الرياض يتضح أن أكثر تلك الأنشطة التجارية انتشاراً في منطقة الدراسة هي شركات ومؤسسات التجارة العامة حيث بلغ عدد تلك الأنشطة ٣٢ نشاطاً بنسبة (٣٦٪) من إجمالي الأنشطة التجارية في المنطقة وبلغت شركات المقاولات ٢٧ شركة ومؤسسة بنسبة (٣٠٪)، وبلغ عدد الأنشطة المتخصصة في مجال الإعلام والمطبع والنشر والدعائية ٨ شركات بنسبة (٩٪) وبقى الأنشطة التجارية بلغ عددها ٢١ شركة ومؤسسة بنسبة (٢٣٪) من إجمالي الأنشطة التجارية في منطقة الدراسة.

الشكل رقم (١٠) مخطط الاستخدامات التجاري داخل منطقة الدراسة لعام ٢٠٠٤م



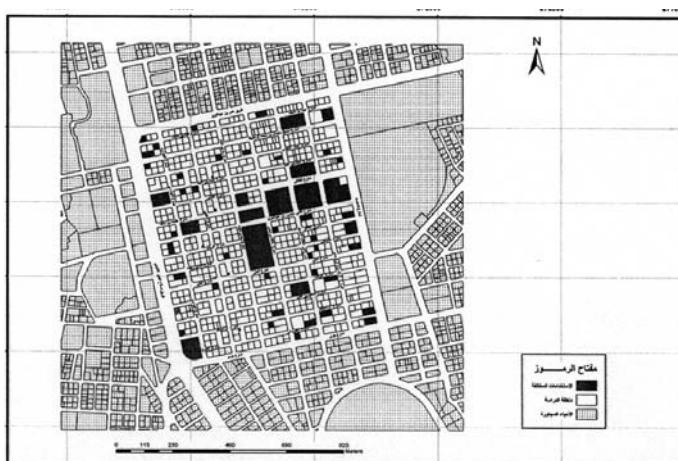
المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٦هـ

الشكل رقم (١١) مخطط الاستخدامات السكني داخل منطقة الدراسة لعام ٢٠٠٤



المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٦ هـ.

الشكل رقم (١٢) مخطط الاستخدامات الأخرى المختلفة داخل منطقة الدراسة بدون استخدام التجاري والسكني لعام ٢٠٠٤

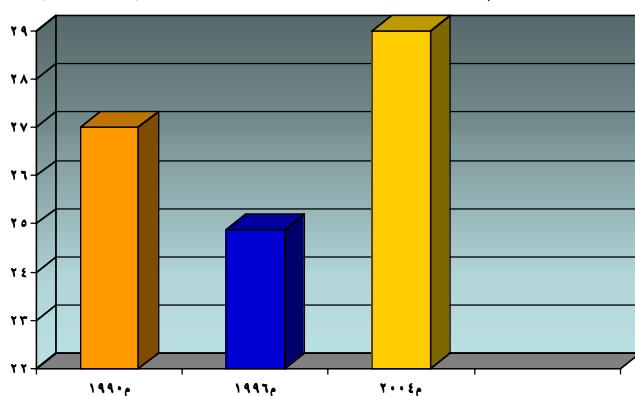


المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٦ هـ.

يتضح من خلال الأشكال السابقة شكل رقم (١٠) وشكل رقم (١١) وشكل رقم (١٢) توزيع استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة ، فقد تم توضيح الاستخدام التجاري ومدى تداخله مع الاستخدام السكني في الحي ، وفي الشكل الثاني توزيع الاستخدام السكني في منطقة الدراسة ويظهر تبعثره غير المبني على أساس تخطيطي ، وفي الشكل الثالث والأخير يظهر توزيع باقي الاستخدامات الأخرى في منطقة الدراسة التي نشأت بدون مخطط إرشادي لها يدرس مدى توزيعها التوزيع الصحيح في منطقة الدراسة ، ولعل بعضها أوجدت على حساب الاستخدام السكني ، ما نتج عنه في نهاية المطاف تدهور كبير في مستوى البيئة العمرانية .

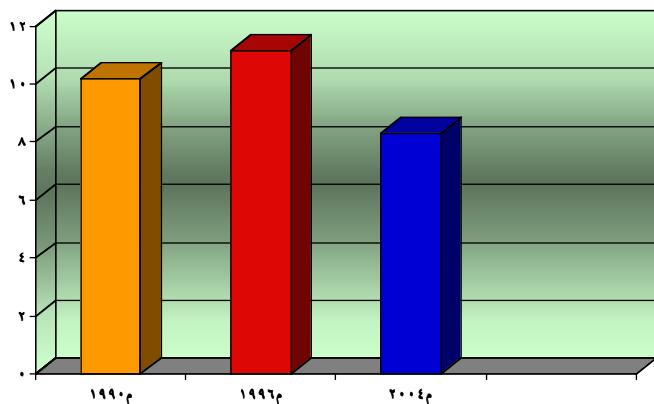
وبإجراء مقارنة سريعة لنسبة تطور الاستخدام السكني خلال سنوات المسح في الأعوام الثلاثة المختلفة يتضح التناقض الواضح وذلك كما هو موضح في الشكل البياني رقم (١٣) . وبمقارنة نسب الاستخدام التجاري خلال المراحل السابقة نفسها يتضح تزايد ذلك الاستخدام على حساب الاستخدام السكني وذلك ما هو موضح في الشكل البياني رقم (١٤) .

الشكل رقم (١٣) مقارنة نسب الاستخدام السكني



المصدر : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٦ هـ.

الشكل رقم (١٤) مقارنة نسب الاستخدام التجاري



المصدر : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ١٤٢٦ هـ .

١.٧. استبيان الدراسة

ركزت الأجزاء السابقة من التحليل على دراسة التغير العمراني من ناحية التخطيط والتوزيع لاستعمالات الأراضي ومقدار التغير في الاستعمالات المختلفة في منطقة الدراسة وتغلغل النشاط التجاري داخل المنطقة السكنية . وبناءً على حاجة مثل هذا النوع من الدراسات التي لها علاقة بالسكان ؛ كان من المهم معرفة آراء السكان نحو بيئتهم السكنية ومعرفة مقدار التلائم والتوافق بين السكان وتعاييشهم في الحي السكني .

بناءً على ذلك تم توزيع استبيان بهدف الوصول إلى معرفة المعلومات الحقيقة التي من خلالها يمكن التوصل إلى نتائج علمية وعملية تفيد الدراسة ، وذلك لمعرفة آراء السكان حول أسباب اختيارهم للسكن في الحي والتعرف على مستوى جودة البيئة السكنية من جميع جوانبها المختلفة ومدى توفر احتياجات الإنسان الأساسية ، ومعرفة مستوى العلاقات الاجتماعية

و مقدار التواصل الاجتماعي و تحديد مستوى الأمان والأمان في الحي ، ومستوى توفر الخدمات والمرافق وأخيراً تم التعرف على معلومات شخصية واقتصادية عن أفراد العينة .

١.٧. أهداف الاستبيان

الهدف العام : التحقق من الفرضيات العامة وتحقيق الأهداف العامة للدراسة .

الأهداف التفصيلية :

- ١ - معرفة أسباب اختيار السكان لمنطقة الدراسة .
- ٢ - التعرف على المشاكل العمرانية التي يعاني منها السكان التي قد تسبب في هجرتهم من الحي .
- ٣ - تحديد حجم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل تغير التركيبة العمرانية للحي .

١.٧. نتائج تحليل بيانات الدراسة

ما هي أسباب اختيار السكان لحي الملن؟ في هذا السؤال من الاستبيان محاولة للتعرف على الأسباب الحقيقة التي دفعت السكان الحاليين لاختيارهم حي الملن «منطقة الدراسة» أظهرت نتائج الاستبيان أن (٤٨، ٢٪) من عينة الدراسة فضلوا السكن في الحي وذلك للقرب من العمل . وفي دراسة (المدمجي ، ١٤٢٤هـ) ذكر ما سماه بقوة الجذب الاقتصادي وقوى الطرد والجذب التي تؤثر في تواجد السكان في بعض المناطق السكنية .

سجلت قيمة الإيجار قوة جذب للسكان وسبيلاً لاختيار الحي حيث إن هنالك مناطق سكنية في أحياء وسط المدينة يقطنها غير السعوديين أحياناً

بسبب انخفاض الإيجار لتلك المساكن (الحمداد، ١٤٠٧هـ) ونزوح السكان الأصليين إلى أحياء أخرى جديدة، ونسبة السكان الذين قرروا السكن في منطقة الدراسة بسبب قيمة الإيجار بنسبة (٩,٢٥٪) من إجمالي العينة أما سبب وجود الأقارب بالحي فبلغت نسبته (٦,١٢٪)، وبلغ ما نسبته (١,١٠٪) من إجمالي عينة الدراسة اختاروا السكن في الحي وذلك للقرب من الأنشطة التجارية. وذلك كما هو موضح في الجدول (٢).

الجدول رقم (٢) أسباب اختيار السكن بالحي

السبب	النسبة
قيمة الإيجار	٪٢٥,٩٠
القرب من الأنشطة التجارية	٪١٠,١٠
وجود أقارب بالحي	٪١٢,٦٠
القرب من العمل	٪٤٨,٢٠
غير ذلك	٪٣,٣٠

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ١٤٢٦هـ.

يتضح من خلال التساؤلات التي تم طرحها في الاستبيان لمعرفة طريقة حيازة المسكن أن هنالك ثلث فئات ، بلغت نسبة المستأجرين في عينة الدراسة ما نسبته (٧,٦٢٪) من إجمالي السكان الذي له ارتباط بجنسية السكان التي بلغ فيها غير السعوديين ما نسبته (٩,٦١٪). تحدثت بعض الدراسات عن واقع أحياء وسط المدينة وما حدث فيها من خلل سكاني بسبب تفریغها من سكانها الأصليين وتوجه أولئك السكان إلى تأجير مساكنهم ولو حتى يبالغ ليست مرتفعة . (النعميم، ٢٠٠٢م).

إن هنالك بعض المساكن التي تعود ملكيتها لأولئك الناس الذين

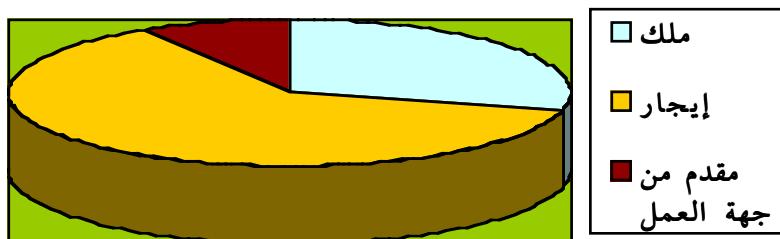
يقيمون، بها وقد مثلت كل سكان تلك المساكن السعوديين حيث بلغت نسبة التملك في الحي (٨٪). وبعض تلك المساكن المملوكة لل سعوديين الأصليين الذين هجرواها تحولت إلى موقع للشركات والمؤسسات أو مدارس خاصة يملكونها المالك الأصليون للمساكن نفسها. وذلك كما هو موضح في الجدول (٣) والشكل البياني رقم (١٥).

الجدول رقم (٣) طريقة حيازة المسكن

النسبة	حيازة المسكن
٪٢٨,٨٠	ملك
٪٦٢,٧٠	إيجار
٪٨,٤٠	مقدم من جهة العمل

المصدر: الباحث، ١٤٢٦ هـ.

الشكل رقم (١٥) طريقة حيازة المسكن



المصدر: الباحث، ١٤٢٦ هـ.

هنا لك أربع فترات زمنية توضح عدد السنوات التي يكثها السكان في الحي ، بلغت الفترة (١١ - ٥ سنوات) اكبر نسبة وذلك بما يمثل (٤٢٪) من إجمالي عينة الدراسة ومثلت الفترة الزمنية (٦ - ١٠ سنوات) ما نسبته (٩٪). ومن خلال النسب السابقة وعدد سنوات البقاء في الحي يتضح أن نسبة (٧٤٪) من إجمالي السكان يبلغ متوسط سنوات السكن لهم (٧ سنوات) والذين هم من غير السعوديين المستأجرين . أما باقي فترات السكن بالحي فقد بلغت للفترة (١١-١٥ سنة) ما نسبته (٧٪)، وللفترة (أكثر من ١٥ سنة) ما نسبته (٥٪) ما يدل على أن الاستقرار في الحي ضعيف . وذلك كما هو موضح في الجدول (٤) .

الجدول رقم (٤) عدد سنوات السكن في الحي

النسبة	عدد السنوات
٪٤٢، ٩٠	من ١ - ٥ سنوات
٪٣١، ٩٠	٦ - ١٠ سنوات
٪٩، ٧٠	١٥ - ١١ سنة
٪١٥، ٥٠	أكثر من ١٥ سنة

المصدر: الباحث ، ١٤٢٦ هـ.

ذكرت بعض الدراسات أن السكان الجدد من ثقافات متعددة يتکاثرون ويتكدرون في أوضاع متعددة ويصبحون أحد أبرز العوامل التي تعجل بخراب هذه الأحياء (السواط ، ١٤٢٤ هـ). ومن خلال عينة الدراسة يتضح أن سبب البعد من العمل والأقارب هو السبب الغالب الذي جعل السكان يتكون أحياهم السابقة وذلك بنسبة (٤٥٪) وهي نسبة متقاربة مع سبب اختيار السكان الحاليين للحي حيث بلغت تلك النسبة (٤٨٪) فالسبب الغالب في ترك السكان لأحياهم السابقة هو السبب الغالب في اختيار حي

الملز «منطقة الدراسة» . ويتبين أن ارتفاع الإيجار كان السبب الثاني الذي جعل السكان يتذرون أحياهم السابقة ويختارون حي الملز مكاناً للسكن حيث بلغ ما نسبته (٢,١٦٪) أما باقي الأسباب مثل (عدم وجود الخصوصية، ضعف الجانب الأمني ، وأسباب أخرى متفرقة) فقد بلغت (٥,٩٪). وذلك كما هو موضح في الجدول (٥).

الجدول رقم (٥) أسباب الانتقال من الحي السابق

السبب	النسبة
ارتفاع سعر الإيجار	٪٢٠,١٦
عدم وجود الخصوصية	٪٨٠,٢
ضعف الجانب الأمني	٪٧٠,١
البعد عن العمل والأقارب	٪٤٠,٥٦
غير ذلك	٪٠٠,٥

المصدر: الباحث ، ١٤٢٦ هـ.

أما مستوى الأمان في الحي فأظهرت نتائج الاستبيان ما نسبته (٣,٨٪) من عينة الدراسة يتوقعون أن مستوى الأمان في الحي جيد، واتضح أن ما نسبته (٧,١٪) من السكان يتوقعون أن مستوى الأمان متوسط ، وأظهرت عينة الدراسة أن ما نسبته (٣,١٪) من السكان يعتقدون أن مستوى الأمان في الحي ضعيف والقليل جداً من السكان يعتقدون بأن مستوى الأمان ممتاز وذلك بنسبة (٩,٠٪). وذلك كما هو موضح في الجدول (٦).

وبالتحليل الدقيق وربط العلاقات بين مستوى الأمان وبعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للسكان ، يتضح انه كلما زاد العمر قل الإحساس بالأمان عند مستوى معنوي ١٠٪ وكذلك كلما زاد عدد أفراد الأسرة قل الإحساس بالأمان وذلك عند مستوى معنوي ١٠٪ . وقد يكون النمط العمراني المفتوح المتكرر في حي المز يساعد على السرعة للمركبات ودخول الغرباء التي تضعف الإحساس بالأمان داخل الحي .

الجدول رقم (٦) مستوى الأمان في الحي

النسبة	مستوى الأمان
٪٨٣، ١٠	جيد
٪١٤، ٧٠	متوسط
٪١، ٣٠	ضعيف
٪٠، ٩٠	غير ذلك

المصدر: الباحث ، ١٤٢٦ هـ.

أظهرت دراسات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض أن من قضايا التطوير المهمة في الأحياء السكنية الشوارع وحركة السيارات التي لها علاقة بدراسة جانب الحوادث في الدراسة وتلك العناصر على النحو التالي :

١ - عدم وجود فهم لتدرج هرمي واضح للطرق .

٢ - الازدحام والضوضاء .

٣ - عدم توفر المواقف .

٤ - فقدان السلامة (بالنسبة للسيارات أو المشاة) .

٥ - السرعة العالية على الشوارع .

٦ - الحاجة إلى شوارع موجهة لخدمة المشاة .

٧ - الحركة العابرة داخل الحي السكني .

٨ - التقاطعات الخطرة .

٩ - عدم وضوح مداخل ومخارج للحي .

أما بالنسبة للحوادث التي سمعها أو شاهدها السكان خلال الشهر

السابق من توزيع الاستبيان فقد بلغت مشكلة اصطدام المركبات مع بعضها البعض ما نسبته (١٩,٧٪) من إجمالي العينة التي قامت بالإجابة على هذا التساؤل ، ما يدل على سوء التخطيط الشبكي المتبعة في الحي وكثرة التقاطعات بالحي التي تجاوزت (١٠٠) تقاطع في منطقة الدراسة ، ومثلت مشكلة معاكسة النساء ما نسبته (٩,٤٪) من إجمالي الإجابات وحسب رأي السكان المستبيان تتركز هذه المشكلة في شارع المتنبي التجاري الذي يخترق منطقة الدراسة من شمالها إلى جنوبها . وبلغت نسبة السطو وسرقة المنازل والسيارات ما نسبته (٣,٤٪) من الإجابات ويرجع ذلك لعدم وجود تحكم في حركة الدخول والخروج لمنطقة الدراسة حيث بلغت أكثر من ٣٠ مدخلًا ومخرجاً ، وبلغت حالات الدهس ما نسبته (٦,١٪) من إجابات العينة .

وقد اختلفت نسب الاتصال الاجتماعي بين السكان فأظهرت دراسات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض أن النسيج العمراني لمدينة الرياض الذي يعد حي الملز «منطقة الدراسة» جزءاً منها يعمل على خلق العوازل والمحجوزات الفراغية المتعددة التي تضعف النسيج الاجتماعي . بناءً على مسح عينة الدراسة فقد ظهر ما نسبته (٣,٤٩٪) من السكان يتذمرون بالوجه والاسم ، وسبق أن تزاوروا وبلغ ما نسبته (٢,٣٣٪) من السكان يتذمرون بالوجه والاسم فقط ، وبلغ

التعارف بالوجه ما نسبته (٦,١١٪) وبلغ الذين لا يتعارفون أو التعارف بينهم معدوم (٩,٥٪) من إجمالي سكان عينة الدراسة . وذلك كما هو موضح في الجدول (٧).

الجدول رقم (٧) مقدار الاتصال الاجتماعي بين السكان

النسبة	مقدار الاتصال
٪٤٩,٣٠	معرفة بالوجه والاسم وسبق التزاور
٪٣٣,٢٠	معرفة بالوجه والاسم
٪١١,٦٠	معرفة بالوجه فقط
٪٢,٧٠	لا يوجد تعارف بين بعضهم
٪٣,٢٠	التعارف معدوم

المصدر: الباحث، ١٤٢٦هـ.

وفيما يلي أهم تحليل بيانات الدراسة:

- يشكل السكان غير السعوديين سواء العائلات أو العزاب (٩,٦١٪) من إجمالي سكان منطقة الدراسة ، بينما كان سكان منطقة الدراسة في السابق من السعوديين فقط ، ما يؤكّد وجود هجرة ونزوح للسكان الأصليين إلى خارج الحي .
- يؤكّد (٦,٦٧٪) من إجمالي العينة في منطقة الدراسة أن مشكلة تداخل النشاط التجاري من مؤسسات وشركات ومستودعات وورش مع المساكن من أكبر المشاكل التي تواجهه وتقلق السكان .
- (٣,٣٢٪) من إجمالي عينة الدراسة يعتقدون بأن مشكلة الحوادث المرورية وعدم وجود أمان للمشاة لسوء التخطيط من أهم المشاكل المتواجدة في الحي . وكذلك أوضحت (٦,٧٩٪) من عينة الدراسة أن ضعف

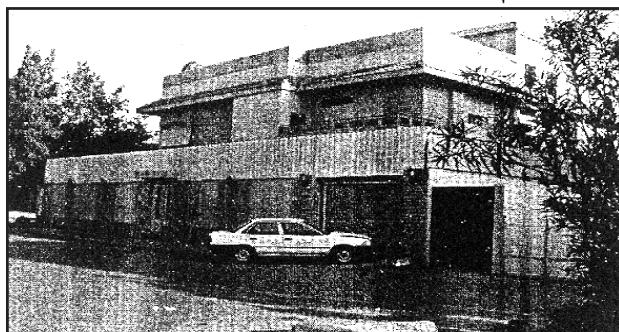
الرصف الذي يمشي عليه الإنسان ساعد في تدني مستوى الأمان لل المشاة من كبار السن والنساء والأطفال .

- مشكلة عدم وجود خصوصية وعدم وجود ترابط اجتماعي بلغت (٤٢٪) من إجمالي آراء المستبانين بمنطقة الدراسة ، ومثلت مشكلة تواجد العزاب من العمالة الوافدة (٨١٪) من إجمالي مشاكل سكان عينة الدراسة في الحي .

١٨. التدني العام لمستوى البيئة العمرانية

يعتبر الحي السكني في المدينة من أكثر المناطق العمرانية التي يستخدمها الإنسان - وبشكل يومي - وذلك لأنّه يرتبط باحتياجاته الأساسية من ناحية الحماية وتوفير المصادر والانتماء والتكافل . ففي المجتمع السعودي يتوقع من الحي السكني أن يوفر السلامة والأمان والخصوصية والاتصال الاجتماعي ، بالإضافة إلى الترفية وتوفير الخدمات والتلازم والاستدامة بين هذه المطلبات . ومن أمثلة عدم تواجد بعض المطلبات في منطقة الدراسة افتقار الحي إلى جانب الخصوصية كما هو موضح بالشكل رقم (١٦) .

الشكل رقم (١٦) فيلا سكنية تحاول الحفاظ على الخصوصية



المصدر: الباحث، ١٤٢٦ هـ.

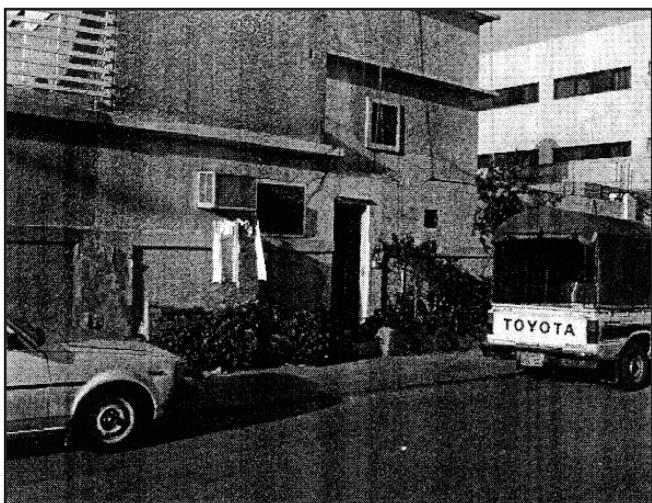
بصفة عامة يفتقر حي الملز «منطقة الدراسة» إلى الكثير من المقومات المطلوب توفرها في الحي السكني الصحيح مثل الأمان والخصوصية والترابط الاجتماعي ، بالإضافة إلى عدم توفر المتطلبات المادية والنفسية في الحي . وأن البيئة العمرانية بجميع جوانبها من علاقة الإنسان بالأشياء التي تحيط به من حوله وعلاقة الإنسان بالإنسان أصبحت عند مستوى متدن في حي الملز . فعلاقة الإنسان بيئته العمرانية وعدم توفر العناصر البسيطةً التي يحتاج إليها الإنسان أدت تلك العناصر جميعها إلى تدني مستوى البيئة العمرانية السكنية .

١ . ٨ مشكلة نزوح وهجرة السكان وتغيير التركيبة السكانية في حي الملز

يتضح من خلال عينة الدراسة أن ما نسبته (٦٢٪) من السكان يقيمون في وحدات ومساكن مستأجرة ، ما يؤكّد وجود نزوح أو هجرة للسكان من الحي إلى خارجه ، وما جاء في أمثلة مشابهة أخرى يتضح أن هنالك هجرة للسكان تم بشكل طوعي من مكان إلى مكان آخر بحثاً عن امتيازات أو مكافآت أو للحصول على وضع اجتماعي أرقى ، أو مدفوعين بالرغبة في الانتقال إلى مناطق سكنية أكثر رقياً (الخشاب ، ١٩٨٧هـ).

ومن المشاكل الأخرى التي أدت إلى نزوح السكان وتغيير التركيبة السكانية وجود العمالة العزاب في الحي بنسبة (٣١٪) من إجمالي السكان ما يسبب ما يسمى بالفراغ الاجتماعي . وفي أماكن أخرى في العالم فإن السكان قد نزحوا بسبب اكتظاظها بالغرباء الذين افسدوا مبانيها وشارعها فأصبحت غير ملائمة للسكن (James Quinn 1951). ويوضح الشكل رقم (١٧) سكن العزاب وقد تغلغل في الحي .

الشكل رقم (١٧) سكن العزاب وقد تغلغل في الحي

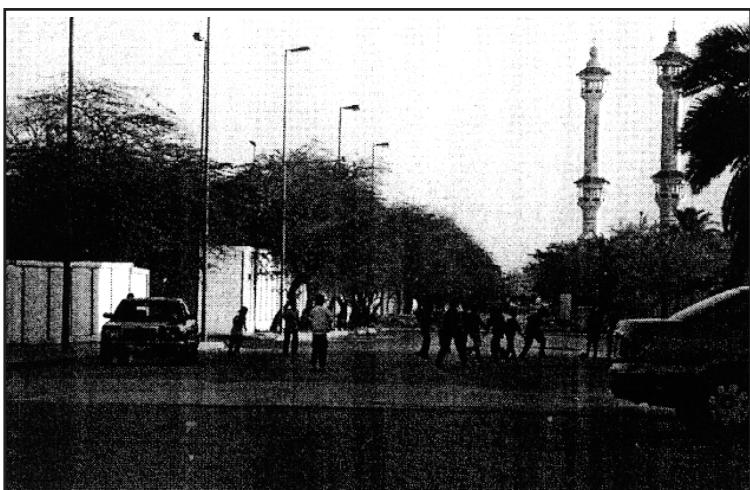


المصدر: الباحث، ١٤٢٦هـ.

١٨. ٢. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية الناتجة عن تدني البيئة العمرانية في حي الملح

إن البيئة العمرانية الجيدة توفر مكاناً مناسباً لعلاقات اجتماعية متميزة بين السكان، فكلما كان هنالك تجانس بين السكان، كان هنالك ترابط اجتماعي قوي. ومن خلال عينة الدراسة يتضح أن (٥٠٪، ٧) من السكان لم يتواروا ولكن يتعارفون بالوجه والاسم أو بالوجه فقط أو التعارف معهون. كذلك فإن البيئة العمرانية في حي الملح غير ملائمة كي تختضن أماكن مناسبة للعب الأطفال مع بعضهم وبشكل آمن شكل رقم (١٨).

الشكل رقم (١٨) عدم وجود بيئة عمرانية مناسبة لجتماع ولعب الأطفال



المصدر : الباحث ، ١٤٢٦ هـ .

عندما يصبح الشارع غير مقصور على ساكنيه وغير محتوي على أماكن ملائمة لاحتياجات الأطفال بأعمارهم المختلفة ، وكذلك كبار السن والنساء ، فإن ذلك يؤدي إلى افتقار الحي إلى الحيوية والأنشطة المتنوعة والمتكاملة ، ما يؤدي إلى عدم وجود ترابط اجتماعي قوي في العلاقات بين السكان وينعدم الاحتكاك والتعليم بين الأطفال الصغار والأكبر منهم ومع كبار السن والعلاقة بين الجيران أصبحت ضعيفة والأطفال مع بعضهم بمختلف الأعمار أصبحت علاقاتهم أيضاً ضعيفة . «يثل النسج العمراني دوراً مؤثراً في العلاقات الاجتماعية وان لنمط تقسيمات الأراضي وأنواع الشوارع وتوجيه المساكن تأثيراً قوياً في طبيعة علاقة الجيران وكميتها» (النويصر ، ١٩٩٥ م) .

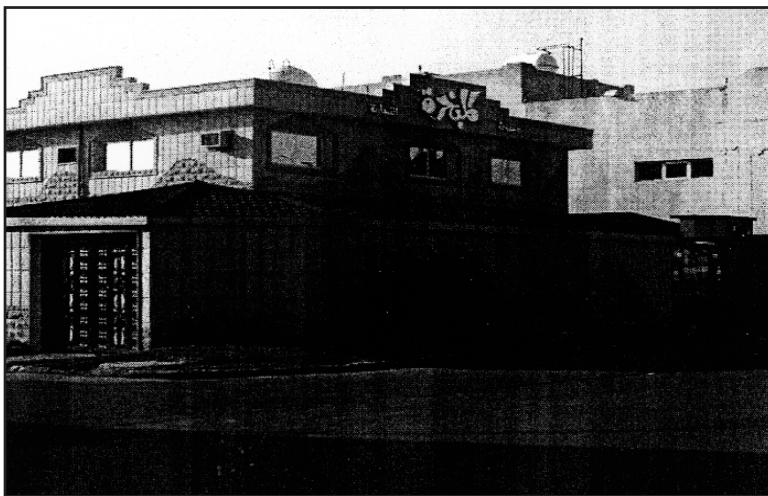
إن التأثيرات السلبية من الناحية الاقتصادية الناجمة في حي الملز «منطقة الدراسة» التي ظهرت بسبب تدني البيئة العمرانية واضحة وجلية ، نتيجة

التغير الكبير في الاستعمال السكني وتحوله إلى نشاط تجاري وظهور بعض تلك الأنشطة التجارية التي تؤثر في المنطقة السكنية حتى على النواحي البيئية والصحية التي تترتب عليها خسائر اقتصادية جسيمة كظهور بعض مستودعات التخزين للبضائع والمواد الكيميائية والمواد القابلة للاشتعال وبعض الورش والصناعات البسيطة مثل صناعة الأثاث وصياغة الذهب .

إن الإخلال بالوظيفة الأساسية للحي السكني يشكل تهديداً واضحاً لتناقص الإسكان في الحي بصفة خاصة والمدينة بصفة عامة ، بالإضافة إلى توفر المرافق والخدمات بالحي التي تكون في الأصل موجهة للاستخدام السكني والسكان بالدرجة الأولى وليس موجهاً لأنشطة التجارية والعمالية الوافدة المتواجدة بالحي . وقد يل JACK السكان إلى المنازل الفارهة في الضواحي التي تنعم بالمرافق والخدمات والتجهيزات الحديثة ، ونتيجة لذلك فقد خلت مجموعة كبيرة من المساكن في الأحياء القدية من سكانها الأصليين ، فأصبحت فريسة سهلة للخراب والإهمال والتدهور (الشامي ، ١٩٩٨م) .

إن هجرة السكان الأصليين من مركز المدينة إلى الضواحي قاد إلى جذب سكان جدد للأحياء القدية وهم القادمون من الأرياف ، وهذه الفئة ذات مستوى ثقافي واقتصادي متدن وقد انعكس ذلك على سرعة تدهور هذه الأحياء ومبانيها ، وقد ساعد على ذلك انتشار المحلات التجارية العشوائية وورش التجارة والحدادة والميكانيكا في هذه الأحياء بشكل عشوائي ، بالإضافة إلى تحول المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الأحياء القدية في مراكز المدن إلى الأحياء الحديثة في الضواحي ويوضح الشكل رقم (١٩) تحولاً كاملاً لإحدى الفلل السكنية في منطقة الدراسة إلى نشاط تجاري وسط المنطقة السكنية بالحي .

الشكل رقم (١٩) تحول فيلا سكنية بالكامل إلى مقر شركة تجارية



المصدر: الباحث، ١٤٢٦ هـ

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بأسباب تدهور حالة الأحياء السكنية ومن أهم تلك النتائج ما يأتي :

- ١ - غياب نظام استخدامات أراضي محكم يتم من خلاله ضبط موقع تجمع استخدامات الأرضي بمدينة الرياض .
- ٢ - هيمنة النشاط التجاري بمختلف أنواعه من محلات تجارية وورش ومستودعات ومقرات الشركات ومستودعات التخزين داخل المنطقة السكنية بشكل عشوائي على حساب الاستخدام السكني ، أدى إلى وجود خلل في توزيع استعمالات الأرضي وتغييب هوية الحي عن دوره كمنطقة سكنية .

- ٣- عدم وجود أماكن مخصصة لمناطق الأعمال تستوعب الاستخدامات التجارية ب مختلف أنواعها أدى إلى دخولها ضمن نسيج المناطق السكنية .
- ٤- أدى التغير الكبير في التركيبة السكانية إلى ضعف النواحي الاجتماعية بين أفراد المجتمع والذي يظهر من خلال هجرة السكان الأصليين إلى خارج الحي وتواجد العمالة الوافدة ، وارتفاع عدد العزاب .
- ٥- أدى الاختلاط في الاستخدامات وعدم وجود ضوابط وتشريعات وأنظمة فاعلة تحكم عملية التطوير الجزئي والشامل للحي إلى تأثيرات اقتصادية سلبية وذلك بتناقص القيمة الإيجارية للوحدات السكنية ب مختلف أنواعها ، ما اضطر بعض المالك إلى تأجير مساكنهم من فلل وشقق سكنية لاستخدامات تجارية .
- ٦- أدى غياب التخطيط المتوازن للأنشطة العمرانية واستعمالات الأراضي المختلفة في حي المزل إلى فقدان العديد من فئات المجتمع ممارسة فعالياتهم وأنشطتهم اليومية داخل الحي السكني .
- ٧- ساعد التخطيط الشبكي كثير التقاطعات على ظهور العديد من المداخل والمخارج للحي على زيادة وجود المرور العابر وزيادة السرعة ، ما يضعف جانب السلامة المرورية ويهدد سلامة المشاة .
- ٨- أن أنظمة البناء الحالية التي تحكم توجيه المسكن وتصميم فتحات النوافذ لا تراعي جانب الخصوصية والعادات الاجتماعية للسكان الأصليين من المسلمين والعرب ، ما دفع بعضهم إلى استخدام السواتر المعدنية لتحقيق جانب الخصوصية .

٩ - عدم وجود مجلس للحي أدى إلى ضعف المراقبة الذاتية في الحي وذلك في مختلف النواحي التنظيمية والإدارية والاجتماعية وعدم السيطرة على النواحي الأمنية وضعف الترابط الاجتماعي بين السكان.

١٠ - المعايير الإنسانية والقيم الإسلامية.

التوصيات الخاصة بتأهيل حي الملز

١ - تحسين البيئة السكنية المتداعية بحي الملز.

٢ - إعداد خطة تطويرية شاملة لحي الملز تساعد على إعادة البيئة العمرانية السكنية بأسلوب تأهيل وتجديد عمراني متميز.

٣ - سياسة التأهيل والتطوير لحي الملز أصبحت خياراً استراتيجياً ملحاً لانشال الحي من وضعه الحالي المتدهور عمرانياً.

٤ - تأكيد تنفيذ القرارات والتنظيمات والضوابط العمرانية التي ترقي بحي الملز عمرانياً وخاصة تلك القرارات الإستراتيجية التي تم وضعها من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة بما يضمن الارتفاع بالحي إلى أعلى مستويات البيئة السكنية وبما يلبي احتياجات السكان المختلفة.

٥ - يجب تخلص حي الملز من العزلة والإهمال وهيمنة النشاط التجاري على حساب استخدام السكني.

٦ - توظيف الفراغات العمرانية المهملة في الحي والتي يحتاج إليها السكان وذلك لتحقيق الاستجابة لمدخلات المستخدم، وضمان التفاعل بين السكان وبين الفراغات الحيوية بالحي.

توصيات الدراسات المستقبلية المقترنة

- ١ - إيجاد مؤشر عمراني معياري يمكن من خلاله قياس مستوى البيئة العمرانية السكنية بحيث يمكن من خلال ذلك المؤشر معرفة مقدار الخلل في تدني مستوى تلك الأحياء .
- ٢ - إعداد خطة تطويرية شاملة تقوم على التصميم العمراني الذي يراعي متطلبات البيئة السكنية السعودية في الأحياء القائمة وذلك بمعالجة الخلل الحالي في أسلوب التخطيط والتصميم العمراني الذي أدى إلى تدهور أحياء مدينة الرياض .
- ٣ - تفعيل دور المخططين للأحياء السكنية القائمة والجديدة وذلك بتأكيد ضرورة المحافظة على تلك الأحياء بواسطة أساليب تخطيطية وتصميمية تضمن استمرار دور الأحياء السكنية وفق المعايير الإنسانية والبيئية الصحيحة .
- ٤ - ينبغي للمخططين والمصممين العمرانيين إعداد التخطيط والتصميم المتميز بما يضمن توفير المتطلبات الضرورية لحي الملز السكني .
- ٥ - وضع الآليات والطرق الفاعلة لإيقاف هجرة السكان الأصليين من أحياء الوسط ، والبحث عن الأساليب التي تساعد وتشجع على رجوع السكان الذين هجروا الحي في السنوات الماضية من خلال بيئة سكنية مكتملة الأنشطة العمرانية .
- ٦ - إيجاد البديل المناسب لسكن العمال الوافدة والعزاب المتواجددين في الأحياء السكنية ، وكذلك إيجاد المبني التي تناسب الأنشطة التجارية الموجودة داخل الحي من شركات ومؤسسات وورش ومستودعات الخ ، وفق أنظمة وتشريعات تضمن تمنع

السكان ببيئتهم السكنية، لا يسبب وجود خلل عمراني واقتصادي واجتماعي بعد عملية التأهيل للحي .

٧- تحقيق التوازن المستمر بين عمليات التغيير والتطوير والتأهيل وبين عملية المحافظة على المكتسبات العمرانية والاقتصادية في الأحياء السكنية .

٨- إتاحة فرصة الاستثمار الاقتصادي الأمثل بتعزيز الأنشطة والعناصر العمرانية التي تزيد من الرفاهية للسكن، وتعيد الحيوية إلى أحياء وسط المدينة .

٩- إيجاد عملية تطوير وتأهيل الأحياء المتدهورة عمرانياً بما يضمن مزيداً من الواقعية باستعمال المرافق الأساسية فيه وكذلك الاستفادة من مقومات تلك الأحياء وخاصة موقعها المتميز في مدينة الرياض .

١٠- تركيز الاستعمالات والأنشطة العمرانية التي تساعد الحي على النهوض به كمنطقة سكنية وفق الضوابط والمعايير الصحيحة وبما يتناسب مع القيم الإسلامية والعادات الخاصة بالمجتمع السعودي .

١١- إيجاد التوازن بين النسيج العمراني القائم في أحياء الوسط مع النسيج المقترن في عملية التأهيل والتطوير .

١٢- إعطاء الشوارع والطرق والأحياء السكنية الدور المناسب الذي يمكن من خلاله تحقيق قدر من التوازن في الوظيفة والجاذبية والحيوية بما يلبي احتياجات السكان .

المراجع

أولاًً: المراجع العربية

إبراهيم، حازم (١٩٨٦م). «الارتقاء بالمناطق التاريخية» ، ندوة الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن ، جدة .

آل الشيخ، عبداللطيف (١٤١٧هـ). «الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة المركزية لمدينة الرياض» ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد التاسع ، الرياض .

برجاوي، سعيد (١٩٩٣م). «الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري» ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت .

بيرت، فون (١٩٨٧م). «من أجل تنمية مستدامة» ، رسالة اليونسكو ، العدد . ٣١٧

تقرير الإسكان والأحياء السكنية ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ص ١٠٥ ، ربيع الأول ١٤٢٣هـ .

الحمد، محمد، ١٤٠٧هـ، «نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق ، المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي» ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

حيدري الحيدري وآخرون، ٢٠٠٢م، «التصميم الحضري ، الهيكل والدراسات الميدانية» ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .

الخريف، رشود (١٤١٥هـ). «الانتقال السكاني في مدينة الرياض ، دراسة في الاتجاهات والأسباب والخصائص» ، الجمعية الجغرافية السعودية ، سلسلة بحوث جغرافية رقم (٢٠) ، الرياض .

الخشاب ، مصطفى (١٩٨٧م) . «المجتمع الحضري» ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

خليل ، ميرفت (١٤٢٤هـ) . «الصراع ما بين مركز المدينة التاريخي والمدينة الحديثة ، مدينة السلط في الأردن حالة دراسية» ، الملتقى الثالث للجغرافيين العرب ، الجمعية الجغرافية السعودية ، الرياض .

الدوسي ، حورية (١٤٢٤هـ) . «النمو السكاني والمشكلات البيئية للصرف الصحي في مدينة الدمام» ، الملتقى الثالث للجغرافيين العرب ، الجمعية الجغرافية السعودية ، الرياض .

دونيلا ، ميروز (١٩٩٠م) . «مفاهيم رئيسية ودراسة حالات في التربية البيئية» ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

ريحاوي ، عبدالقادر (٢٠٠٠م) . «قمم عالمية في تراث الحضارة العربية الإسلامية المعماري والفنى» ، دمشق .

السكيت ، خالد (د. ت) . «تطوير الأحياء السكنية كيف نستفيد من التجارب الأخرى» ، مجلة البناء ، عدد ١٣٠ ، ص ٣٨ ، الرياض .

السكيت ، خالد (١٤٢٣هـ) . «تهالك القيمة العقارية للمبني السكني في أحياء مدينة الرياض الأسباب والحلول» ، المؤتمر الهندسي السعودي السادس ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الظهران ، شوال .

(٣) ————— . «دور الحي السكني في بناء المجتمع بجميع فئاته تفعيل روح المشاركة والانتماء للأطفال» ، مجلة العمارة والتخطيط ، المجلد ١٥ ، الجزء الأول .

سليمان ، أحمد (١٩٩٦م) . «الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية» ، دار الراتب الجامعية ، بيروت .

سمرقدي، عبدالحفيظ (١٤١٤هـ). «الاستخدام الرأسي للأرض في المنطقة المركزية بمدينة جدة»، الجمعية الجغرافية السعودية، سلسلة بحوث جغرافية رقم (١٥)، الرياض.

السواط، علي (٢٠٠٤م). «التغير في التركيبة السكانية لمراكز المدن التقليدية: أسبابه وانعكاساته على قيمتها التاريخية والتراثية» ندوة مركز المدينة العربية التقليدية بين الحاضر والمستقبل، حمص.

السيد، محمود (٢٠٠٢م). «المدن التاريخية: خطط ترميمها وصيانتها»، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

السيد، نصر الدين (١٩٩٨م). «إطلالات على الزمن الآتي» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

شهاب، أحمد، مؤمل، علاء الدين (١٩٩٠م). «المطالبات الفضائية لخطيط المدينة»، مطبع التعليم العالي، العراق.

بن صالح، محمد (١٤٢٢هـ). «متطلبات وإجراءات البرمجة لإعادة تأهيل مرفق قائمة»، مجلة كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود المجلد العاشر، صفحة ٥، الرياض.

صلاح، يعقوب (١٩٨١م). «التنمية الريفية المتكاملة، مفهومها ومتطلباتها الأساسية»، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، العدد ١٢٢.

طالب، قيس (١٤٢١هـ). «المسكن في المملكة العربية السعودية»، كتاب مترجم، ترجمة: محمد بن حسين البراهيم، إدارة النشر العلمي والمطبع، جامعة الملك سعود، الرياض.

العيادي، عبدالله (١٤٠٥هـ). «التخطيط العمراني الحضري : مشكلاته ومستقبله»، الكتاب الجغرافي السنوي، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، السنة الأولى ، العدد الأول.

عبد الحق، سمير (٢٠٠١م). «الثقافة والسياحة والتنمية»، دمشق . عثمان، محمد (١٩٩٩م). «المدينة الإسلامية»، دار الآفاق العربية، القاهرة .

عزب، خالد (٢٠٠٢م). «عودة الروح إلى القاهرة القديمة، مشروع طموح لترميم آثارها ونسيجها العمراني»، مجلة المدينة العربية، العدد ١٠٦ .

العويس، أحمد (٢٠٠٠م). «أثر النفط في العمارة التقليدية في منطقة الخليج»، مجلة المأثورات الشعبية، مركز التراث الشعبي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة ، قطر ، العدد ٥٧ ، السنة الخامسة عشرة .

العيسوى، إبراهيم (١٩٩٦م). «التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية»، العدد ٤٤٣ ، السنة ٨٧ ، القاهرة .

قاضي، عمر (١٤٠١هـ). «تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية»، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض .

القصاص، محمد (١٩٩٠م). «الإنسان والبيئة والتنمية»، المؤتمر الثاني للبحوث البيئية ، القاهرة .

كوشك ، عبدالقادر (١٩٨٥م). «مشاكل عمران المجتمعات الحضرية الإسلامية في الوقت الحاضر»، بحث مقدم في مؤتمر (نحو العمران الإسلامي) ، المنامة .

اللقاء الدوري الثالث لتطوير الأداء في الأجهزة البلدية (إدارة نظافة المدن وأهميتها في المحافظة على البيئة) ، مركز الملك فهد الثقافي بالرياض ، أمانة مدينة الرياض ، ٤-٦ ذو القعدة ١٤٢٤هـ.

المبارك ، فيصل (١٤٢٤هـ). «التخطيط والتنمية العمرانية في المملكة ، البداية واستمرارية المسيرة في عهد خادم الحرمين الشريفين» ، إدارة النشر العلمي والمطبع بجامعة الملك سعود ، الرياض .

محمد ، أحمد عبدالله (١٩٨١م). «تاريخ تخطيط المدن» ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

محمد ، الشامي (١٤٠٧هـ). «صيانة المدن التاريخية» ، تقرير منشور في مجلة العواصم والمدن الإسلامية ، العدد الثامن .

محمد عبد الستار عثمان (١٩٨٨). المدينة الإسلامية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٢٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

المدحجي ، محمد (١٤٢٤هـ). «التركيب الداخلي للمدينة اليمنية القدية والجديدة وملاءمة كل منها للمتطلبات الإنسانية والطبيعية» ، الملتقى الثالث للجغرافيين العرب ، الجمعية الجغرافية السعودية ، الرياض .

المجده (١٩٨٩م). نشرة وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق .

- مراد، محمد (٢٠٠١م). «أقدم مدينة مأهولة تستعيد تألقها التراثي العريق»، تقرير عن مشروع إنقاذ النسيج العمراني والاجتماعي في دمشق القديمة، منشور في مجلة المدينة العربية، العدد ١٠٤.
- _____ (٢٠٠٣م). «التراث المعماري في المدينة العربية»، متابعة لندوة التراث العمراني في المدينة العربية بين المحافظة والمعاصرة، منشور في مجلة المدينة العربية، العدد ١١٣.
- المرسى، الصفاصي (١٩٩٩م). «استانبول عبق التاريخ وروعة الحضارة»، دار الآفاق العربية، القاهرة.
- مستجير، أحمد (١٩٩٧م). «التطور الحضاري للإنسان»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- المطير، عامر (١٤٢٤هـ). «معوقات استخدام المواقف المتعددة الأدوار في وسط مدينة الرياض»، الملتقى الثالث للجغرافيين العرب، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض.
- مكتب النعيم للاستشارات العمرانية (١٤٢١هـ) «تطوير أنظمة التنمية العمرانية على المحاور الرئيسية والأحياء السكنية بمدينة الرياض»، الرياض.
- النعيم، عبدالله (سبتمبر ١٩٩٣م)، «المناطق العشوائية المشكلة والحلول تجربة واقعية في مدينة الرياض» مؤتمر المنظمة الدولية للمدن الكبرى، مونتريال، كندا.
- النعيم، مشاري (٢٠٠٢م). «من المربع إلى العذيبات، روئي وأفكار في العمارة السعودية المعاصرة»، كتاب الرياض، العدد ٩٤، الرياض.

النويصر ، محمد(١٤١١هـ). «المبادئ الجوهرية في النسيج العمراني»، مجلة كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود، المجلد الثالث، الرياض .

(١٤٢٤هـ). «توجهات تطوير مركز الغراوية»، إدارة التصميم العمراني ، مركز المشاريع والتخطيط ، الرياض .

الهيئة العليا للسياحة(١٤٢٣هـ). «تأهيل الواقع السياحية في مراكز مدن المملكة ودوره في دعم الاستثمارات البلدية وتنوعها»، اللقاء الدوري الثاني لتطوير الأداء في الأجهزة الحكومية (الاستثمارات البلدية وسبل تطويرها) ، أمانة مدينة الرياض .

وهيبة ، عبد الفتاح(١٩٩٨م) . «جغرافية المدن» ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Hoffman, Alx. "House by House, Block by Block". Oxford University Press: New York, 2003.
- Kromer, John "Neighborhood Recovery". Rutgers University Press: New Jersey, 2001.
- Krumholz, Norman. "Rebuilding Urban Neighborhood". Saga Publisher: California, 1999.
- Marchall, Alx. "How Cities Work". University of Texas Press: Austin, 2000.
- Petarman, William "Neighborhood Planning and Community-Based Development". Saga Publisher: California, 2000.
- Putnam, Robert. And Feldstein, Lewis "Better To Gather Restoring the American Community". Simon and Schuster Rockefeller Center: New York, 2003.
- Yin, Robert. "Case Study Research". Saga Publisher: California, 2003.
- Zie Ion Bach, Sean. "The Art of Revitalization". Garland Publisher: New York, 2000.

الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية والحوادث المرورية

المهندس . جميل علي مجاهد

١. الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية والحوادث المرورية

١. المقدمة

المناطق الحضرية تشمل تداخلات مختلفة ومعقدة من استعمالات الأرضي والأنشطة. ففي الدول النامية، المدن الجديدة مع تخطيط جيد يمكن أن تشمل على مناطق محددة سواء سكنية، صناعية، أو تجارية، ولكن في الغالب يكون هنالك خليط من استعمالات الأرضي بجانب بعضها، ما يؤدي إلى خلق مشاكل مرورية، ومتطلبات على شبكة الطرق. لذلك فإن أي سياسة للنقل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأنماط المختلفة لاستعمالات الأرضي إضافة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة.

والمناطق السكنية هي المناطق التي تتدخل فيها حركة المركبات والمشاة، لذلك يجب تنظيمها وتخطيطها بشكل يؤدي إلى تحسين مستوى سلامة المشاة، ومن أهم المشاكل في هذه المناطق هو وجود طرق عابرة داخلها تؤدي إلى خلق بيئة مرورية غير آمنة للمشاة فأغلبية حوادث المرور في المناطق السكنية تحصل نتيجة تداخلات بين حركة المركبات وباقى مستعملى الطريق لذلك فإن سلامة المرور فيها تتطلب توافر عنصرين مهمين هما: الفصل بين حركة مستعملى الطريق، وتحديد الأولويات بشكل واضح.

١. ٢. العوامل التي تسهم في وقوع الحوادث المرورية على الطرق العابرة للمناطق السكنية

إن الطرق العابرة تعرف على أنها الطرق التي تعبر المناطق السكنية دون أن يكون للمركبات التي تستخدم هذه الطرق نقطة انطلاق أو وصول داخل المنطقة السكنية ، وتشير الدراسات إلى أن المرور العابر للمناطق السكنية يتسبب في العديد من المشاكل المرورية التي من أهمها :

١ - تزايد حوادث المشاة .

٢ - وجود سرعات عالية على هذه الطرق لا تتناسب مع البيئة المحيطة .

٣ - زيادة حجم المرور والتسبب في وجود ازدحامات مرورية .

وتعتبر حوادث المشاة من أكثر وأخطر الحوادث التي تقع داخل المناطق السكنية وخاصة في الدول النامية وهنالك العديد من العوامل التي تقع ضمن مسببات حوادث المشاة إلا أن التخطيط السليم لشبكة الطرق الذي يتناسب مع توزيع النشاطات المختلفة داخل المدينة يعد العمود الفقري لكافة الحلول الممكنة لتخفييف المشاكل المرورية بشكل عام وحوادث المشاة بشكل خاص . ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى وجود طرق عابرة للمناطق السكنية وتأثيرها في سلامة المرور فيها :

أ- استعمالات الأراضي (Land Use) .

ب- تصنيف الطرق وظيفيا (Road Hierarchy) .

١. ٢. ١. استعمالات الأراضي

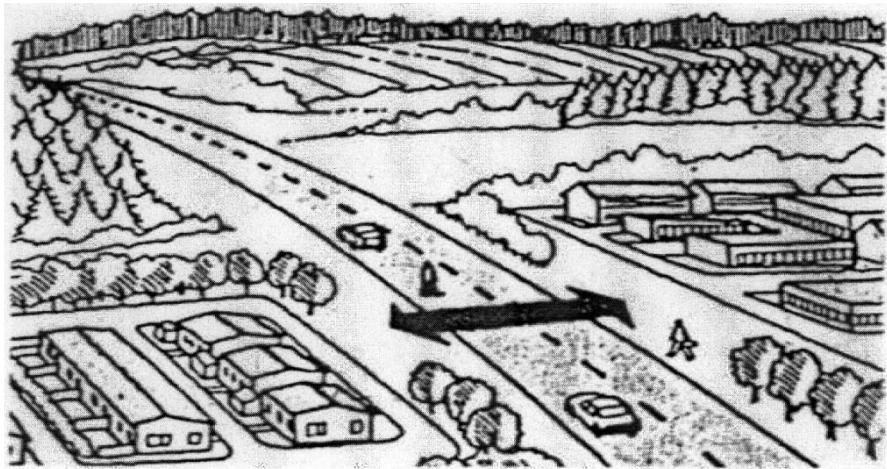
لا شك أن القرارات المتعلقة بتخطيط النقل واستعمالات الأراضي وشبكات الطرق لها تأثيرات ملموسة في الصحة العامة ، نظراً للتأثير هذه

القرارات على مستوى تلوث الهواء الناتج عن المركبات ، وعلى درجة ممارسة الأفراد للرياضة البدنية وعلى مستوى حوادث المرور ونتائجها .

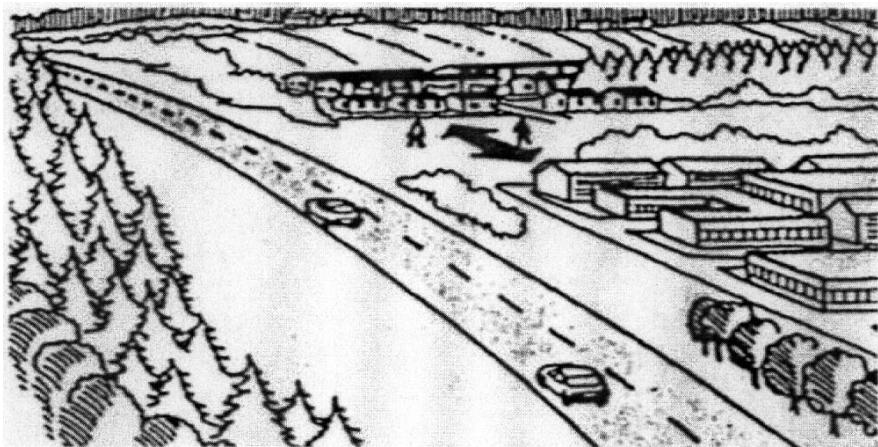
وتجدر بالذكر أن غياب التخطيط السليم لاستعمالات الأراضي يؤدي إلى قيام أنشطة سكنية وتجارية وصناعية بأنماط عشوائية وهذا يؤدي إلى نظام مروري عشوائي لتلبية هذه الأنشطة العشوائية المتنوعة ، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى كثافة مرورية في المناطق السكنية ، وإلى سرعات عالية في مناطق مكتظة بالمشاة وإلى حركة مرور تجارية كثيفة وطويلة المسافة تعتمد على طرق غير مصممة مثل هذه المركبات ، ويؤدي هذا الوضع إلى تعرض مستخدمي الطرق الأكثر تأثيراً من المشاة لأخطار أكبر . وقد أشارت الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين حوادث المشاة وكل من ، وجود المناطق الخضراء ، كثافة المرور ، عدد المدارس الابتدائية ، وعدد التقاطعات رباعية الأرجل .

عادة ما يكون الهدف من التخطيط لاستعمالات الأراضي هو تحقيق الانسياب في حركة مرور المركبات ولكن قد ينجم عن ذلك طرق رئيسية سريعة تعبر مناطق سكنية ، ما يضر بسكان هذه المناطق ، حيث لا تراعى متطلبات واعتبارات السلامة كما ينبغي . فإذا ما تم تطبيق معايير السلامة في تخطيط استعمالات الأراضي فسوف ينخفض بلا شك التعرض لحوادث المرور والإصابات الناتجة عنها .

الشكل رقم (١) المنطقة السكنية مفصولة عن المدرسة وأماكن العمل بطريق رئيس، الطلاب والعمال يضطرون لعبور الطريق



الشكل رقم (٢) كافة الخدمات موجودة على جانب واحد من الطريق يلغي الحاجة لعبور الطريق



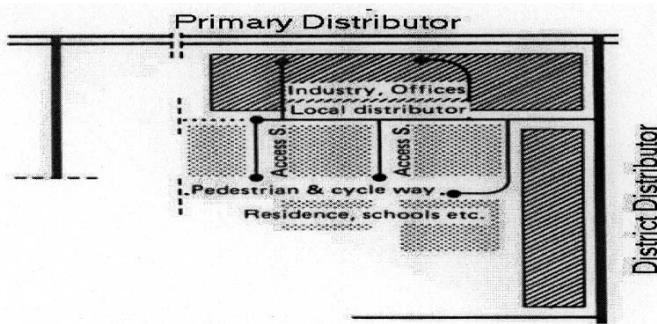
١. ٢.٢. تصنیف الطرق وظيفيا

يلاحظ أن العديد من الطرق تؤدي مجموعة مختلفة من الوظائف في وقت واحد، ويستخدمها المشاة وفئات مختلفة من المركبات التي تختلف في سرعاتها وأوزانها وأحجامها، وعادة هذا يؤدي في المناطق السكنية إلى تضارب وتدخل بين حركة مستعملين المركبات وبين سلامة المشاة، لذلك لا غنى عن تصنیف الطرق وفق وظائفها في شكل تسلسل هرمي ، لتوفیر طرق أكثر أماناً»، وينبغي أن يراعى بهذا التصنیف ، نمط استعمالات الأرضي ، موقع الحوادث ، مستوى تدفق المشاة والمركبات ، والأغراض الأخرى مثل التحكم بالسرعة ، ويبين شکل (٣) ، وجدول (١) ، تصنیف الطرق وظيفيا في بريطانيا ، ومن أهم المشاكل التي تظهر في غياب تصنیف الطرق وفق وظائفها :

١ - وجود ازدحامات مرورية ناتجة عن استخدام المركبات الصغيرة والكبيرة للطريق نفسه ، وعدم وجود احتياطات كافية في المناطق التي يتواجد بها المشاة بكثرة .

٢ - المرور العابر للمناطق السكنية والتجارية الذي يتسبب في خسائر اقتصادية نتيجة للتأخير ويسبب مشاكل مرورية في طرق ليست ملائمة لمثل هذا المرور .

الشكل رقم (٣) التصنیف الوظيفي للطرق

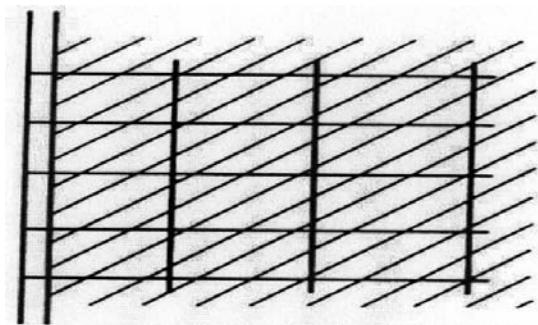


إن نمط الحوادث لا يكون منتظمًا على شبكة الطرق وأن وقوع هذه الحوادث يتغير اعتماداً على تصنيف الطريق واستعمالات الأرضي على جانبي الطريق، حيث إن نسبتها على الطرق التي تمر بالمناطق المأهولة تكون ثلاثة أمثالها في المناطق غير المأهولة.

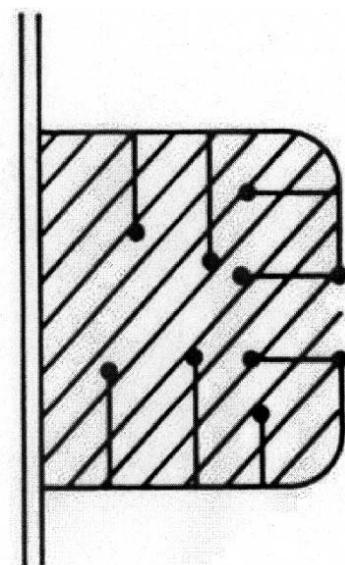
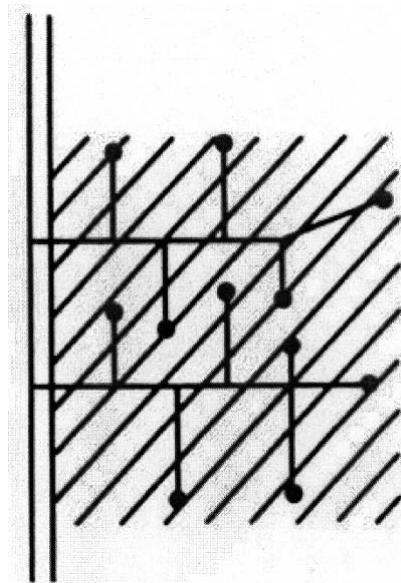
وفي دراسة حول حوادث المشاة على طرق رئيسية تعبّر مناطق سكنية في الأردن تبين أن ٦٤٪ من حوادث المشاة وقعت على الطرق العابرة للمناطق السكنية، وأن حجم المرور ونسبة المناطق الخضراء والمناطق التجارية والبنيات العامة على طول الطرق المؤدية للمناطق السكنية التي تجذب حركة المشاة من أهم العوامل التي لها تأثير في حوادث المشاة.

وفي دراسة أخرى حول حوادث المشاة في الأردن، التي تشكل نسبتها حوالي ١٠٪ من مجموع الحوادث ولكنها تسهم بـ ٤٠٪ من وفيات حوادث المرور في الأردن تبين أن ٧٩٪ من مجموع حوادث المشاة وقعت على طرق حدود السرعة فيها بين (٤٠-٦٠ كم الساعة)، وأن حوادث المشاة تقل كلما زادت حدود السرعة عن ٦٠ كم/الساعة، وذلك يعود إلى قلة التعارض بين حركة المشاة والمركبات.

الشكل رقم (٤) شبكة طرق لا تفصل بين غرض الحركة وغرض الوصول



الشكل رقم (٥) شبكة طرق تفصل بين غرض الحركة وغرض الوصول



الجدول رقم (١) تصنیف الطرق داخل المناطق السكنية وفق وظائفها في بريطانيا

موزع رئيسي Primary Distributor	موزع منطقة District Distributor	موزع محلي Local Distributor	شوارع فرعية Access Roads	شوارع المشاة Pedestrians street	
- المرور السريع . - المرور لمسافات طويلة . - منع المشاة .	- حركة المركبات لمسافات متوسطة للموزع الرئيسي . - خدمات النقل العام . - المرور العابر	- مواقف للباصات - حركة المركبات بداية ونهاية المرحلة للمركبات	- المشي - دخول المركبات - تنزيل البضاعة ، وخدمة المنطقة - دخول المركبات للبطيئة .	- المشي - اللقاءات - المشتريات	الأنشطة السائدة
بيان حركة المشاة	بيان حركة مشاة مع بمرارات متوسطة مع كامل بين حركة المشاة والمركبات	محكومة حركة مشاة بحدودة إجراءات لحمايتهم .	حرية للمشاة مع مناطق لعبورهم بشكل عشوائي	حرية للمشاة حرية للمشاة مع الأحياء اعتمادا على متطلبات السلامة .	حركة المشاة
لا يسمح بالوقوف نهائيا .	يسمح بالوقوف اعتمادا على ظروف حركة المرور	يسمح بال الوقوف في بعض الأحيان	يسمح في بعض الأحيان اعتمادا على متطلبات السلامة .	وقف المركبات باستثناء سيارات الطوارئ والخدمات	وقف المركبات
الغرض هو التنقل لمسافات طويلة	الغرض هو التنقل لمسافات متوسطة	غير مسموح	غير مسموح	غير مسموح	المرور العابر
أكثر من ٦٥ كم / الساعة	٦٥-٥٠ كم / الساعة	٥٠ كم / الساعة	٣٠ كم / الساعة	٨ كم / الساعة	حدود السرعة

١. ٣. إجراءات الحد من حوادث المرور على الطرق العابرة

عندما يتم إعادة تأهيل الطرق ، أو إنشاء طرق جديدة فإنه يجب اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من التأثيرات السلبية في الأحياء السكنية التي تتوارد على طول الطريق ، وبمعنى آخر فإن المرور العابر لهذه الأحياء يجب ألا يتسبب بأي مشاكل للمشاة أو المرور المحلي .

إن موضوع السلامة عند تأهيل الطرق لا يجد الاهتمام اللازم خاصة في الدول النامية ، فعادة يتم إعادة تأهيل الطرق الخارجية للسماح بسرعات أعلى عليها ، مع السماح باستمرارية هذه الطرق لتمر داخل مناطق سكنية أو تجارية ، وبسبب السرعة العالية على هذه الطرق ، فإن ذلك يؤدي إلى وجود خطر فعلي على المشاة وحركة المرور المحلي .

إن الإجراءات التي يتم اتخاذها يجب أن تعمل على نقل المرور العابر بعيداً عن المرور المحلي وهذا لن يؤدي فقط إلى الحد من الازدحامات المرورية والتأخير في الرحلات ولكن أيضاً إلى إيجاد بيئة مرورية آمنة حول الطريق الذي تم تحويل الحركة المروية عنه ومن أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد من الحوادث على الطرق العابرة للمناطق السكنية :

- ١ - إنشاء طريق التفافي (Bypass) حول الأحياء السكنية .
- ٢ - تطبيق إجراءات التهدئة المرورية (Traffic Calming) .
- ٣ - تحويل بعض الطرق إلى طرق مغلقة (cul-de-sac) .

١. ٣. الطرق الالتفافية

ويتم إنشاء هذه الطرق لغايات فصل المرور العابر الذي يمر بالطرق العابرة للأحياء السكنية عن المرور المحلي الذي يستخدم الطرق الفرعية داخل

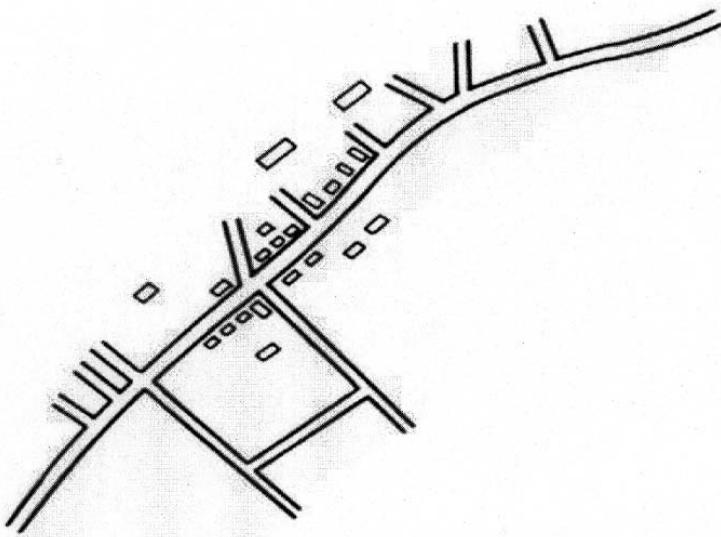
هذه الأحياء . لما للعملية الاختلاط - من تأثيرات سلبية في الحوادث المرورية وفي سكان الأحياء السكنية . ولكن وعند إنشاء طريق التفافي يجب أن يتم أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار :

أ- استغلال الفرصة لتنمية التصنيف الوظيفي للطرق من خلال إعادة تأهيل الطرق القديمة لعدم تشجيع المرور العابر من استخدامها .

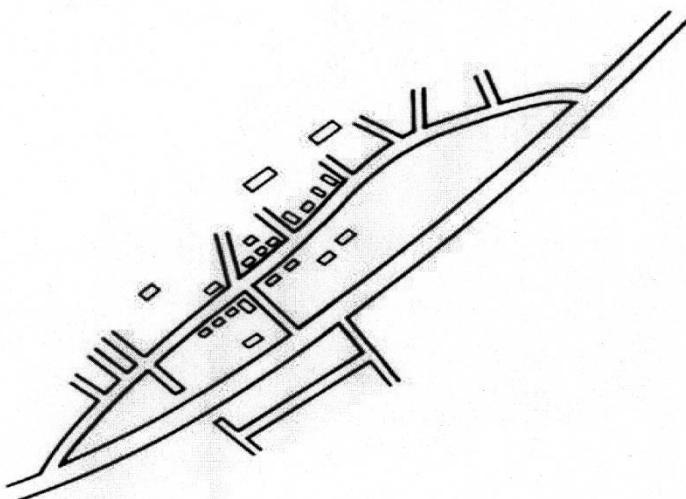
ب- الدخول إلى الطريق الالتفافي يجب أن يكون محدوداً ومن خلال نقاط محدودة فقط .

ج- يجب أن يكون هنالك احتياطات للتوسيع أو التطور المستقبلي للمنطقة ، بحيث تتم خدمة أي نشاطات مستقبلية من خلال طرق الخدمات (Service Roads) .

الشكل رقم (٦) طريق عابر للأحياء السكنية يؤدي إلى وجود تضارب بين المرور العابر والمرور المحلي



الشكل رقم (٧) طريق التفافي مع نقاط دخول محددة ينقل المرور العابر من المنطقة السكنية



١.٣.٢. التهدئة المرورية

إن إنشاء طريق التفافي حول الأحياء السكنية عادة لا يحل المشكلة، لأن الذي يحصل هو أن النشاطات التجارية تتوزع على طول الطريق الجديد ما يؤدي إلى وجود مشكلة بين المرور العابر والمرور المحلي . كذلك أن تكلفة إنشاء طريق التفافي عادة ما تكون مرتفعة ، لذلك وعندما لا يكون هناك إمكانية لإنشاء طريق التفافي يجب اتخاذ إجراءات أخرى لتهيئة المرور العابر للمناطق السكنية . ومن أهم هذه الإجراءات :

١ - وضع شواخص تحذيرية للسائقين بوجود أدوات ووسائل لتهيئة السرعة أمامهم .

٢ - وضع عدد من المطبات (Speed Humps) يزداد ارتفاعها من ٤٠ ملم إلى ٨٠ ملم وبشكل تدريجي في المناطق التي يتواجد بها حركة للمشاة .

٣- استخدام وسائل أخرى للتهدة المرورية مثل تضيق الطريق (Road Narrowing) ، أو بروزات في الأرصفة (Chicanes) .

٤- لغايات تنبيه السائقين بأنهم يدخلون مناطق سكنية فإنه يفضل استخدام شكل من أشكال البوابات (Gates) عند مداخل المناطق السكنية توضع عنده شواخص وعلامات تحديد طبيعة المنطقة والطريق وحدود السرعة .

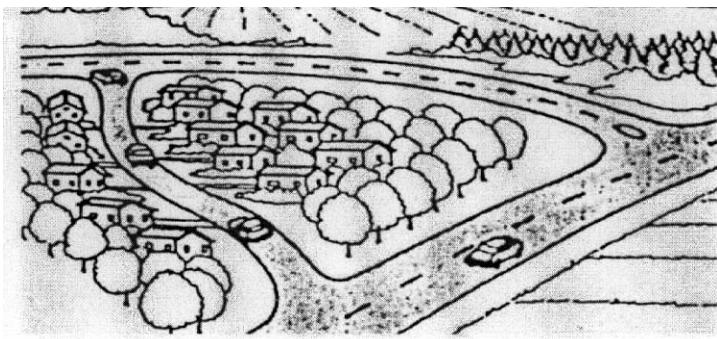
الشكل رقم (٨) أفضل الحلول من خلال نقل المرور العابر إلى طريق التفافي أو تخفيض سرعة المرور العابر للمناطق السكنية



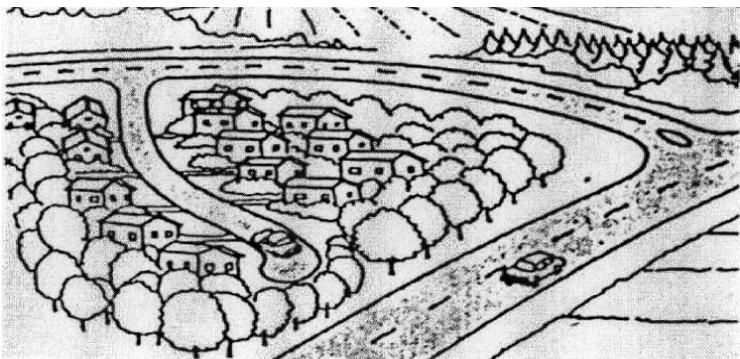
١. ٣. تحويل بعض الطرق إلى طرق مغلقة

إن تحويل بعض الطرق العابرة إلى مغلقة يعد من الإجراءات التي من شأنها منع المرور العابر داخل الأحياء السكنية للتخلص من حركة المركبات غير الضروري داخليها. وتعد الطرق ذات النهايات المغلقة من الأنماط الشائعة التي تعتمد مبدأ العزل الكامل بين حركة المركبات وحركة المشاة وفي الوقت نفسه تعطي خصوصية للأحياء السكنية.

الشكل رقم (٩) شبكة طرق مصممة بشكل خاطيء تجذب المرور العابر إلى طريق يمر داخل الأحياء السكنية



الشكل رقم (٩) شبكة طرق مصممة بشكل صحيح حيث يتم إبعاد المرور العابر عن استخدام الطرق المؤدية للمناطق السكنية



المراجع

أولاًً: المراجع العربية

كمونة، حيدر عبد الرزاق (١٩٩٨م). «حوادث الدهس (السابلة) في المدينة العراقية مشاكل وحلول، المؤتمر الدولي للسلامة على الطرق»
البحرين.

المصري، حسام أحمد (١٩٩٨م). «الموت في حادث مشاة» ندوة حوادث المشاة، عمان .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdelwahab,W.M, Murad,M.,and Abou-Ela,M.T,- Effect of urban planning and geometric design variables on pedestrian safety in Irbid. Safety on road: An international conference,Bahrain,1998.

Al-Massaeid, H.R, obaidat, M.T, and Gharaybeh, F.A, “Pedestrian Accidents along Urban Arterial Midblocks“Journal of Traffic Medicine Vol. 25 (3,4), 1997, P.P 65–70.

Al-Massaeid, H.R and Suleiman, G, “Relationship between Urban planning variables and Traffic crashes in Damascus“Road and transport research Vol. 13 (4), 2004, PP . 63–73.

Transport Research Laboratory “Towards Safer Roads in Developing Countries, first Edition 1991 .

العناصر الرئيسية المؤثرة في الحوادث المرورية

(دراسة تحليلية على مدينة جدة)

أ. د. جمال عبد المحسن عبد العال

١ . العناصر الرئيسية المؤثرة في الحوادث المرورية

(دراسة تحليلية على مدينة جدة)

المستخلص

تعد مشكلة الحوادث من أبرز المشاكل التي تواجهها معظم دول العالم والتي تشهد زيادة مطردة في أعداد الحوادث المرورية والإصابات الناجمة عنها . ولقد أظهرت عدد من الدراسات أن مشكلة الحوادث لها بعد اجتماعي واقتصادي كبير ، حيث تقدر الدراسات أن الحوادث تتلف ما يزيد على نسبة ١٪ من محمل الإنتاج الوطني لعدد من الدول .

وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل خصائص الحوادث المرورية وبرامج السلامة في المملكة العربية السعودية بصفة عامة ومدينة جدة بصفة خاصة وذلك بالتعرف على العناصر المسيبة للحوادث ومعرفة دور السائق ومدى الوعي المروري لديه ، بالإضافة إلى التعرف على دور عنصر المركبة والطريق والبيئة المحيطة مع محاولة لتحديد موقع الحوادث التي تكرر بشكل مستمر .

وقد وجدت الدراسة أن حوادث المرور في المملكة تقتل مالا يقل عن ٤٠٠٠ شخص وهي تعادل حوالي ١٣,٧٪ من أسباب الوفاة ، وتصيب حوالي ٣٠٠٠٠ شخص كل عام وأن هناك ما يقارب من ثمانية مليون مخالفة مرورية ترتكب كل عام .

كما وجدت الدراسة أن عدد الحوادث التي وقعت في مدينة جدة حوالي ٤٨٦٠٧ حادث مروري عام ١٤٢٣هـ ، ٦٧٠٪ حدثت داخل المدينة بينما ٤٢٧٢٢٪ خارج النطاق العمراني ، صنفت ٤٥٥٩٩ حادث تلفيات ،

حادث إصابات ، ٢٨٦ حادث وفاة ونتج عنها إصابة ٤٠٩٤ شخصاً ووفاة ٣٢٥ شخصاً في الحال . كما وجد أن ٦٥٪ من السائقين أعمارهم أقل من ٤٠ سنة ، ٦٢٪ من أسباب الحوادث يعود إلى سلوك وإهمال السائق كما وجد أن التصادم بين مركبتين أو أكثر يمثل ٧٢,٧٨٪ من إجمالي أسباب الحوادث .

كما وجدت الدراسة من المسح الميداني للسائقين ٨٣٪ بأنهم يلتزمون بالأنظمة المرورية بينما ١٧٪ لا يلتزمون ، ٦٠٪ تعرضوا لحوادث كسائقين أو ركاب ، كما لوحظ أن ٢٥٪ من المشمولين في الدراسة ملمون بشكل كامل بفهم الإشارات المرورية ، ٣٥٪ إمام جزئي بينما ٤٥٪ لا يتذكرون معنى عدد من الإشارات المرورية .

كما وجدت الدراسة من نتائج الفحص الدوري للمركبات أن ٣١,٣٪ من المركبات اجتازت الفحص من المرة الأولى بينما ٦٨,٧٪ اجتازت من المرة الثانية . ولقد أظهر التحليل المكاني لواقع الحوادث أن ٣٧,٥١٪ من الحوادث تقع شرق مدينة جدة ، ٩١,٢٥٪ شمال وغرب جدة ، ١٠,٢٢٪ وسط المدينة بينما ٤٨,١٤٪ تقع جنوب جدة ، بينما أكثر حوادث الوفيات تقع في منطقة جنوب مدينة جدة ، نظراً لوجود الشاحنات الخاصة بنقل البضائع .

المقدمة

لقد شهدت معظم دول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ارتفاعاً في أعداد المركبات ، نتيجة لارتفاع دخل الفرد وازدياد الحاجة للتنقل مع ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية ، ما ساعد على الاعتماد بشكل كبير على المركبة الخاصة ، لكونها وسيلة مريحة للاستخدام . لكن الاعتماد الكلي

على المركبة الخاصة أورث عدداً من المشاكل المرورية والبيئية خاصة في المدن الكبيرة أبرزها الازدحام المروري والحوادث المرورية.

وتعتبر الحوادث المرورية من أبرز المشاكل الحضرية التي تواجهها المدن في كل من دول العالم المتحضر والنامي التي شهدت زيادة مطردة في أعداد الحوادث المرورية والإصابات الناتجة عنها . وقد أوضحت عدد من الدراسات التي أجرتها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أن أعداد الذين يفقدون أرواحهم ويصابون من جراء وقوع الحوادث المرورية في أزيد من مستمر في دول العالم . ولقد قدر عدد الذين تزهق أرواحهم كل عام بحوالي ٦٠٠٠٠٠ شخص ، بينما الذين يصابون بجروح يقدر عددهم بأكثر من ١٥ مليون شخص في العالم ، وأن ٧٠٪ من هذه الإصابات تحدث في الدول النامية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط . كما أكدت عدد من الدراسات أن الحوادث المرورية تأخذ شكل الزيادة المستمرة في عدد من دول الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي حيث توجد حاجة ملحة لمعالجة هذا الوضع وبشكل سريع^(٢,١) .

مشكلة الدراسة

ولقد أثبتت عدد من الدراسات أن السلامة على الطرق تحتاج أن تعالج وتدرس بشكل مستمر شامل ومتكمال ، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف أبرزها تفهم أسباب وأماكن وكيفية وقوع الحوادث ، ورفع مستوى السلامة على الطرق وتحديد العوامل المؤثرة وكيفية السيطرة على ها . كما أوصت عدد من الدراسات بأهمية التدخل لمعالجة مشكلة السلامة على المستويين الإقليمي والمحلّي ، ما يتطلب أن تكون هناك عدة مراحل ومستويات لتطوير وتطبيق برامج السلامة ضمن خطة إستراتيجية واضحة وأهداف محددة

حيث إن هذا المنهج يعد ضرورياً وذا فائدة ونتائج ملموسة لتحقيق الأهداف المرجوة^(٣).

كما خلصت عدد من الدراسات المتعلقة بالحوادث والسلامة المرورية إلى أن هناك ثلاثة عناصر رئيسة تتسبب في الحوادث المرورية وهي السائق والمركبة والطريق، إذ تشكل هذه العناصر مثلث المشكلة التي يجب التعامل معها بعمق وفعالية لتحليل وفهم دور كل عنصر من هذه العناصر ومدى أثره في مجمل أعداد ونط وأشكال الحوادث المرورية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة أسباب وخصائص الحوادث المرورية في المملكة بصفة عامة ومدينة جدة بصفة خاصة وتسلیط الضوء على برامج السلامة المطبقة. كما تهدف الدراسة إلى :

تحليل العناصر الرئيسية المؤثرة في الحوادث المرورية وتحديد دور كل من السائق ، المركبة والطريق ومعرفة تأثير كل عنصر من هذه العناصر في الحوادث المرورية في مدينة جدة ، مدى الوعي المروري لدى السائق وتحديد بعض الواقع التي تقع فيها الحوادث بشكل مستمر .

منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف السابقة اعتمدت الدراسة على تحليل المعلومات الإحصائية الخاصة بالحوادث المرورية المقدمة من مرور محافظة جدة . كما اعتمدت الدراسة منهج المسح الميداني عن طريق توزيع استبانة ميدانية لـ ٤٠٠ سائق تم اختيارهم بطريقة عشوائية في مدينة جدة (تم اختيارهم من عدد من الأحياء السكنية والدوائر الحكومية وبعض المراكز التجارية) لمعرفة

سلوكهم المروري ومدى إمامتهم بطرق السلامة والأنظمة المرورية ونسبة تعرضهم لحوادث سير ، علما بأن نسبة التجاوب مثلت ٨٧٪ من إجمالي العينة . وبالإضافة إلى ذلك تمأخذ نتائج ١٥٠ تقريراً مرورياً لحوادث السير من إدارة المرور بهدف فحص أسباب الحوادث بشكل دقيق لمعرفة بعض أسباب الحوادث غير المصنفة مثل دور المركبة والطريق .

ولمعرفة سلامة المركبة قام الباحث بأخذ معلومات من الفحص الدوري لعدة فترات امتدت لمدة ستة أشهر عن نتائج فحص المركبات . ولتحديد أوجه الخلل في المركبات تمأخذ عينة تمثل نتائج فحص ١٥٠ مركبة لمتحجز الفحص لتحديد أوجه القصور في هذه العينة .

١. المراجعة العلمية للدراسات السابقة

ما سبق ذكره من أن مشكلة الحوادث المرورية ذات أبعاد كبيرة لها مدلولاتها وأثارها ، ما يتطلب عمل عدد من الدراسات أكثر دقة لتفصي عده جوانب يصعب حصرها في ورقة علمية واحدة . ولقد أجريت عدد من الدراسات الخاصة بالسلامة المرورية غطت جوانب و مجالات عديدة منها الدراسات الإحصائية ، وتجارب الدول المختلفة في مجال سلامة الطرق ، والسياسات المطبقة لتقليل الحوادث ، ودور حزام الأمان ، وتكليف الحوادث وأسباب وعناصر الحوادث . كما ركزت بعض الدراسات على دور السائق الذي يمثل العنصر الرئيس والمسبب لحوادث المرورية ، بينما تتفاوت نتائج الدراسات التحليلية لتحديد دور السائق لكن الكل أجمع على كونه العنصر الأكثر أهمية لكونه المحرك الرئيس للمركبة .

لقد أحرى معمل أبحاث الطرق في بريطانيا TRRL دراسة خاصة بالسلامة على الطرق لتحديد أسباب الحوادث في الدول النامية التي شملت ١٠ دول منها الهند وإيران وมาيلزيا وقبرص . حيث وجد أن نسبة دور العنصر البشري تتراوح في هذه الدول بين ٦٤٪ . كما في إيران و٩٤٪ . كما في قبرص . وأن نسبة الحوادث الناتجة عن الخلل في المركبة تتراوح ما بين ١٪ . كما في قبرص ، ١٧٪ . كما في أفغانستان . وأن دور الطريق والبيئة المحيطة يتراوح بين ١٪ . كما في الهند و ٢٠٪ . كما في إيران ^(٤) .

كما أثبتت التقارير في عدد من الدول وخاصة الولايات المتحدة أن علاقة العنصر البشري بحوادث السير كبيرة جدا ، فهو المسئول الأول عن حوادث الطرق حيث وجد أنه يشكل نسبة ٨٥٪ من مجموع أسباب حوادث السير ، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن نسبة الخطأ البشري ربما ترتفع إلى حوالي ٩٥٪ . وذلك ناتج إما عن خطأ أو سلوك بشري عادة ما يتاثر بعده عناصر أهمها عمر الفرد وثقافته وخبرته في القيادة وحالته الاجتماعية وجنسه (ذكرًا أم أنثى) واستقراره النفسي وشخصيته ونضجه الفكري ^(٥) . كما أفادت بعض الدراسات أن عمر السائق يلعب دوراً أساسياً في سلوكياته وتصرفاته كسائق . إذ وجد أن السائقين في عمر الشباب تزيد مخالفاتهم لقواعد وأنظمة المرور ، ما يتبع عنه نسبة عالية من الحوادث بخلاف من هم أكبر سنًا . كما لوحظ أن الأفراد ذوا السلوك العدواني أو الأرعن أكثر وقوعاً في الحوادث من الأفراد الذين تبلغ أعمارهم أقل من ٢٥ سنة ^(٦) . كما صنفت بعض الدراسات الأفراد إلى فئات أقل عرضة وأكثر عرضة للوقوع في الحوادث مثل غير المحترفين وغير الناضجين للقيادة وكذلك غير الواثقين في أنفسهم . فلقد وجد أن الحوادث التي يقع فيها النساء تختلف عن طبيعة الحوادث التي يقع بها الذكور ، حيث لوحظ أن

النساء أقل ثقة في النفس أثناء القيادة من الرجال ولا يستشعرن الخطر بشكل سريع ، بينما الرجال يقودون بسرعة أكبر فيكونون من جهة أخرى أكثر عرضة للمشاركة في حوادث الطرق^(٦) .

كما أن حالة السائق تعد مهمة أثناء القيادة فلقد وجد أن ١١٪ من الحوادث تحدث والسائق مجهد جسمانيا ، ١٠٪ شارد الفكر ، ٥٪ يشعر بالعناس . بينما وجد في بريطانيا أن حوالي ٢٠٪ من حوادث الطرق السريعة نتيجة لنوم السائق وقيادة المركبة لمسافة طويلة ٢٠٠ - ٤٠٠ ميل^(٧) .

كما أجريت دراسة في السويد لرصد ومقارنة مدى تعرض صغار السن ٢١-١٦ سنة والحاصلين على رخصة قيادة مقارنة مع الفئات العمرية المختلفة لحوادث طرق حيث أظهر التحليل أن معدل الحوادث يرتفع بشكل كبير مقارنة بالفئات العمرية الأخرى . كما وجدت الدراسة أن معدلات الحوادث منخفضة في الأماكن الحضرية التي تحتوي على خصائص اجتماعية واقتصادية عالية مثل التعليم ومستوى الدخل^(٨) .

وفي إيطاليا أجريت دراسة لمعرفة أسباب التباين بين المناطق الحضرية بالنسبة لأعداد الحوادث حيث وجد أن نسبة وقوع الحوادث ضمن الفئات العمرية أقل من ٣٠ سنة وأكثر من ٦٥ سنة هي الأعلى ، وأن المناطق المزدحمة بحركة المشاة وبين مستخدمي الدراجات تكون الحوادث أعلى نسبة وأكثر عرضة للوفاة خاصة التي تحدث أثناء الليل^(٩) .

١. ٢. دور الأنظمة المرورية وبرامج السلامة

نظرًا لازدياد أعداد الحوادث المرورية فلقد شرع عدد كبير من الدول في تبني برامج السلامة المرورية التي تعتمد على أهداف ووسائل محددة

لتقليل نتائج الحوادث المرورية . فعلى سبيل المثال تبنت بعض الدول قاعدة التخطيط الشامل لمستوى السلامة بحيث أنشأت لجنة أو هيئة وطنية ذات مستوى عال ربطت مباشرة بـ مجلس الوزراء كما حدث في كندا أو بعدد من الجهات الحكومية على المستويين الوطني والمحلـي^(٩) .

دور هذه اللجان هو تحديد خطوات العمل المطلوبة والأولويات ومناطق العمل ودراسة كيفية تحويل هذه البرامج لمخططات تنفيذية وتحديد الجهة التي سوف تقوم بتنفيذ هذه البرامج . ولقد تركزت الجهود في الآونة الأخيرة في مثل هذه البرامج على كيفية منع الحوادث باتباع ثلاثة محاور رئيسة هي التعلـيم ، تطبيق القانون ، الهندسة والتخطيط . وهناك دراسة لعمل إطار عام ومخطط تنفيذـي لبرامج السلامة على الطرق بتـكليف من الأمم المتحدة حيث أوضحت هذه الدراسة أن برنامج السلامة في أي دولة يجب أن يطبق على شكل عدة مراحل متابعة إذ اقتـرحت تلك الدراسة أن تكون هذه البرامج مكونة من ثلاث مراحل رئيسة :

- ١ - مرحلة زيادة الوعي العام وتحـديد طبيعة المشكلة .
- ٢ - تطوير إستراتيجية عامة وخطـة تنفيذـية قابلـة للتطبيق .
- ٣ - تنفيـذ برنامج السلامة الوطني المرحـلي بحيث تكون مدة كل مرحلة خمس سنوات^(١٠) .

لقد تبنت بعض الدول الصناعية عدة مناهج ووسائل لتحقيق هدف تخفيض أعداد الحوادث المرورية والإصابات الناجمة عنها فعلى سبيل المثال في بـريطانيا وافق البرلمان على تطبيق عدد من قوانـين السير وأنظـمة وبرامـج السلـامة من أـبرزها تحـديد مستوى السـرعة ، إعداد برامج إعلامـية ضد القـيادة تحت تأثير المـسـكر ، رـبط حـزام السلـامة ، إـلزمـ رـكـاب الدـراجـات النـارـية بـلبـس

قبعة السلامة ، تطبيق نظام الفحص الدوري ، تشديد الفحص عند امتحان رخص القيادة ، تبني برنامج تخفيض عدد الحوادث بنسبة الثلث ، واستخدام برنامج النقاط للمخالفات ، تدريب إجباري لسائقى الدراجات النارية ، تحديد السرعة بمعدل ٢٠ ميلاً/ ساعة في المناطق السكنية^(٩) . ولقد ركزت الجهود في بريطانيا في الآونة الأخيرة على عدة وسائل أثبتت فعاليتها وساعدت على تخفيض أعداد الإصابات بنسبة كبيرة تعدت الهدف المرسوم لها فلقد أثبتت النشرات الإحصائية لعام ١٩٩٦ م أن أعداد حالات الوفاة انخفض بمعدل ٣٥٪ ، الإصابات الخطرة انخفضت بنسبة ٣٪ . إذا ما قورنت بالفترة بين عام ١٩٩٥ م حتى عام ١٩٨١ م بالرغم من أن معدل التنقل والحركة ازداد بما يعادل ٥٠٪^(١١) . كل هذه المؤشرات تفيد أنه يمكن عمل شيء للحيلولة من تفاقم مشكلة الحوادث المرورية .

ولقد طبقت دول أخرى برامج مشابهة ومعايير مختلفة لتحقيق أهدافها مثل اليابان ، استراليا ، السويد ، وهولندا ، فعلى سبيل المثال تبنت استراليا عدداً من السياسات والأنظمة مثل تحديد ومعالجة موقع الحوادث وجهود متكاملة لكل قطاعات الدولة بالإضافة إلى مشاركة المجتمع والقطاع الخاص ، أما الوضع في اليابان فقد تم تحسين البيئة المحيطة بالطرق ، تكيف تدريب السائق ، تدعيم الشرطة بالوسائل والتجهيزات وأجهزة التحكم بالحركة ، وتكييف الحملات الإعلامية^(٩) .

كما سعت بعض الدول لتطوير عدد من البرامج على المستوى المحلي مثل برنامج تحسين إدارة الحركة المرورية (السير) حيث يشمل هذا المفهوم إعداد خطط لمتابعة أو تحسين أداء وكفاءة شبكة الطرق الحالية دون اللجوء إلى بناء طرق إضافية . وتهدف هذه البرامج بشكل رئيس إلى تقليل الحوادث

وتسهيل عملية وصول الركاب والبضائع وتحسين انسانية الحركة المرورية وذلك بإدخال تعديلات على أجزاء من شبكة الطرق والتقطيعات أو تعديل في أنظمة السير في المدينة مثل تحديد مستوى السرعة، وتغيير اتجاه حركة السير أو تخصيص جزء من الطريق لفئة معينة من وسائل النقل مثل الحافلات أو قفل المنطقة وتخصيصها للمشاة. كما سعى عدد من الدول إلى وضع لوحات إرشادية متكاملة لمستعملي الطرق لتسهيل عملية الوصول إلى الأهداف بسهولة في المدن^(١٢, ١٣).

إن تطبيق مثل هذه الاجراءات أسهم بشكل كبير وفعال في تخفيض أعداد الحوادث وتأثيرها في معدلات التغير السنوية في عدد كبير من الدول ومدى الانخفاض والارتفاع الكبير الناتج من تطبيق بعض المعايير المختلفة. مما سبق نجد أن مثل هذه التجارب يجب أن تكون حافزاً لنا في المملكة للاستفادة منها ومن التجارب الدولية في هذا المضمار وأخذ ما يتناسب منها مع بيئتنا وثقافتنا وديننا الحنيف ليكون المواطن آمناً على نفسه وأسرته في طريقه مثل ما هو آمن في مسكنه وعمله.

٣. دور السائق

من الواضح أن عدم المعرفة التامة وقلة الخبرة بالقيادة يعدان عاملين أساسيين في وقوع الكثير من الحوادث، فيجب على السائق أن يكون مؤهلاً تأهيلاً جيداً وعلى معرفة تامة بعلامات وإشارات المرور وأن يكون لديه الخبرة والقدرة على القيادة الصحيحة وأن يتمكن من التعامل السليم مع كافة المواقف والظروف المختلفة بحكمة، لأن المشاركة أو الوقع في حادث يعذر دفع لسلوك معين. كما أنه من الضروري تقسيم وتطوير طرق الحصول

على رخصة القيادة من حين لآخر مع التشديد على المتقدمين للحصول على رخصة القيادة واختبارهم وتأهيلهم بشكل دقيق يراعي كل متطلبات السلامة مع التأكيد من إمامهم الشامل بكل أنظمة السير.

وكذلك تطبيق أنظمة وإجراءات سحب رخصة القيادة لفترة مؤقتة للذين تتكرر مخالفاتهم المرورية ، فإن تطبيق هذه الإجراءات سوف يسهم بشكل فعال في تقليل أعداد الحوادث ولقد أثبتت التجارب نجاح مثل هذه الإجراءات في البرازيل حيث قامت الجهات المسئولة برفع ومضاعفة مستوى الغرامة المالية وسحب رخصة القيادة كعقاب رادع للمخالفين . حيث وجد من تحليل النتائج أن تطبيق هذا المنهج في السنة الأولى يعد فعالاً في تقليل أعداد الحوادث وأعداد حالات الوفاة . ولقد شمل الإجراء الجديد عدة جوانب أبرزها زيادة حادة في مستوى الغرامات المرورية وتطبيق نظام الغرامات بشكل صارم وإدخال نظام النقاط التي تؤدي إلى سحب الرخصة وتطبيق نظام السرعة المحددة في المناطق السكنية . فكانت النتيجة إيجابية جداً . فلقد انخفضت أعداد الحوادث بـ ٢١٪ وأعداد حالات الوفاة في الحال بحوالي ٢٥٪ كما انخفضت أعداد حالات الطوارئ في المستشفيات بحوالي ٣٣٪ ، علما بأن حالات الوفاة في البرازيل تقدر بحوالي ٦٠٠٠ قتيل على الطرق^(١٤) .

كما خلصت دراسات أخرى إلى أن إرسال دوريات فرق رجال المرور إلى الأماكن السكنية والعمرانية والطرق السريعة بشكل مستمر ومكثف له دور فعال في تقليل مستوى الحوادث وتؤثر بشكل ملموس في خصائص الحوادث وتسهم بشكل فعال في تنظيم حركة السير أثناء وقوع الحادث^(١٥) .

وَمَا لَا شَكْ فِيهِ أَن تَطْبِيقَ بَعْضَ الْأَنْظُمَةِ لَهُ دُورٌ فِي تَقْلِيلِ الْحَوَادِثِ آثَارُهَا، فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ طَبَقَتْ دُولَةُ الْكُوَيْتِ نَظَامَ اسْتِخْدَامِ حَزَامِ السَّلَامَةِ مِنْذِ عَامِ ١٩٩٤ م، مَا أَعْطَى الْبَاحِثِينَ فَرْصَةً مَقَارِنَةً لِلآثَارِ قَبْلَ وَبَعْدِ التَّطْبِيقِ. حَيْثُ أَظَهَرَ التَّحْلِيلُ الْإِحْصَائِيُّ أَنَّ اسْتِخْدَامَ حَزَامِ السَّلَامَةِ لَهُ دُورٌ إِيجَابِيٌّ فِي تَخْفِيفِ عَدْدِ حَالَاتِ الْوَفَاءِ وَطَبِيعَةِ الْإِصَابَاتِ النَّاتِجَةِ حَيْثُ وُجِدَ أَنَّ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَخْدِمُوا الْحَزَامَ تَعرَّضُوا لِالْإِصَابَاتِ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَالْمُضْلَوْعِ^(١٦).

٤ . المركبة

تعد سلامة المركبة وصلاحيتها للاستعمال من العناصر المهمة التي تحفظ سلامة الفرد والآخرين. وتقع مسؤولية صيانة المركبة على الفرد، فهو المسئول الأول والأخير عن سلامتها وأن أي خلل يتبع عن إهمال صاحب المركبة فهو مسئول عنه مسؤولية مباشرة. فإذا كانت المركبة تخص ملكيتها مؤسسة عامة أو خاصة فإن إدارة المؤسسة وسائق المركبة مسئول عن سلامتها خاصة المركبات الخاصة بنقل الركاب أو حافلات النقل العام بالإضافة إلى أن المركبة يجب أن تفحص بكل عناء ودقة وبصفه مستمرة، وأن يخضع قطاع النقل في كثير من الدول لرقابة وأنظمة شديدة. ففي بريطانيا مثلاً تخضع معظم الحافلات لرقابة ويطلب تقديم الخدمة إصدار رخصة مصممة للتأكد من أن المركبة سليمة وأنها تراعي مواصفات معينة أو مستوى معيناً، مثل أن تكون المركبة مصنونة بطريقة سليمة وأمنة وتحفظ بشكل دوري وتخضع لصيانة دورية^(٦, ١٧).

لقد سعى عدد من الدول في تطوير وتحسين تجهيزات السلامة ومواصفات المركبة، كما قامت معظم الشركات العالمية المختصة في صناعة

المركبات بإجراء الدراسات والتجارب لتحسين أداء المركبة . وتشير بعض الدراسات في بريطانيا إلى أن تحسين مواصفات ومستوى السلامة في المركبة له دور كبير في تقليل آثار الإصابة إذ أظهرت النتائج أن نسبة إصابة السائقين المتوفين الذين أصيبوا إصابة بالغة قد انخفض بشكل ملحوظ بحوالي ٢٠٪ في السيارات الحديثة مقارنة بالسيارات قديمة الصنع^(١٨) .

١ . ٥ الطريق والبيئة العمرانية

لقد شهد العالم بصفة عامة زيادة كبيرة في نسبة التحضر والاتساع العمراني بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عدد السيارات خلال العقود الثلاثة الماضية خاصة في الدول النامية ، الأمر الذي أدى إلى اطراد في مستوى الطلب على التنقل ، ما أثر في حجم الازدحام المروري في المناطق الحضرية وازدياد كبير في أعداد الحوادث المرورية على الطرق التي لم تعد تستوعب حجم الحركة المرورية اليومية ونمطها ونوعها^(١٩) .

ولقد أسهم النمو العشوائي وعدم التنسيق والتداخل بين الأنشطة وعدم التجانس بين استعمالات الأراضي في زيادة الوضع سوءاً ما جعل المناطق الحضرية تتسم بالتداخل الكبير بين حركة المشاة وحركة المركبات خاصة مع الزيادة في التدفق السكاني من المناطق الريفية إلى معظم الأماكن الحضرية ، ما ساعد في ارتفاع الكثافة السكانية . كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة الطلب على الحركة المرورية على الطرق غير المصممة لاستيعاب هذا النمط وامتصاص هذه الكثافة العالية من الحركة التي تتسم بالمنافسة غير المنظمة بين وسائل النقل المختلفة ، ناهيك عن سوء تصميم الطرق التي تفتقر إلى التصميم السليم بالإضافة إلى عدمأخذ عنصر السلامة في الاعتبار^(٢٠) .

وتعود الحركة والتنقل في الأماكن الحضرية نوعاً ما معقدة، ويرجع ذلك إلى الازدحام وزيادة الطلب على النقل والحركة المرورية من قبل مستعمليه الطريق، حيث يحاول السائق أن يركز انتباهه إما على الإشارات المرورية الموجودة بالطريق لتسهيل حركة السير التي تواجهه نوعاً من المنافسة من قبل اللوحات الدعائية المنتشرة على امتداد الطرق أو اللوحات الإرشادية الموجودة عند التقاطعات المرورية فتجعل السائق في بعض الأحيان حائراً ومن ثم قد لا يتصرف بطريقة مناسبة^(١٢).

إن مستخدمي الطريق هم أكثر فئة تتعرض للخطر سواء أكانوا سائقين أو مشاة ونسبة الخطر هذه تختلف حسب اختلاف وسيلة التنقل. وهناك إحصاءات تؤكد أن المشاة وركاب الدراجات هم أكثر الفئات تعرضاً للخطر وأكثرهم احتمالاً للاشتراك في الحوادث المرورية كما أنهم معرضون لاحتمال حدوث جروح خطيرة أو التعرض لحوادث قد تسبب الوفاة^(١٢).

وتشير بعض الدراسات في المانيا إلى أن نسبة الحوادث في انخفاض مستمر بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤ م بحوالي ٤٧٪ إذ انخفض عدد القتلى إلى ١٠١٩٩ شخصاً عوضاً عن ٢١٦٠٠ شخص، لكن في الوقت نفسه وجد أن هناك ارتفاعاً ملمسياً في أعداد الوفيات ضمن فئة قائد الدراجات والدراجات البخارية إذ تعدد هذه الفئة والمشاة أكثر عرضة من غيرها^(٢١,٢٠).

وفي الغالب فإن التوزيع المكاني للحوادث لا يكون بشكل منتظم على الطرق، فنجد بعض الأماكن تحدث فيها حوادث أكثر من أماكن أخرى خاصة التقاطعات في الشوارع الرئيسية والأماكن المزدحمة بالمشاة حول المراكز التجارية والدوائر الحكومية والمدارس. ومن الملاحظ أن ثلثي الحوادث غالباً ما تحدث في التقاطعات خاصة إذا ما قورنت بنسبة الحوادث

التي تقع في الأماكن السكنية . ولقد لوحظ أن نسبة الحوادث تزيد لدى المسنين (أكثر من ٦٠ عاماً) عند التقطيعات الخطرة أكثر من الفئات الأخرى^(١٢) .

ولقد وجدت بعض الدراسات أن الحوادث التي تتكرر في موقع محددة يمكن أن تعالج أو تقلل نوعاً ما بعد إجراء التعديلات الهيكلية أو التصميمية للشوارع مثل تحسين الإضاءة ووضع اللوحات الإرشادية لتحسين أداء الشارع . أما الحوادث التي تحدث في أماكن متفرقة ويدخل فيها بعض المشاة وخاصة في الأماكن السكنية فيصعب حلها ولكن بوجود نوع من الثقافة والتعليم والتوجيه والوعي الإعلامي ربما يمكن تقليلها نوعاً ما^(١٢) .

ولقد خلصت بعض الدراسات السابقة إلى أن إضاءة الطرق لها دور فعال في تقليل الحوادث المرورية وإن عدم توفرها يؤثر في قدرة السائق على التركيز أثناء القيادة ، حيث يقل تركيز السائق أثناء السير في منطقة غير مضاءة ولا يمكنه رؤية الأجسام بوضوح . كما لوحظ أن معدل السرعة الخاصة بالحركة المرورية لا ترتفع إلا بعد إضاءة الطرق^(٢٢) .

٦ . حجم المشكلة الاقتصادية

إن مشكلة الحوادث المرورية لها بعد اقتصادي يجب ألا يغفل . فلقد أثبتت الدراسات والبحوث أن الخسائر المالية الناتجة من الحوادث المرورية تقدر ببالغ مالية كبيرة ، حيث يقدر معمل أبحاث الطرق في بريطانيا أن الحوادث المرورية تتلف ما يزيد على نسبة ١٪ من مجمل الإنتاج الوطني لعدد كبير من الدول خاصة الدول النامية . وتعد هذه النسبة عالية خاصة إذا ما قورنت بالوضع الاقتصادي المنخفض لهذه الدول ، ما يتطلب من هذه

الدول استيراد عربات بديلة للمركبات التالفة بالإضافة إلى قطع الغيار والمستلزمات الطبية التي تستورد من الخارج بعملة صعبة تنهك الاقتصاد الوطني لهذه الدول. وتفيد بعض الإحصاءات أن تكاليف الحوادث المرورية في دول العالم تقدر بحوالي ٢٣٠ بليون دولار سنويًا^(٢٣). كما تبلغ الخسائر المالية لدول آسيا والشرق الأوسط حوالي ٦٠ بليون دولار، أوروبا ٧٧ بليون دولار، وأمريكا الشمالية ٧٢ بليون دولار أمريكي^(٢٤). وبصفه عامة تقدر الخسائر المالية الناتجة عن الحوادث في المملكة العربية السعودية بحوالي مليار دولار أو حوالي ٣,٧٥ مليارات ريال بينما في كوريا ٥,٣ مليارات دولار وماليزيا بحوالي ٦٠٠ مليون دولار سنويًا^(٤). وتقدر تكاليف الحوادث في السويد بحوالي ١,٥ بلايين دراخمة سويدي منها ٢,٥ بلايون تعد تكاليف طبية وفائد إنتاج و ٦,٢ بلايون تلفيات وتكاليف إدارية^(٢٦). بينما تقدر تكاليف الحوادث في ألمانيا بحوالي ٣٧ بلايون مارك أو ما يعادل ٢٧ بلايون دولار أمريكي^(٢٢). كما تفيد بعض الدراسات أن تكاليف حوادث الوفاة الناتجة من الحوادث المرورية المباشرة وغير المباشرة قد ارتفعت بشكل كبير بين عامي ١٩٩٩ - ١٩٩٠ م في دراسة شملت عدداً من الدول الأوروبية والولايات المتحدة حيث شملت التكاليف عدد من الأوجه مثل الفاقد الإنتاجي وتكاليف شركات التأمين والتکاليف الطبية . وأفادت الدراسة أن منهجية احتساب التكاليف تتطور وتختلف من قطر إلى آخر^(٢٧).

وتقدر دراسات أخرى حجم الخسائر المادية الناتجة عن الحوادث في المملكة العربية السعودية بحوالي ٦ مليارات ريال في العام ويشمل هذا الرقم العالي الفاقد الإنتاجي ونفقات الخدمة الطبية ونفقات الإدارة للمرور وتلفيات المركبات والفاقد في الممتلكات^(٢٨).

١٧. طبيعة المشكلة في المملكة العربية السعودية

لقد شهد العالم بصفة عامة زيادة كبيرة في نسبة التحضر العمراني بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عدد المركبات خلال العقود الماضية خاصة في الدول النامية ، ما أدى إلى الزيادة في الطلب على التنقل وازدياد كبير في أعداد الحوادث المرورية على الطرق التي لم تعد تستوعب حجم وكثافة ونطح الحركة المرورية اليومية .

ولقد شهدت المملكة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٧٠ م طفرة اقتصادية صاحبتها زيادة كبيرة في أعداد السيارات ، فعلى سبيل المثال كان عدد المركبات المسجلة عام ١٣٩١ هـ ١٤٤ , ٧٦٨ سيارة . حيث أخذ هذا العدد في ازدياد مستمر حتى وصل إلى ٨ ملايين مرتبة مسجلة في عام ١٤٢٣ هـ . ولقد أورثت الزيادة المستمرة في أعداد السيارات على المستويين الدولي والمحلي عدة مشاكل أبرزها ارتفاع معدلاتحوادث . لقد حصدت حوادث المرور في المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية ما يزيد على مقتل ٧٥ ألف نفس وإصابة ٦٥٠ ألف شخص آخرين كل ذلك ناتج عن حدوث حوالي مليون حادث مروري اشترك فيه ما يزيد على مليوني سيارة وسائق في المملكة العربية السعودية . كما تفيد الإحصاءات أن معدل الوفيات السنوي في المملكة يتراوح ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ قتيل سنويًا وهذه الأرقام تمثل أعداد القتلى حين وقوع الحادث . بينما تقدر الجهات الطبية أن أعداد القتلى يمكن أن يصل إلىضعف بعد دخولهم المستشفيات ، نظرالشدة الإصابة . كما توضح المعلومات الإحصائية أن أعداد المخالفات المرورية في تزايد مستمر ، ولقد تجاوزت ٩ , ٧ ملايين مخالفة عام ١٤٢٣ هـ مقارنة بـ واحد مليون مخالفة عام ١٤١٣ هـ والتي ارتفعت إلى ١ , ٣ مليون مخالفة

عام ١٤٢٠ هـ و حوالي ٣ ملايين مخالفة عام ١٤٢١ هـ و ٤ , ٥ ملايين مخالفة
عام ١٤٢٢ هـ^(٣١,٣٠,٢٩).

إن هذه المؤشرات تفيد أن الحوادث المرورية في المملكة تشهد معدلات ازدياد عالية سنويًا إذ ارتفع عدد الحوادث من ١٠٠,٠٠٠ حادث عام ١٤١٣ هـ إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ حادث عام ١٤٢٢ هـ ثم انخفضت إلى ٢٢٠,٠٠٠ حادث عام ١٤٢٣ هـ، ما يدل على أن هناك حاجة شديدة إلى تحديد برامج للسلامة المرورية على الطرق للتأكد من اتخاذ القرارات السليمة . وتشير إحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة أن عدد المتوفين في المملكة عام ١٤١٥ هـ يقدرون بحوالي ٦٣٨ , ٢٧ شخصاً وإذ قورنت أعداد المتوفين من الحوادث المرورية للعام نفسه بحوالي ٣٧٨٩ شخصاً وذلك ما يعادل حوالي ١٣,٧ % من أسباب الوفاة في المملكة العربية السعودية التي سببها الحوادث المرورية^(٣٢) . كما تقدر بعض الدراسات أن معدل الوفيات الناتج عن الحوادث المرورية تقدر بقتيل في كل ساعة وأربعة مصابين في كل ساعة . كما تقدر هذه الدراسة أن الخسائر المالية الناتجة عن هذه الحوادث يتراوح بين ٧ مليارات ريال و ٤ مليارات ريال وأن معدل هذه الخسائر يقدر بحوالي ٢١ مليار ريال سعودي كل عام أي بفارق محلٍ من مجمل الإنتاج الوطني بحوالي ٧,٤ % حيث يفوق هذا الرقم المعدلات العالمية^(٣٣) .

كما توضح الإحصاءات لعام ١٤١٦ هـ أن ٩٠ % من الحوادث المرورية في المملكة كانت عبارة عن تصادم بين سيارات وأجسام ثابتة وهذا يفيد أن سائق المركبة هو السبب الرئيس للحوادث في المملكة إذ مازالت السرعة الزائدة تشكل السبب الرئيس للحوادث حيث بلغت نسبتها حوالي ٣٧ % ، وعدم التقيد بالإشارات المرورية يمثل ١٦ % من أسباب الحوادث

المرورية . كذلك تشير الإحصاءات أن إلى ٦٠٪ من السائقين المشتركين في الحوادث تراوحت أعمارهم ما بين ١٨ - ٣٩ عاماً^(٢٩) .

كما تفيد الإحصاءات أن أعمار السائقين الذين اشتراكوا في حوادث مرور وأعمارهم دون ١٨ سنة فإنهم يمثلون ٨٪ (٤٦٨ شخصاً) ولل وهلة الأولى يبدو هذا الرقم متدنياً ويرجع ذلك إلى أن السن القانونية في المملكة للحصول على رخصة قيادة هو ١٨ سنة .

ومن ثم يمكن القول إن اشتراك حوالي ٤٦٨ شخصاً في حوادث المرور عام ١٤١٣ هـ يعد مؤشراً على عدم التقيد بأنظمة المرور ونسبة الذين اشتراكوا في حوادث مرور ولا يحملون رخص قيادة تمثل ١٣٪ ، ١٩٪ من مجموع السائقين وربما يتطلب هذا الوضع تكثيف الحملات التفتيشية على الطرق لمنع مثل هذه الفئات من قيادة السيارات ومن ثم تقليل أعداد الحوادث .

ومن المؤسف أن نجد نسبة كبيرة من الذين اشتراكوا في الحوادث المرورية من المتعلمين وتمثل نسبة ١٦٪ ، ٧٦٪ مقابل ٨٤٪ من غير المتعلمين بالإضافة إلى أن نسبة الذين ارتكبوا حوادث من بين المتزوجين ٥٣٪ ، ٧٠٪ ونسبة أعلى من بين غير المتزوجين .

وتفيid الإحصاءات أن عدد المخالفات التي حدثت بالمملكة عام ١٤٢٣ هـ تقدر بحوالي ٩ ملايين مخالفة مقارنة بـ ١٨ مليون مخالفة عام ١٤١٣ هـ ، ويعد هذا الرقم عالياً جداً ويدل على عدم احترام القواعد المرورية واللامبالاة وقلة الوعي المروري . بالإضافة إلى ذلك تشير الإحصاءات إلى أن السرعة الزائدة تعد السبب الرئيس في الحوادث وتمثل نسبة ٣٤٪ من أسباب الحوادث تليها عدم التقيد بالإشارات المرورية

وتمثل نسبة ١٥٪ وهذا يعد مؤشراً آخر يدل على أن السلوك البشري من الأسباب الرئيسية المتعلقة بالحوادث المرورية . وفي دراسة سابقة وجد أن هناك سببين رئيسيين لحوادث المرور في المملكة ينبع عنهما أكثر من ٨٩٪ من الحوادث وهما السرعة الزائدة وعدم التقيد بقواعد المرور .

الحقيقة أن النظرة المستقبلية المتوقعة لمستوى أعداد الحوادث المرورية والإصابات الناتجة عنها تبدو غير مريحة حيث أوضحت إحدى الدراسات أن عدد القتلى الناتج عن الحوادث ربما يشهد ارتفاعاً مستمراً وذلك لعدة أسباب أبرزها الزيادة في مستوى الطلب على التنقل نتيجة للزيادة في عدد السكان، وزيادة النمو الاقتصادي الذي سوف يصاحبها زيادة في أعداد المركبات المسجلة . ولقد خلصت تلك الدراسة إلى أن معظم المؤشرات تدل على أن الخسائر المالية والبشرية في المستقبل سوف تكون عالية جداً، حيث إنه من المتوقع أن يرتفع عدد القتلى إلى ما يقارب ٥٥٠٠ قتيل بنهاية هذا العام ٢٠١٤هـ . وعليه فهذه المعطيات لتوّكّد ضرورة اتخاذ القرار والخطوات السليمة دون الوصول إلى هذا المستوى الحرج وغير المرغوب فيه^(٣٤) .

١.٨ برامج السلامة في المملكة العربية السعودية

شهد عدد من الدول الصناعية في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي ازدياداً ملحوظاً في أعداد الحوادث المرورية حيث تعد تلك الفترة الذروة بالنسبة لأعداد القتلى والجرحى الناتجة عن حوادث السير في عدد كبير من دول المجموعة الأوروبية . ولكن بعد تبني عدد من برامج ومعايير السلامة وخلال عدة سنوات بدأت هذه الدول تنعم بانخفاض ملحوظ في أعداد المصابين بالرغم من الزيادة المضطربة في أعداد السيارات وازدياد الطلب على التنقل .

١٠.٨. برامج تحسين أداء السائق والمركبة والطريق

لقد أشار الباحث في دراسات سابقة إلى أن المملكة العربية السعودية تبنت عدداً من المعايير السابقة للمساهمة في تقليل الحوادث المرورية مثل برنامج الفحص الدوري ، إنشاء لجنة وطنية للسلامة ، تشجيع الأبحاث العلمية وتحسين برامج تعليم القيادة ولكن الصفة السائدة لهذه المجهودات أنها محدودة وذات نطاق ضيق بالإضافة إلى كونها لم تنبثق ضمن إطار متكملاً ولم تحدد هدفاً إستراتيجياً رقمياً معيناً مرتبطاً بوقت زمني محدد ، ولم تستهدف شريحة معينة من المجتمع ، ما أثر في كفاءة هذه المعايير في التأثير في أعداد الحوادث المرورية^(٣٥) .

ومن تجارب عدد من الدول وجد أن هناك فائدة كبيرة من جراء تحديد الواقع التي تكرر فيها وقوع الحوادث المرورية وبناء قاعدة معلومات بهذا الخصوص وذلك لتحديد هذه الواقع والتعرف على أسباب الحوادث التي ربما تنتج عن عيب تصميمي للشوارع أو التقطيعات والذي يتطلب نوعاً من إعادة التصميم أو الأخذ بوسائل وقائية لتخفيض السرعة أو إزالة أي تعارض أو تداخل بين وسائل النقل وحركة المشاة .

كما يمكن تطبيق عدد من المعايير التي أثبتت عدد من الدول مدى الفائدة منها مثل تحديد ومعالجة موقع الحوادث ، تحديد السرعة في المناطق السكنية ، صراامة تطبيق الأنظمة المرورية ، تحسين البيئة المحيطة بالطرق وحركة المشاة لجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال والمعوقين بالإضافة إلى المناطق التي تحيط بالمدارس والمراکز التجارية والخدمات الاجتماعية والمناطق السكنية^(٣٥) .

كما يمكن أن يكون للجهات الحكومية المختصة التي تعامل مع الحوادث المرورية مثل إدارة المرور والبلديات دور رئيس في استخدام التقنية الحديثة من إدخال كاميرات ضبط السرعة وإدخال الأجهزة الحديثة للتحكم في حركة السير أو ما يعرف بنظام Urban Traffic Control System خاصة لما وجد من فوائد كبيرة بسبب إدخال هذه الأنظمة في التقليل من الحوادث المرورية . كما تقترح هذه الدراسة أن تقوم الجهات المسئولة - خاصة في المدن الكبيرة مثل الرياض وجدة - مثل إدارة المرور بالتعاون مع البلديات ووزارة النقل بعمل دراسة أو تقرير سنوي يبرز أهم المشاكل المرورية اليومية التي تعاني منها كل مدينة واتخاذ القرارات أو السياسات الملائمة التي تراها مناسبة لمعالجة عدد من المشاكل المحلية مثل كيفية حل مشاكل الازدحام ، الحوادث المرورية ، تطوير نظام النقل الجماعي وكيفية تدعيمه ، تطوير خدمة النقل المدرسي ، معالجة مشاكل المواقف العامة خاصة في وسط المدينة ، كيفية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وكيفية إزالة التعارض بين وسائل النقل والمشاة . في الحقيقة أن كل هذه المواضيع تعد ذات أهمية قصوى ويجب أن تناقش وتدرس بكل دقة وصراحة لتحقيق هدف الأمن والأمان للجميع .

والحقيقة أن معالجة مشكلة السلامة على الطرق لا يمكن أن تقييم وترابع وتراقب إن لم يكن هناك نظام معلومات دقيق ومتكملا عن الحوادث المرورية وخصائصها وظروف وقوعها ، ومن ثم يجب أن يكون هناك تسجيل وتوثيق رسمي عن كل حادث . حيث إن هذا المفهوم سوف يكون قاعدة للمعلومات ليس ذات أهمية على مستوى المدينة فقط ولكن على المستوى الوطني . وذلك لاستخدام مثل هذه المعلومات بكفاءة لنتمكن من معرفة كيفية وقوع الحوادث وأماكن وقوعها على شبكة الطرق وتوزيعها ، كما يتاح وجود مثل هذه المعلومات الفرصة للمؤسسات العلمية والبحثية والقائمين على ها

بالقيام بالدراسات وأن يقدموا البدائل والحلول المقترنات حول هذه المشكلة . وبناء على ذلك توصي هذه الدراسة بإنشاء مركز معلومات متتطور خاص بالحوادث المرورية بحيث يكون قاعدة أساسية ومنطلقاً لمعظم دراسات برامج السلامة على الطرق ومرجعاً للخطة الوطنية المقترنة لتقليل الحوادث المرورية بالمملكة .

ومن تجارب عدد من الدول وجد أن هناك فائدة كبيرة من جراء تحديد الواقع التي يتكرر فيها وقوع الحوادث المرورية وبناء قاعدة معلومات بهذه الخصوص وذلك لتحديد هذه الواقع والتعرف على أسباب الحوادث التي ربما تنتج عن عيب تصميمي للشوارع أو التقاطعات الذي يتطلب نوعاً من إعادة التصميم أو الأخذ بوسائل وقائية لتخفيض السرعة أو إزالة أي تعارض أو تداخل بين وسائل النقل وحركة المشاة .

١.٨.٢. برامج تعليم القيادة والتوعية وتطبيق برامج حزام الأمان

كما أنه من الضروري تأكيد أهمية إنشاء مركز أبحاث وتجارب ميدانية لمحاولة التعرف على أهم الوسائل التي يمكن أن تطبق في المملكة لرفع مستوى السلامة مع التعرف على كيفية تطوير ما هو مطبق في عدد من الدول من الأنظمة والمعايير والوسائل التي تساير الخصائص الاجتماعية والسكانية وتحديد الشرائح الاجتماعية والسكانية المستهدفة في هذه البرامج ، فعلى سبيل المثال تحديد هل مثل هذه البرامج تهدف شريحة الطلاب أو السائقين الأجانب خاصة وأن نسبة كبيرة تمثل حوالي ٥٠٪ من الذين يقومون بالاشتراك في الحوادث هم من غير السعوديين . لذا قامت المملكة بإدخال برنامج تعليم القيادة عن طريق شركات خاصة تتولى تدريب السائقين من قبل أشخاص مؤهلين حيث وجدت مثل هذه المدارس في معظم المدن

السعوية . وتشمل برامج تعلیم القيادة على الجانين النظري والتطبيقي إذ هيأت قاعات للمحاضرات وعرض البرامج التعلیمية ومواد التوعية الخاصة بالسلامة المرورية بالإضافة إلى توفير ميادين وساحات لتدريب المقدمين على القيادة عمليا مع التشديد النسبي في أنظمة استخراج رخصة القيادة . كما قامت بتکثيف الحملات الإعلامية بشكل مستمر لتشمل جميع وسائل الإعلام التي عادة ما يصاحبها حملات أمنية ميدانية مكثفة لتعقب المخالفين . كما أسهمت الدولة في تدشين برنامج الأسبوع المروري الذي يقام سنوياً وله فعاليات ومشاركات متعددة في برامج التوعية المرورية ليس فقط على مستوى المملكة بل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي . لقد أبرز عدد من الدراسات أهمية حزام الأمان وما له من دور فعال في تقليل عدد وشدة الإصابات الناتجة عن الحوادث المرورية بالإضافة إلى تقليل عدد الوفيات . لذا قامت وزارة الداخلية مؤخراً بتبني برنامج تطبيق حزام الأمان الإلزامي وذلك على عدة مراحل لما لوحظ من أهمية هذا البرنامج حيث إن التشديد على تطبيقه يعد من أهم المقومات التي تساعد على إنجاح هذا البرنامج .

٣. ٨. برنامج الفحص الدوري للمركبة

منذ عدة سنوات بدأت المملكة العربية السعودية بتجربة فريدة من نوعها في الشرق الأوسط وهي تجربة إدخال الفحص الدوري وإلزام جميع أنواع المركبات للفحص وللتتأكد من سلامته المركبات التي تسير على الطرق . ويهدف الفحص الدوري بشكل رئيس إلى توفير الحد الأدنى لسلامة المركبة وتحسين مستوى الصيانة للمركبة وكشف الأعطال مبديا قبل استفحالها والتقليل من عدد الحوادث المرورية وإطالة عمر المركبة والمحافظة على سلامتها مستخدماً الطريق .

كما تستخدم الشركة السعودية للنقل الجماعي عدة أساليب وطرق للمحافظة على سلامة المركبة بإخضاعها لبرامج صيانة شاملة من فترة إلى أخرى وفحص أجهزة التحكم (الكوابح) والإطارات للتأكد من سلامتها وتزود الحافلات بأجهزة وأنظمة حديثة مثل أنظمة امتصاص الصدمات ونظام التحكم في الكوابح والانزلاق بالإضافة لتكثيف البرامج التدريبية للسائقين والتدريب على الجوانب الفنية والسلوكية وتدريب الفنانين والميكانيكيين على مختلف أنواع الصيانة الوقائية والدورية للحافلات. كما تقوم الشركة بتطبيق برنامج إحلال الحافلات المتقدمة بحافلات جديدة لضمان الأداء العالي^(٣٦). كما أثبتت بعض الدراسات التي أجرتها شركة أرامكو السعودية أن تلف الإطارات تسبب في وقوع عدد من الحوادث لأسطول سيارات الشركة ويشكل ما نسبته ٢٥٪ من أسباب الحوادث لسيارات شركة أرامكو^(٣٧).

لقد أصبح الفحص الدوري في السنوات الأخيرة غير إلزامي لجميع المركبات إلا إذا أراد صاحب المركبة تجديد رخصة المركبة أو بيعها بالإضافة إلى أن الفحص الدوري لم يعد إلزامياً لصاحب السيارة بل هو إجراء روتيني يخضع المركبة للفحص الروتيني غير الشامل وذلك لا يعني سلامه المركبة من احتمال الوقوع أو التسبب بالحوادث المرورية.

وبصفة عامة تقدر نسبة حوادث الناتجة عن القصور في الأداء المتوقع من السيارة لعطل مفاجئ أو خلل في المركبة في الدول العربية بحوالي ١٠٪ من مجموع حوادث المرورية، بينما تبلغ نسبة حوادث الناتجة عن الغفلة أو الإهمال والخطأ البشري أكثر من ٦٧٪ ونسبة حوادث الناتجة عن القصور في التصميم الهندسي حوالي ٢٣٪^(٣٨). أن هذه الأرقام تدل دلالة مباشرة

على أن المركبة وصيانتها لهما دور كبير في التأثير في عدد الحوادث، مما يتطلب إجراء الفحص الدوري وضرورة متابعة صيانة المركبة للتأكد من أنها صالحة لقيادة .

١.٩. خصائص السائقين وسلامة المركبة في مدينة جدة

١.٩.١. مستوى الوعي المروري ومدى الالتزام بالأنظمة من قبل السائقين

قامت الدراسة بمسح ميداني لعينة من المواطنين في مدينة جدة للتعرف على سلوكيات السائق والتعرف على مدى الإلمام بالأنظمة المرورية وتلمس مستوى الوعي المروري والتعرف على بعض المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى السلامة المرورية .

لقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن الخصائص الاجتماعية للعينة من جهة نوع المهنة أن ٥٧٪ من العينة والمشمولين في الدراسة من المتخصصين إلى الجامعات والكليات المهنية ، بينما ١٩٪ موظفون حكوميون و ٢٤٪ يعملون في القطاع الخاص . كما لوحظ من التحليل أن مستوى تعلّم الذين شملتهم الدراسة : ٨٧٪ لديهم تأهيل علمي أو طالب جامعي بينما ٢٢٪ تأهيلهم دون التعلّم الجامعي . كما وجد أن ٤٥٪ متزوجون بينما ٥٥٪ غير متزوجين .

كما سئل المشمولون في الدراسة عن مدة الخبرة في القيادة فوجد أن ٢٨٪ لديهم خبرة ٥ - ٦ سنوات ، ٣٢٪ ٦ - ١٠ سنوات ، ٣١٪ ١٠ - ٢٠ سنة ، ٩٪ ٢٠ سنة فأكثر . ولقد أظهر التحليل أن ٢٥٪ تعلموا القيادة من خلال مدارس القيادة ، ٢٣٪ تعلموا بمساعدة الآخرين بينما ٥٢٪ قد تعلم ذاتيا . وفي الحقيقة أن هذه النتيجة تبرز جانباً من الخلل حيث إن حوالي ٧٥٪ من

السائقين تعلموا القيادة بطرق غير فنية أو مهنية من قبل غير متخصصين وربما يورث السائق سلوكيات ومعلومات غير صحيحة في فنون وأنظمة القيادة.

لقد شملت الاستبانة عدة نقاط عن مستوى الالتزام والإلمام بالأنظمة المرورية فوجد من التحليل أن ٨٣٪ من السائقين أجابوا بأنهم يتزمون بالأنظمة والقوانين بينما ١٧٪ قالوا إنهم لا يتزمون في بعض الأحيان. كما وجد أن ٧٨٪ يتزمن بربط الحزام بينما ٢٢٪ يستخدموه بشكل غير مستمر. أما بخصوص الالتزام بالسرعة المحددة فوجد أن ٥٩٪ يتزمون بينما ٥١٪ لا يتزمون بالسرعة المحددة.

كما أظهر التحليل الخاص بدى المعرفة التامة بالإشارات المرورية إذ وجد أن ٧٠٪ من العينة قد أجابوا بأنهم ملمون بها بينما ٣٠٪ لا يتذكرونها جيدا. ولقد سئل المشاركون في الدراسة عن معنى عدد من الإشارات والرموز المرورية فكانت النتيجة غير متوقعة حيث وجد أن ٢٥٪ فقط ملمون بشكل كامل، ٣٥٪ إلمام جزئي بينما ٤٥٪ لا يتذكرون عدداً من الإشارات المرورية. فكانت نتيجة مخيبة وغير متوقعة وقد عزا عدد منهم أن ذلك يعود لعدم المراجعة المستمرة لهذه الأنظمة وقلة برامج التوعية في وسائل الإعلام. كما سئل المشاركون في الدراسة عن مدى تعرضهم لحادث مروري كراكب أو سائق فوجد أن ٦٠٪ تعرضوا لحوادث مرورية بينما ٤٠٪ لم يتعرضوا لأي نوع من الحوادث. ولقد وجد من التحليل أن ٤١٪ من الذين تعرضوا لحوادث مرورية كانوا سائقين بينما ٥٩٪ كانوا راكباً أو مرفقين للسائق.

في الحقيقة إن تعرض عدد كبير من المشمولين في الدراسة لحوادث مرورية ربما يعود لعدة أسباب أبرزها عدم الالتزام بالأنظمة المرورية وعدم الالتزام بالسرعة القانونية وعدم الإلمام الشامل بالقواعد المرورية، ما

يستوجب على الجهات المعنية تكثيف الحملات المروية لمعاقبة المخالفين حيث أظهر عدد من الدراسات أن الحزم في تطبيق الأنظمة له مردود إيجابي ، كما أن للإعلام دوراً مهماً في التثقيف والتوعية المروية في جميع وسائل الإعلام ، ماله أثر بالغ في تقليل الحوادث . وتتضح لنا مما سبق أن هناك نسبة من السائقين لا تلتزم بعض الأنظمة وقوانين السير ، ما جعلها عرضة للوقوع أو المساهمة في الحوادث المروية لذلك فإن هناك حاجة ماسة لدراسة خصائصها وأسبابها .

١.٩.٢ خصائص السائقين العمرية

لقد أشرنا سابقاً إلى أن عمر السائق له دور كبير في التأثير في أعداد وخصائص الحوادث المروية إذ أظهر التحليل أن هناك حوالي ٧٪ من السائقين الذين اشترکوا في حوادث سير مدينة جدة تحت السن القانونية للقيادة (١٨ سنة) وتعدي هذه نسبة عالية ، ما يتطلب مزيداً من الحزم مع هذه الفئة ، بينما وجد أن ٣٠٪ من السائقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٠ سنة ، ٢٥٪ تراوح أعمارهم بين ٣١-٤٠ سنة ، ٢٪ أعمارهم بين ٤١-٥٠ سنة ، ٦٪ أعمارهم تزيد على ٥١ سنة فأكثر . وتدل هذه الإحصاءات على أن فئة الشباب أكثر فئة تسهم في الحوادث ، ما يستوجب عمل حملات إعلامية مناسبة تخص هذه الفئة مع تكثيف الحملات التفتيشية الصارمة لمعاقبة غير المباليين بالأنظمة وإدخال نظام النقاط وسحب الرخص كإجراء وقائي ورادع للمخالفين ، ولقد طبقت مثل هذه الإجراءات في بعض الدول وأثبتت نتائجها فعاليتها كما أشير سابقاً .

تصنف إدارة المرور حوادث المروية إلى ٦ أنواع كما هو موضح في جدول (١) ويعد التصادم بين مركبين أو أكثر هو النوع الأكثر حدوثاً في مدينة جدة حيث يمثل ٧٢٪ من إجمالي الحوادث المروية ويعود ذلك

لعدة أسباب أبرزها القيادة بسرعة كبيرة مع عدم ترك مسافة بين السيارات ، الوقوف المفاجئ لتحميل الركاب ، قيادة المركبة ليلاً بدون إضاءة الأنوار ، ما ينبع عدداً من الحوادث المرورية الأليمية . كما يوضح التحليل أن الخروج عن الطريق يعد ثاني أكبر نوع مسبب للحوادث ويمثل حوالي ٥٪ . بينما تتراوح أنواع الحوادث بين ٥٧٪ ، ٢٪ مثل الدهس وحوالي ٨٪ مثل التصادم بجسم ثابت . وتفيد هذه المعلومات أن معظم الحوادث يعود سببها إلى العنصر البشري بطريقة مباشرة أو أخرى ، نظراً للإهمال واللامبالاة وعدم التقيد بأنظمة السير .

الجدول رقم (١) أنواع الحوادث شهرياً لعام ١٤٢٣ هـ بمحافظة جدة

المجموع	آخرى	خروج عن الطريق	صدم جسم ثابت	تصادم	انقلاب	دهس	الشهر
٤٧٧١	١٠٧	٦٠٩	٤٥٢	٣٢٨١	٢٢٠	١٠٢	محرم
٣٥٣٠	١٣	٢٥	٣١٦	٢٧٤٧	١١٤	٨٥	صفر
٣٩٠١	٨١	٥٢٠	٢٧٨	٢٨٣٨	٦٧	١١٧	ربيع الأول
٣٦٣٣	٧٧	٢٩٦	٣١٥	٢٦٨٢	١٨٢	٨١	ربيع الثاني
٣٢٨٦	١٥٣	٢٦٣	١٢٦	٢٥٨٢	١٠٦	٥٦	جمادى الأولى
٣٧٤٨	٨٥	٤٣٦	٤٤٣	٢٥٦٣	١٤٤	٧٧	جمادى الآخرة
٤٢٩٨	١٥٦	٣٢٦	٤٢١	٣٠٣٤	٢٧٦	٨٥	رجب
٤٨٢٨	٢٢٤	٤٥٤	٣٢٢	٣٦٢١	٧٥	١٣٢	شعبان
٤٦٤٥	١١٧	٥٢٠	٢٥٧	٣٥٣٩	٩١	١٢١	رمضان
٤٠٨٩	٢٠٣	٤٢٢	٢٤١	٢٩٦٦	١٢٥	١٣٢	Shawwal
٤٠٥٣	٥١٢	١٢٧	٣٣٤	٢٨٣٢	١١٧	١٣١	ذو القعدة
٣٨٢٥	١١٤	٣٨٣	٣٥٠	٢٦٩١	١٥٤	١٣٣	ذو الحجة
٤٨٦٠٧	١٨٣٩	٤٦١١	٣٨٥٥	٣٥٣٧٦	١٦٧١	١٢٥٢	المجموع

المصدر : الإدارية العامة للمرور بمحافظة جدة ، قسم الإحصاء بشبكة السلامة بإدارة المرور ، المعلومات السنوية لعام ١٤٢٣ هـ .

١. ٩. ٣. سلوكيات السائقين

يوضح التحليل أن هناك عدة أسباب للحوادث المرورية في مدينة جدة ولكن يمثل دور العنصر البشري أو الإنسان أكبر دور يصل إلى أكثر من ٦٢٪ وذلك ناتج عن عدد من الأخطاء السلوكية مثل التوقف والدوران والتجاوز غير النظمي كما هو موضح في جدول (٢)، وتمثل هذه الأسباب الثلاثة ما نسبته ٣٣٪ من إجمالي أسباب الحوادث وتعود هذه الأسباب إلى مخالفات سلوكية من السائقين وعدم تقييد بالأنظمة المرورية. بينما تمثل السرعة الزائدة أحد أبرز وأعلى الأسباب الرئيسية المؤدية للحوادث وتمثل ٢٨,٨٨٪ وربما يعود ذلك إلى عدم الانضباط السلوكي من سائقي المركبات وعدم تواجد الدوريات الأمنية ، مما يعطي السائق الحرية في تجاوز الأنظمة^(٣٩).

المدخل رقم (٢) أعداد الحوادث حسب أسباب وقوع الحوادث شهرياً لعام ١٤٢٣ هـ بمحافظة جدة

الشهر	توقف غير نظامي	دوران غير نظامي	تجاوز غير نظامي	عدم التقيد بالإشارات	السرعة الزائدة	مخدر آخرى	المجموع
محرم	٨٧٧	٥٤٨	٤١٢	٦٢	٩١٥	٢	٤٧٧١
صفر	٥٨٣	٣٠٥	٢٦٥	٣٩	١٢٣٥	٠	٣٥٣٠
ربيع الأول	٦٣٨	٣٧٨	٣٩٢	٤٨	٨٧٥	٠	٣٩٠١
ربيع الثاني	٨١٨	٣٨٥	١٩٦	٢٧	٧٠٠	٤	٣٦٣٣
جمادى الأولى	٣٣٥	٣٧٦	٢٧١	٣٧	٨١٧	١	٣٢٨٦
جمادى الآخرة	٥٥٢	٣١١	٢٨٦	٢٠	١٢٨٨	١	٣٧٤٨
رمضان	٤٠٤	٣٤٠	٤٩٤	٢٤	١٦٨١	٠	٤٦٤٥
Shawwal	٥٨٩	٣٦٦	٣٥٠	١٨	١٠٢٨	٣	٤٠٨٩
ذو القعدة	٨٧٩	٢٩١	١٩٩	١١	٩٩٠	١	٤٠٥٣
ذو الحجة	٦١٣	٥٠٦	٢٨٧	٢٠	١١٨٣	٢	٣٨٢٥
المجموع	٧٢٦٨	٤٤٩٩	٣٩٣٣	٣٥٨	١٤٠٣٢	٢١	٤٨٦٠٧
النسبة	١٤,٩٥	٩,٢٦	٨,١٢	٠,٧٥	٢٨,٨٨	٠,٠٤	١٠٠

المصدر : الإداره العامة للمرور بمحافظة جدة ، قسم الإحصاء بشعبه السلامه بإدارة المرور ، المعلومات السنوية لعام ١٤٢٣ هـ .

كما أنسنت تصنيفات إدارة المرور أسباب الحوادث إلى عدة عوامل أخرى وتمثل حوالي ٣٨٪ من إجمالي العدد ربما يكون هذا التصنيف غير مناسب لكون هذه النسبة عالية ولا توضح نوعية الأسباب الأخرى بالتفصيل ، ما يستوجب إعادة النظر في هذا التصنيف خاصة وأنها تجاهلت دور المركبة والطريق والبيئة المحيطة وكذلك لم توضح أسباب الحوادث التي تعود لاشتراك أكثر من عنصر واحد مثل السائق والطريق ، ما يجعل وجود خلل واضح في تحليل المعلومات ومعرفة مسببات الحوادث بدقة ، وبناء على ذلك يجب عمل مزيد من التقصي والرجوع إلى بعض التقارير الخاصة بالحوادث والتحدث للمسؤولين لمعرفة مرتباهم في ذلك .

لقد وجد أن هناك دوراً مهماً للمركبة والطريق والتدخل بين حركة المشاة والمركبات ، ما يتضح عنه عدد من حوادث الدهس ، ولقد أدرجت معظم هذه الأسباب تحت بند الأسباب الأخرى . ولقد أظهر الرجوع إلى ملفات الحوادث أن دور المركبة كسبب في الحوادث يمثل حوالي ٩٪ من إجمالي الحوادث وذلك ناتج إما عن خلل في الكوابح وانفجار الإطارات أو تعطل مصابيح المركبة . كما وجد من التحليل أن للطريق والبيئة المحيطة دوراً فعالاً وإن كان لا يتجاوز ١٢٪ من أسباب الحوادث وذلك ناتج عن عدة أسباب أبرزها عدم وضوح الرؤية وعدم توفر الإضاءة في الطريق في الليل ، وجود أعمال حفريات ، عدم صيانة الطريق ، عدم وجود أنظمة للتحكم بحركة السير عند بعض التقاطعات ، تعطل الإشارات المرورية ، التداخل بين حركة المشاة والمركبات خاصة عند المدارس ، الأسواق التجارية والخدمات العامة ، وعدم صيانة أرصفة المشاة .

١. ٩. ٤. تصنیف وأعداد الحوادث

وُجِدَ من تحليل المعلومات الإحصائية الخاصة بنوع الحوادث التي ترتكب من قبل السائقين في محافظة جدة بناءً على تصنیف الحوادث حسب شدتها أن هناك ٤٥٥٩٩ حادث تلفيات بسيط ، ٢٧٢٢ حادث إصابات و٢٨٦ حادث وفاة نتج عنه إصابة ٤٠٩٤ شخصاً ووفاة ٣٢٥ شخصاً، أي أن معدل عدد الحوادث اليومي حوالي ١٣٥ حادث سير ينبع عن إصابة ١١,٣٧ شخصاً ووفاة ما يقرب من شخص واحد يومياً في محافظة جدة . انظر جدول (٣) لمزيد من التفاصيل .

الجدول رقم (٣) أنواع الحوادث المرورية ونوع الإصابة في مدينة جدة لعام ١٤٢٣ هـ

نتائج الحوادث			نوع الحادث						النوع
متوفي	مصاب	سليم	النسبة	الإجمالي	وفيات	إصابات	تلفيات	التقسيم الإداري	
٨٧	١٠٢٥	٧٣٨	٣٧,٥١	١٨٢٣٦	٧٦	٧٧٥	١٧٣٨٥	شرق جدة	
٦٣	١٢٠٩	٧٤٨	٢٥,٩١	١٢٦١٣	٥٥	٧٦٢	١١٧٩٦	شمال وغرب جدة	
٦٠	٧١٦	٦٠٩	٢٢,١٠	١٠٧١٩	٥٨	٥٤٢	١٠١١٩	وسط جدة	
١١٥	١١٤٤	٦٥٢	١٤,٤٨	٧٠٣٩	٩٧	٦٤٣	٦٢٩٩	جنوب جدة	
٣٢٥	٤٠٩٤	٢٧٤٧	١٠٠	٤٨٦٠٧	٢٨٦	٢٧٢٢	٤٥٥٩٩	المجموع	

المصدر: الدراسة معتمدة على معلومات مقدمة من إدارة مرور محافظة جدة

ولقد أطلعت الدراسة على عدد من التقارير الشهرية الإحصائية الصادرة عن إدارة المرور الخاصة بمحافظة جدة عن شهر رجب ورمضان عام ١٤٢٤ هـ حيث وجد أن أعداد الحوادث قد ارتفعت بشكل ملحوظ في عام ١٤٢٤ هـ فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الحوادث في شهر رمضان إلى ٦١٨٥ حادثاً مقارنة بـ ٤٦٤٥ حادثاً أي بزيادة ١٤٪ مقارنة بعام ١٤٢٣ هـ للفترة نفسها . كما تفيد الإحصاءات أن عدد المخالفات المرورية التي ترصد

في المدينة بما يعادل ٢٠٠ ألف مخالفة شهرية أي ما يعادل أكثر من مليوني مخالفة سنوية، كما تفيد التقارير أن معدل تكلفة التسويات المالية المنتهية من شركات التأمين تتراوح ما بين ٥ - ٢ مليون ريال شهرياً في مدينة جدة وهذه تمثل التكاليف المباشرة فقط^(٤٠).

١.٩.٥ دور المركبة

لقد أوضحنا سابقاً أنه لا توجد إحصاءات منشورة عن نتائج الفحص الفني الدوري للمركبات لمعرفة مدى كفاءة المركبات العاملة في محافظة جدة فلقد استعنا بإدارة الفحص الدوري وقد تم تزويدنا بمعلومات شهرية لمدة ستة أشهر بين الفترة من جمادى الأولى إلى شهر شوال عام ١٤٢٣هـ، حيث زود الباحث بمعلومات عن عدد المركبات المفحوصة التي اجتازت أو لم تجتاز الفحص الفني في تلك الفترة. حيث وجد من التحليل أن عدد المركبات التي فحصت خلال تلك الفترة ٧٧٤٧٦ مركبة اجتاز منها الفحص في المحاولة الأولى ٢٤٢٤٤ مركبة فقط ويمثل هذا العدد حوالي ٣١٪ من إجمالي المركبات المفحوصة، بينما فشلت ٥٣٢٣٢ مركبة وتتمثل ٧٪ من إجمالي المركبات. وتعد هذه نسبة عالية بكل المعايير تعكس مدى سلامة المركبات ومدى إهمال السائقين في صيانة ومتابعة الصيانة بشكل مستمر^(٤١).

كما يفيد التحليل أن ٧١٪ من مجموع المركبات الخاصة المتقدمة للفحص قد فشلت في اجتياز الفحص وكذلك ٦٥٪ من سيارات النقل العام، بينما ٧٦٪ مركبات النقل الخاص، ٦٩٪ من سيارات الأجرة العامة، ٧٨٪ من الحافلات العامة، ٨٢٪ من الحافلات الخاصة لم تجتاز الفحص الدوري من أول محاولة خلال شهر جمادى الآخرة لعام ١٤٢٣هـ. وفي

الحقيقة تعد هذه النتائج مذهبة وفي الوقت نفسه تعكس واقع السلامة المرورية على الطرق التي بدورها تعد متدنية مقارنة بعدد من الدول المتقدمة، ما يتطلب مزيداً من الجهد والبرامج لرفع مستوىها.

كما أظهر التحليل الخاص بعينة نتائج الفحص الدوري للمركبات التي تحيط الفحص الفني أن أسباب فشل المركبات متفاوتة أبرزها مركبات لم تحيط الفحص السفلي للمركبة وتمثل ٣٢٥٪ مثل فحص نظام التعليق والتوجيه، نظام الوقود والتوصيلات الكهربائية ونقاط تثبيت المحرك، ٣١٩٪ بسبب غاز العادم، ٧١٥٪ بسبب المكابح، ٧٢١٪ انحراف العجلات، ٦١٢٪ الفحص الخارجي، ٦٪ بسبب عطل الأنوار الأمامية.

١٠. خصائص الطرق والبيئة العمرانية في مدينة جدة

اعتمد هذا الجزء من الدراسة على المعلومات المقدمة من قسم الإحصاء بشعبية السلامة في إدارة مرور محافظة جدة حيث أفادت المعلومات المقدمة أن الحوادث المرورية في مدينة جدة بلغت ٤٨٦٠٧ حادث مروري خلال عام ١٤٢٣هـ (٣٩) أي أن هناك حادث سير واحد لكل ٥٩ شخصاً يسكنون في مدينة جدة.

كما وجد من التحليل أن ٦٧٠٪ من الحوادث المرورية حدثت داخل المدينة بينما ٤٢٩٪ حدثت خارج النطاق العمراني للمدينة. في الحقيقة تعد الحركة والتنقل داخل المدن أو في الأماكن الحضرية نوعاً ما معقدة ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها ارتفاع مستوى الازدحام المروري ونمط الحركة المرورية، النسيج العمراني، تصميم الشوارع والتقاطعات، نوع الأنشطة والخدمات الموجودة في البيئة المحيطة، وزيادة الطلب على التنقل من قبل

السكان والزائرين عاماً بعد عام ، نظراً للنمو السكاني والاتساع العمراني في المدينة . حيث يحاول السائق قدر جهده أن يركز انتباذه على الإشارات المرورية واللوحات الإرشادية الموجودة عند التقاطعات المرورية أو على امتداد الطرق لتنظيم حركة السير التي تواجه في بعض الأحيان منافسة من قبل اللوحات الدعائية المنشورة على امتداد الطرق والشوارع الرئيسة التي بدورها تجعل السائق في بعض الأحيان يفقد تركيزه ومن ثم قد لا يتصرف بطريقة مناسبة فـ تجعله يتورط أو يسهم في حادث مروري فلذلك نجد أن عدد ونسبة الحوادث التي تحدث داخل المدينة أكثر من خارجها .

١٠.١ خصائص شبكة الطرق

تعد مدينة جدة من المدن الرئيسية في المملكة وهي ذات بعد اقتصادي وصناعي وسياسي على المستويين الوطني والإقليمي في منطقة الخليج ، كما تشهد معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي وازدياداً مستمراً في النمو السكاني نتج عنه ارتفاع حجم الطلب على التنقل حيث يقدر عدد الرحلات اليومية التي يقوم بها السكان بحوالي ٦ ملايين رحلة يومياً (٩٢ مليون شخص × ٢٠ رحلة / يوم / شخص) معظمها ٩٢٪ تستخدم المركبة الخاصة فيها كوسيلة نقل رئيسية مع غياب نظام نقل عام فعال ، ما أورث المدينة عدداً من المشاكل المرورية أبرزها الازدحام المروري بحيث أصبحت شبكة الطرق الحالية خاصة المحاور الرئيسية منها عاجزة عن استيعاب الحركة المرورية خاصة خلال ساعات الذروة . فعلى سبيل المثال كان عدد المركبات التي استخدمت طريق المدينة ١٤٦٦٣ مركبة / يوم عام ١٤١٧هـ ارتفع إلى حوالي ١٥٤٤١ مركبة / يوم عام ١٤٢٣هـ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٩٦٩١٢ مركبة / يوم عام ١٤٣٠هـ وأن هذا الرقم مرتفع ولا يتلاءم مع الطاقة الاستيعابية لهذا الطريق ^(٤٢) .

تملك مدينة جدة شبكة طرق واسعة تغطي معظم أجزائها ومزودة بعدد من الجسور ونظم التحكم بالحركة . ومن خلال التصنيف الوظيفي لشبكة الطرق نجد أن مدينة جدة مخدومة بشبكة طرق يبلغ إجمالي طولها ٥٦٣,٥ كم وتميز بوصلات ذات طاقة استيعابية عالية ، وتبلغ إجمالي أطوال الطرق السريعة ١٠٢ كم ، وإجمالي أطوال الطرق الشريانية ٣٠١ كم ، وإجمالي أطوال الطرق التجميعية ٥,١٦٠ كم . وقد بلغ عدد أجهزة الإشارات المرورية بالتقاطعات والميادين ١٧٣ جهاز تحكم وتعمل في ١٨٠ تقاطعاً . ولقد حرصت أمانة المدينة على تطوير الشبكة بشكل مستمر وعمل بعض الدراسات لتفهم مشاكل الحركة المرورية ، أبرزها إعادة تصميم معظم التقاطعات الرئيسية ، ما أسهم في تحسين أداء الشبكة وتقليل زمن الرحلة . لكن التوقعات المستقبلية تشير إلى احتمال وجود كارثة مرورية مالم تتخذ إجراءات رادعة وفعالة لتفعيل دور النقل العام .

١ . ١٠ . ٢ . م الواقع الحوادث وعلاقتها المكانية بالأنشطة

تقسم إدارة المرور في محافظة جدة المدينة إلى أربعة مناطق إدارية وإحصائية هي شمال وغرب جدة ، شرق جدة ، وسط جدة ، وجنوب منطقة جدة . ولقد وجد من تحليل المعلومات أن ٣٧,٥١٪ من الحوادث تقع في منطقة شرق المدينة بينما ٢٥,٩١٪ من الحوادث تقع في منطقة شمال وغرب جدة ، ١٤,٤٨٪ تقع وسط المدينة بينما ٢٢,١٠٪ تقع جنوب جدة كما هو موضح في جدول (٣) . ويعود الاختلاف والتباين في أعداد الحوادث بين المناطق لعدة أسباب أبرزها نمط وحجم الحركة المرورية ، نوعية الأنشطة ، وسائل النقل المستخدمة ، خصائص مستخدمي الطرق ، مستوى جودة الخدمات في المناطق ، أعداد وكتافة السكان ، استخدامات الأرضي ،

تصميم شبكة الطرق والتقاطعات . فعلى سبيل المثال إن كثرة الحوادث بشرق جدة ربما يعود إلى وجود عدد من الأنشطة التجارية حول منطقة شرق الخط السريع (الطريق الدائري) الذي يعد أحد المحاور الرئيسية للحركة والتنقل بين شمال وجنوب المدينة ، بالإضافة إلى كونه محوراً رئيساً للربط بين مدينة مكة والمدينة المنورة ومحوراً رئيساً لنقل الركاب والبضائع بين الأنشطة التجارية والخدمات مثل المطار ، الميناء البحري ، المنطقة الصناعية ، الاستاد الرياضي ، جامعة الملك عبد العزيز ومنطقة المستودعات ، حيث تتوفر هذه الأنشطة بشكل فعال في زيادة أعداد الحوادث كما يعد أحد المحاور الرئيسية التي تشهد حركة مرورية عالية الكثافة .

كما أوضح تحليل المعلومات أن الحوادث المرورية التي تقع جنوب مدينة جدة من ناحية عدد الوفيات هي أكثر عدداً حيث بلغت أعداد الحوادث ٩٧ حادث وفاة نتج عنه وفاة ١١٥ شخصاً ويمثل هذا العدد حوالي ٣٥٪ من أعداد القتلى نتيجة الإصابة وأن جميع هذه الحالات سجلت خارج المنطقة العمرانية ، وربما يعود ذلك إلى وجود عدد كبير من الأنشطة التجارية والصناعية في هذه المنطقة والمرتبطة بحركة ونقل البضائع والمواد بالشاحنات والمركبات الثقيلة التي بدورها تزيد من الضحايا البشرية .

إن مستخدمي الطرق سواء أكانوا سائقين وركاباً أم مشاة هم أكثر فئة تتعرض للخطر ونسبة الخطر تختلف باختلاف وسيلة التنقل ، فإن هناك عدداً من الدراسات تؤكد أن المشاة وركاب الدراجات من أكثر الفئات التي تتعرض للخطر كما أنهم معرضون لاحتمال حدوث جروح خطيرة أو التعرض لحوادث تسبب الوفاة ، فعلى سبيل المثال حدث في عام ١٤٢٠هـ ٢٥٩١ حادث دهس للمشاة في منطقة مكة المكرمة بينما توضح

الإحصاءات أن عدد حوادث الدهس في مدينة جدة ١٢٥٢ حادثاً عام ١٤٢٣ هـ.

وفي الغالب أن التوزيع المكاني للحوادث لا يكون بشكل منتظم على الطرق فنجد بعض الأماكن تحدث فيها حوادث أكثر من أماكن أخرى خاصة عند التقاطعات في الشوارع الرئيسية والأماكن المزدحمة بالمشاة وحول المراكز التجارية والدوائر الحكومية والمدارس .

لقد وجدت بعض الدراسات أن الحوادث التي تتكرر في موقع محددة يمكن أن تعالج أو تقلل نوعاً ما بعد إجراء التعديلات الهيكلية أو التصميمية للشوارع مثل تحسين الإضاءة، وضع اللوحات الإرشادية لتحسين أداء الشارع. أما الحوادث التي تحدث في أماكن متفرقة ويدخل فيها المشاة وخاصة في الأماكن السكنية فيصعب حلها ولكن بوجود نوع من التقييف والتعليق والإعلامي ربما يمكن تقليلها نوعاً ما^(١٢).

إن التطرق إلى هذا العنصر وهو دور الطريق في الحوادث المرورية يجب أن يأخذ بالاعتبار مكان أو نقطة حدوث الحادث ، فإذا تكرر حدوثه في منطقة معينة فمعنى ذلك أن هناك دلالة على وجود خلل في تصميم الشارع أو التقاطع . ويجب أن نشير هنا إلى أن المعلومات الخاصة بالتوزيع المكاني للحوادث في المملكة تعد إحدى المشكلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال ومن ثم فإن الافتقار إلى هذه المعلومات لا يجعل التعامل مع الحوادث المرورية يتم بنظرة شمولية .

لقد تطورت التقنية في مجال رصد التوزيع المكاني للحوادث المرورية باستخدام نظم المعلومات المكانية GIS . ومثل هذه الطرق تجعل المعلومات الخاصة بأماكن وقوع الحوادث في متناول كل من الباحثين و الجهات

المسئولة . ولقد طبقت عدد من الدول بعض البرامج والخطط لمعالجة الأماكن الخطيرة مثل معالجة منطقة محددة ومعينة تتكرر فيها الحوادث في موقع واحد ، عمل مخطط عام لمنطقة محددة تتكرر فيها الحوادث المتشابهة أو معالجة مسار معين تتكرر فيه الحوادث ب معدل مرتفع .

إن تطبيق مثل هذه البرامج يتطلب تجميع قدر كافٍ من المعلومات عن عدد الحوادث المرورية ومكان حدوثها وأنواعها بالإضافة إلى ضرورة وجود خرائط توضح المكان الجغرافي لموقع حدوثها . كما يجب أن يعطي نوعاً من العناية لتصنيف جسامه الحادث وحجم الخسائر الناتجة عنه سواء أكانت بشرية أم ممتلكات ، ولكن للأسف لا توجد معلومات أو خرائط بشكل دقيق وشامل .

ملاشك فيه أن هناك رغبة لدى أمانة وإدارة المرور في محافظة جدة في تقليل الحوادث المرورية ومعالجة الأماكن الخطيرة وذلك بتطبيق المعايير الهندسية والتصميمية للمواقع الخطيرة . لذا فقد قامت الدراسة بجمع بعض المعلومات الخاصة بالمواقع التي تتكرر فيها الحوادث خاصة الحوادث الخطيرة من إدارة المرور بمدينة جدة وقد تم حصرها في تسعة مواقع أو تقاطعات رئيسية يتكرر فيها وقوع الحوادث بشكل مستمر على مدار العام . كما قامت الدراسة بتحديد موقع وأعداد الحوادث على خريطة مدينة جدة كما هو موضح في شكل (١) بالإضافة إلى تحديد الشوارع الرئيسية التي تتكرر على امتدادها عدد من الحوادث فيها وذلك بهدف تحديد طبيعة المشكلة كما هو موضح في شكل (٢) .

يجب أن نشير إلى أهمية التنسيق والتكميل بين الجهات الحكومية المسئولة عن تشغيل وصيانة الطرق لتفادي إهدار الموارد فعلى سبيل المثال

لإدارة المرور دور مهم وهو تنظيم ورفع كفاءة الحركة المرورية وتحقيق السلامة وتأكيد إلزام العامة بتطبيق أنظمة السير بكل حزم لتفادي الأخطار الناتجة عن سوء استخدام الطريق وتقديم المعلومات عن مشاكل الحركة وموقع الحوادث وإعداد التقارير الإحصائية والفنية والميدانية الخاصة بالحركة بشكل مستمر وفعال ، بينما يأتي دور البلديات أو الأمانات في بناء وصيانة الطرق لتفادي تلف هذه الطرق وتحسين أدائها وإجراء بعض التعديلات المطلوبة في حالة وجود مشاكل ميدانية أو عيوب تصميمية لرفع مستوى السلامة ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى .

١ . ٣ . التخطيط الجيد لشبكة الطرق ومراعاة استعمالات الأراضي

إن نمط الحركة المرورية يتأثر بدرجة كبيرة ورئيسية بالتوزيع المكاني للأنشطة والخدمات وعلاقتها بالمناطق السكنية ، ما يدل على أهمية التخطيط الجيد لاستعمالات الأراضي التي يجب أن تخصص بطريقة مدرورة لتلافي الآثار السلبية مثل عدم التجانس بين الأنشطة والقدرة على التحكم في توزيع نقاط الجذب أو مولدات الحركة المرورية مع الأخذ بالاعتبار اللامركزية في توزيع الأنشطة لتسهيل عملية الوصول مع التقليل بقدر الإمكان من الحاجة إلى التنقل ، ما يتطلب تطبيقا صارما لمخططات استعمالات الأراضي وتوزيع الأنشطة على المحاور الملائمة لهذه الأنشطة وتصميم شبكة الطرق بما يضمن فعالية التدرج الهرمي للطرق أن يتقاطع كل طريق بالدرجة نفسها أو الدرجة التي أعلى منه ، ويجب ألا يكون هناك نوع من التداخل بين حركة المشاة والمركبات .

من الضروري جدا تطبيق هذه المعايير في مدينة جدة لرفع مستوى السلامة حيث مورست عدد من التجاوزات في الماضي من ناحية تطبيق

المعايير التخطيطية التي يصعب حصرها في هذه الدراسة ، ما نتج عنه عدد من المشاكل المرورية مثل الازدحام وازدياد معدلات الحوادث . فعلى سبيل المثال إعطاء تصاريح البناء لبعض الأنشطة التجارية والخدمية مثل المستشفيات والمساجد والمطاعم على الطرق الرئيسية من غير توفير موافق للمركبات أو عدم مراعاة الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق ، ما يعوق الحركة والتسبب في حوادث المرورية . ولقد استحدثت من عدة سنوات إدارة للنقل لدى أمانة مدينة جدة لتقييم أثر المشاريع على حركة السير ، وأصبحت تقديم دراسة مرورية شاملة مطلباً أساسياً لمنح رخص البناء .

الخلاصة

تعد الحوادث المرورية أحد أبرز المشاكل التي تواجهها المناطق الحضرية ، ولقد أثبتت الدراسات السابقة أن العنصر البشري يعد المسئول الأول عن حوادث الطرق وهو يمثل بين ٦٤ - ٩٥٪ من مجموع أسباب الحوادث في عدد من دول العالم . وذلك ناتج إما عن خطأ أو سلوك بشري يتأثر بعده عناصر أهمها عمر الفرد وثقافته وخبرته في القيادة وحالته الاجتماعية ونضجه الفكري . ونظراً لازدياد أعداد الحوادث فلقد سعت عدد من الدول بتطبيق برامج وتنظيمات للحلولة من تفاقم المشكلة وتطبيق عدد من السياسات والإجراءات مثل سحب رخصة القيادة لفترة مؤقتة للذين تتكرر مخالفاتهم ورفع ومصاغفة مستوى الغرامات المالية ، ما أسهم بشكل فعال في تقليل عدد الحوادث والإصابات الناتجة عنها .

كما أوضحت الدراسة أن حوادث المرور في المملكة تقتل ما لا يقل عن ٤٠٠٠ شخص وهي تعادل حوالي ١٣٪ من أسباب الوفاة وتصيب حوالي ٣٠٠٠٠ شخص كل عام وأن هناك أكثر من مليون مخالفة مرورية

ترتكب كل عام. لذا قامت المملكة العربية السعودية بتطوير عدد من برامج السلامة وتطبيق عدد من الإجراءات مثل إدخال مدارس تعلى م القيادة، وتطبيق نظام حزام السلامة ، وبرنامج الفحص الدوري ، وحملات إعلامية مكثفة ، وأسبوع المرور وتكثيف الحملات المرورية التي تهدف إلى تعقب المخالفين . ولكن الصفة العامة لهذه المجهودات أنها محدودة وذات نطاق ضيق ولم تنبثق ضمن إطار شامل ولم تحدد هدفاً إستراتيجياً واضحاً، ما أثر في كفاءتها ولذا نجد أن النتيجة محدودة للغاية .

كما وجدت الدراسة أن عدد الحوادث التي وقعت في مدينة جدة حوالي ٤٨٦٠٧ حادث مرورية عام ١٤٢٣هـ، ٦٪٧٠ حصلت داخل المدينة بينما ٤٪٢٩ خارج النطاق العمراني ، وصنفت ٤٥٥٩٩ حادث تلفيات ، ٢٧٢٢ حادث إصابات ، ٢٨٦ حادث وفاة ونتج عنها إصابة ٤٠٩٤ شخصاً ووفاة ٣٢٥ شخصاً في الحال. كما وجد أن ٦٥٪ من السائقين أعمارهم أقل من ٤٠ سنة ، ٦٢٪ من أسباب الحوادث يعود إلى سلوك وإهمال السائق ، كما وجد التصادم بين مركبتين أو أكثر يمثل ٧٨٪ من إجمالي أسباب الحوادث .

كما وجدت الدراسة من المسح الميداني للسائقين ٨٣٪ بأنهم يلتزمون بالأنظمة المرورية بينما ١٧٪ لا يلتزمون ، ٦٠٪ تعرضوا لحوادث كسائلين أو ركاب ، كما وجد أن ٢٥٪ من المشمولين في الدراسة ملمون بشكل كامل بمفهوم الإشارات المرورية ٣٥٪ إلما جزئي بينما ٤٥٪ لا يتذكرون معنى عدد من الإشارات المرورية .

كما وجدت الدراسة من نتائج الفحص الدوري للمركبات أن ٣٪ من المركبات اجتازت الفحص من المرة الأولى بينما ٧٪ ٦٨٪ اجتازت من المرة الثانية . ولقد أظهر التحليل المكاني لواقع الحوادث أن ٥١٪ من

الحوادث تقع شرق مدينة جدة، ٩١٪ ٢٥٪ شمال وغرب جدة، ١٠٪ وسط المدينة، ٤٨٪ تقع جنوب جدة، بينما أكثر حوادث الوفيات تقع في منطقة جنوب مدينة جدة، نظراً لوجود الشاحنات الخاصة بنقل البضائع.

التوصيات

١ - ضرورة تكثيف الحملات التفتيشية على مدار الساعة وعمل نقاط مراقبة للسرعة مع تكثيف الحملات الإعلامية للمساندة توضح أبعاد هذه الحملات والطلب من المواطنين التقيد بالنظام لتحقيق المصلحة العامة .

٢ - تحديد وتبني أهداف وإستراتيجيات واضحة بالنسبة لكيفية التقليل من الحوادث المرورية تدريجياً على مستوى المملكة بصفة عامة ومستوى مدينة جدة بصفة خاصة ، بالإضافة إلى تحديد وقت زمني ومراجعة دورية لهذه الأهداف لتفادي القصور والعوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف .

٣ - تفتقد معظم مدن المملكة إلى تحديد سياسات وبرامج واضحة خاصة بقطاع النقل وكيفية حل مشاكله على المدى القصير والبعيد ضمن برامج خاصة للنظر في كيفية تحسين الحركة والسلامة المرورية .

٤ - يجب تعليم وضع لوحتات تحديد السرعة ولوحتات الإرشادية على الطرق مع مراعاة تكرارها لإشعار السائق بضرورة الالتزام بها .

٥ - استخدام الأسس التخطيطية كأداة للتحكم وتنظيم التنمية العمرانية وتحديد سياسة واضحة لاستعمالات الأراضي لتفادي المشاكل المرورية المستقبلية .

- ٦ - الأخذ بالمعايير الهندسية لتحسين مستوى سلامة الطرق وتقليل الازدحام المروري وتسخير التقنية مثل برامج النقل الذكي للتنسيق بين الإشارات الضوئية .
- ٧ - تخصيص بعض المناطق لحركة المشاة فقط لمنع التداخل بين حركة المركبات والمشاة لتفادي حالات الدهس للمشاة .
- ٨ - ضرورة تأكيد أهمية رصد مواقع الحوادث مكانيًا مع النظر في إمكانية استخدام نظم المعلومات المكانية لحفظ المعلومات وتحديثها .
- ٩ - دراسة الواقع التي تكرر فيها حوادث لتلافي الخطأ التصميمي مع مراعاة عنصر وضوح الرؤيا وجود الإضاءة الكافية .

المراجع

- (1) World Bank, Road safety: a lethal problem in the third world. The urban Edge, 14(5), Jun.1990.
- (2) World Bank, The World Bank Atlas: 25th Edition. WASHINGTON D.C. international Bank for, Reconstruction and Development
- (3) G. D. Jacob_s and M.Alktib, Transport Research Laboratory ,Ross Silcock Limited The Development of Action plans and programs ,the United Nations (Asia Region) Escape. Bangkok. Thailand .This Program Present Urban Transport Conference 98,DUBI 12-24JUN 1998
- (4) Jacobs G D. Road Safety in Developing World. 5th Annual Public Health Forum ,London School of Hygiene and Tropical Medicin,4 -7 April 1995 .
- (5)السيف عبد الجليل ، الشريبي زكرياً وأحمد ملأنيل أمين. بحث دراسة أسباب ارتفاع نسبة إصابات حوادث المرور في كل من منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ووسائل تلافيها . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا الرياض . ١٤١١ هـ.
- (6) McCorry Brain and Murray Will. Reducing Commercial vehicle Road Accident Cost. International-Journal of Physical-Distribution and Logistics Management. 1993 ,vol.23,no. 4,pp.35-41.
- (7)Murray Asa , Decreasing Number of Young License Holder and Reduced Number of Accidents A Description of Trend in Sweden, Accident Analysis & Prevention, volume 35,Issue 4,july 2003,pp521-526.
- (8) Barbone Fabio A E. Risk Factors for Fatal Road Traffic Accidents in Udine, Italy.volum 34,Issue 1,January 2002,pp.71-84
- (9)Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) Targeted Road Safety Programs. HMSOAG, FRANC, 1994.

- (10)M. AL-KATIB, Road Accident data Systems , Urban Transport .98Conferanc, 21-24jun1998,Dubai.
- (11)The Department of Environment, Road Accidents. Great Britain, 1996 the Casual TSO
Publication HMSO, August, 1997.
- (12)Department Of Transport and Road, Traffic In Urban Areas ,The Institution of Highway and Transportation, UK ,Crown Print ,1987.
- (13)Transport and Road research laboratory and Overseas Development Administration .Towards Safer Roads In Developing Countries; A Guide For Planners And Engineers, First Edition 1991,Ross Silcock Partnership, England UK 1991.
- (14)Poli Luize F et al, Increases in Fines and Driver License Withdrawal Have Effectively Reduce Immediate Deaths from Trama on Brazilian Road:first-year report on new traffic code.Injury, Volume 32,Issue 2, March 2001,pp,91-94.
- (15)Sohn so Young, Quality Function Deployment Applied to Local Traffic Accident Reduction. Accident Analysis & Prevention ,volumn 31,Issue 6,Noveber 1999, pp.751-761
- (16)Koushki Parvize Bustanb A,Mohamod A . and Karatama Nabil ,Impact of Safety Belt use On Road Accident Injury and Injury Type In Kuwait, Accident Analysis & Prevention, volume 35 Issue 2 ,march 2003 ,pp 237-241.
- (17)Storie ,V. J., Involvement of Goods Vehicles and Public Service Vehicles in Motorway Accident, Report RR 256 , Transport and Road Research Laboratory, Crotherne,Berkshire,1984.
- (18) Broughton Jermy,The Benefit of improved Car Secondary Safety , Accident Analysis & Prevention . volume 35 ,issue 4 ,July 2003 ,pp.527-535.

(١٩) فرمان عبد السلام . تخطيط المدن وحوادث المرور . واقع الندوة الوطنية لسلامة المرور . ص ٣٢٥-٣٣٩ . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا ١٤١٤ هـ الرياض .

(20) Hans-Juergen Froboese. Road Safety and Statistics Development in Federal Republic of Germany 1970-1984. Internationales-Verkehrswesen, 1986, vol.38,no.1,pp,19-22.

(21) Gotthilf Metzner ,Fechnuer Gerd and Brinkmann Bernd. Unrecorded Case Based on Faital Road Accident Statistics. Comparison between 1979-1984. .Internationales-Verkehrswesen, 1992, vol.44,no.1/2,pp,25-29.

(22) Assum J E et al.Risk Copensation :the Case of Road Lighting. Accident Analysis & Prevention, Volume 31,Issue 5, September 1999,pp.545-553.

(23) G.D Jacob_s and c. J Baguley, Toward strategy for improving road Safety in Developing countries. , intentional Seminar on Road Safety, BRTA, Dhaka, Bangladesh Oct. 1995.

(24) G. D. Jacob_s, Road Safety in the Developing world, overseas center, Transport Research Laboratory, intentional Seminar on Road Safety, BRTA, Dhaka, Bangladesh Oct. 1995.

(25) G.D Jacob_s and c J palmer, Road Safety in the Emerging nations. Inter Traffic Middle Este,96 Safety Symposium Dubai: 24-25 Nov. 1996.

(26) Lindqvist Kent S and Hakan Brodin .One-Year Economic Consequences of Accidents in Swedish Municipality. Accid. Anal and prev. vol.28.no2,pp. 209-219.1996.

(27) Trawen Anne .Marastea A Pia and Perssona Ulf B. International Comparison of A Fatal Causality of Road Accidents in 1990 and 1999,Accident Analysis & Prevention, volume 34,Issue 3 ,may 2002 ,pp. 32332.

- (٢٨) السيف عبد الحليل . فن قيادة المركبة بين المعرفة والتطبيق . الرياض ، مطبع الإشاع التجاريه ١٤٠٢ هـ .
- (٢٩) الإداره العامة للمرور ، النشرة الإحصائيه لعام ١٤٢٣ هـ . وزارة الداخلية الأمن العام . ١٤٢٣ هـ .
- (٣٠) الإداره العامة للمرور ، النشرة الإحصائيه لعام ١٤١٣ هـ . وزارة الداخلية الأمن العام . ١٤١٣ هـ .
- (٣١) الإداره العامة للمرور ، النشرة الإحصائيه لعام ١٤٠٠ هـ . وزارة الداخلية الأمن العام . ١٤٠٠ هـ .
- (٣٢) مصلحة الإحصاءات العامة ، الكتاب الإحصائي السنوي - وزارة التخطيط ، العدد الحادي والثلاثون ١٤١٥ هـ .
- (٣٣) على الغامدي ، الأسباب والأثار لحوادث المرور في المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية - الرياض ٢٣-٢٠ شعبان ١٤١٨ هـ .
- (٣٤) عبد الرحيم الظهراني ، توظيف بعض النماذج الرياضية على إحصائيات حوادث المرورية في المملكة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - العلوم الهندسية م ١٠ ، ع ٢ ، ص ١٢ - ٣ ١٤١٨ هـ - م ١٩٩٨ .
- (٣٥) عبد العال جمال عبد المحسن ، نحو إستراتيجية وطنية لتقليل حوادث المرورية ، سجل المؤتمر الوطني للسلامة المرورية ٢٠ - ٢٣ شعبان ١٤١٨ هـ ، الرياض .

- (٣٦) العوهلي عبد العزيز ، آراء و خواطر الإجراءات والوسائل التي يطبقها النقل الجماعي . واقع الندوة الوطنية لسلامة المرور . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا ١٤١٤ - ١٨ شوال ١٤١٥ هـ الرياض .
- (٣٧) الصغير أحمد ، تلف الإطارات في المملكة العربية السعودية ، تجربة أرامكو السعودية . واقع الندوة الوطنية لسلامة المرور . ص ٥٤٣ - ٥٥٩ . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا ١٤١٤ - ١٨ شوال ١٤١٥ هـ الرياض .
- (٣٨) المجدوب محمد عبد الله . سلامة المرور بالمملكة ودور البحث العلمي . واقع الندوة الوطنية لسلامة المرور . ص ٥٩٥ - ٥٦٩ . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا ١٤١٤ - ١٨ شوال ١٤١٥ هـ الرياض .
- (٣٩) الإدارة العامة للمرور ، أعداد الحوادث المرورية بمحافظة جدة ، قسم الإحصاء بـشعبة السلامة في إدارة مرور محافظة جدة ، المعلومات السنوية لعام ١٤٢٣ هـ .
- (٤٠) الإدارة العامة للمرور ، أعداد الحوادث المرورية بمحافظة جدة ، قسم الإحصاء بـشعبة السلامة في إدارة مرور محافظة جدة ، المعلومات الشهرية - رجب ، شعبان ، رمضان لعام ١٤٢٤ هـ .
- (٤١) الإدارة العامة للمرور ، نتائج خاصة بالفحص الدوري ، قسم الفحص الدوري بمحافظة جدة ، معلومات إحصائية للفترة جمادى الأولى شوال عام ١٤٢٣ هـ .
- (٤٢) أمانة مدينة جدة ، تقرير خاص بنتائج مشروع دراسة تحسين الحركة المرورية بمدينة جدة ، قسم تخطيط وهندسة النقل والمرور ، الإدارة العامة للتخطيط العمراني ، السبت ٦ صفر ١٤١٧ هـ .

أنظمة تحديد موقع الحوادث المرورية وقاعدة المعلومات

المهندس . عبد العزيز عبد المحسن الغنام

١ . الخطة الإستراتيجية للسلامة المرورية في مدينة الرياض

المقدمة

أصبحت حوادث المرور وما ينجم عنها من وفيات وإصابات أحد أهم مشكلات العصر الحديث ، فالحوادث المرورية اليوم تتصدر قائمة أسباب الوفيات والإصابات الخطيرة في بعض دول العالم ، وبشكل خاص بين دول الشرق الأوسط ، التي أصبحت تعاني من آثار خسائرها الفادحة التي تشمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية وأخرى تتعلق بالمشكلات المرورية والبيئة .

فبالإضافة إلى ما تخلفه الحوادث المرورية من مأس اجتماعية ، فهي أيضاً تمثل تكاليف وأعباء من الناحية الاقتصادية ، إذ تُكلّف دول العالم النامية بين ٢ إلى ٤٪ من إجمالي الناتج القومي سنويًا . إضافة إلى أن الخسائر البشرية التي تخلفها الحوادث المرورية ترتبط عكسياً بالنمو الحضري وتقدم المجتمعات ، خاصة أن الغالبية العظمى من ضحايا الحوادث المرورية هم من فئة الشباب والعناصر المنتجة في المجتمع .

وقد أدركت العديد من الدول أهمية السلامة المرورية والعلاقة المتبادلة بين السلامة المرورية والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، ووضعت الخطط والإجراءات والاحتياطات التي تهدف إلى رفع مستوى السلامة المرورية والحد من خسائرها الاقتصادية والبشرية والتخفيف من آثارها وأضرارها . حيث يتم تخصيص ميزانيات مستقلة لخطط ومشاريع السلامة المرورية التي تشمل إجراء الدراسات وتنفيذ أعمال التحسينات الهندسية ومعالجة موقع الحوادث الخطيرة والطوارئ والتوعية والتعليم وغيرها . فعلى سبيل المثال

تنفق بريطانيا حوالي ٥ , ٢ مليار جنيه إسترليني سنويًا (١٥ مليار ريال) على نشاطات ومشاريع السلامة المرورية ، من أجل تحقيق خططها وأهدافها في تخفيض مستوى الحوادث المرورية والحد من آثارها السلبية ، الأمر الذي أدى إلى تخفيض عدد الحوادث المرورية في بريطانيا بنسبة ٣٠٪ خلال عشر سنوات فقط .

ومنطقة الرياض شأنها شأن مناطق المملكة الأخرى التي تعاني من ارتفاع نسبة حوادث المرورية ، فخلال السنوات الماضية شهدت مدينة الرياض نسبة كبيرة من أعداد حوادث الطرق صاحبها زيادة في عدد حالات الوفيات والإصابات . وأصبحت تمثل أحد أهم القضايا والمشكلات المتنامية التي تواجه سكان مدينة الرياض بما تخلفه من خسائر اجتماعية واقتصادية وماس إنسانية كبيرة تسببها هذه الحوادث للمتضررين وذويهم .

من هذا المنطلق قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإعداد دراسة إستراتيجية حول السلامة المرورية في مدينة الرياض ، وتم إقرارها من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها الثاني لعام ١٤٢٤هـ المنعقد برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ، التي أيضاً أقرت تشكيل لجنة عليا للسلامة المرورية في مدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، وعضوية كل من سمو أمين منطقة الرياض ، معالي رئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي ، عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة ، وكيل وزارة النقل ، وكيل وزارة التربية والتعليم ، وكيل وزارة الصحة ، وكيل وزارة الثقافة والإعلام ، وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، ومدير شرطة منطقة الرياض ، ومدير مرور منطقة الرياض .

وكان الهدف من تشكيل اللجنة العليا للسلامة المرورية في مدينة الرياض هو متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للسلامة المرورية في مدينة الرياض وضمان التنسيق الكامل بين الجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بتنفيذ إستراتيجية السلامة المرورية بمدينة الرياض ، سعياً إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية . كما أن من ضمن أهداف اللجنة الإشراف على الخطة الخمسية التنفيذية لـإستراتيجية التي تشتمل على مهام جميع الجهات . وقد تم مؤخراً إقرار الخطة التنفيذية لعام ١٤٢٥ هـ، التي تمثل العام الأول من الخطة الخمسية الشاملة للسلامة المرورية .

وقد اشتملت الخطة التنفيذية على أهداف إستراتيجية لتقليل حالات الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق خلال العشر سنوات القادمة ، وتضمنت المهام الرئيسية للجهات المعنية بالسلامة في المدينة ، وخططه التنفيذية خمسية محددة بها الفترة الزمنية لتنفيذ المهام من قبل جميع الجهات ذات العلاقة ، وتركز على الأعمال والإصلاحات الالازمة لتحقيق الأهداف المحددة ، حيث تم على سبيل المثال تأسيس نظام حديث لجمع وتحليل معلومات الحوادث المرورية ، وذلك من أجل توفير كافة المعلومات الالازمة عن الحوادث المرورية ، وقد تم نتيجة لذلك بناء أول خريطة حوادث مرورية لمدينة الرياض ، أسهمت في التعرف على الطرق والتقاطعات التي تشهد أكبر عدد من الحوادث المميتة ، أو التي ينتج عنها إصابات خطيرة . وببدأ فعلياً من قبل كل من أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل ، وضع برنامج لمعالجة هذه الواقع ، وتم إنجاز بعضها الأمر الذي أسهم في اختفاء الحوادث من الطرق والتقاطعات التي تم علاجها .

١.١ عناصر الخطة الإستراتيجية للسلامة المرورية

وحيث ان السلامة المرورية هي قضية متعددة المحاور وتعتمد على مستوى أداء الجهات الرئيسية المعنية بالسلامة المرورية في المدينة فقد تم تحديد أبرز العناصر الرئيسية للخطة الإستراتيجية التي تشمل ما يلي :

أولاًً : قطاع إدارة السلامة المرورية والتنسيق بين الجهات من أجل متابعة وتقدير سير العمل في تطبيق الخطة الإستراتيجية للسلامة .

ثانياً : قطاع هندسة المرور ، ويشمل تنسيق عمليات تحسين شبكة الطرق بالمدينة وتحديد ومعالجة الموضع الخطرة والواقع التي تكثر فيها الحوادث بالمدينة،

ثالثاً : التعليم والتوعية (وتشمل تدريب واختبار القيادة) وتحسين مواد تعليم السلامة المرورية، وطرق التدريس بالمدارس ، وكذلك تطوير الرسائل الإعلامية الموجهة للجمهور .

رابعاً : تطبيق أنظمة المرور ، ومن ضمنها قيام مرور منطقة الرياض بتكونين وحدة خاصة بقضايا ضبط وتطبيق مخالفات السرعة الزائدة، وتحسين المعدات والأجهزة الحالية وكذلك الأساليب والتقنيات المستخدمة ، ورفع مستوى التدريب وإدخال التحسينات اللازمة عليه .

خامساً : سلامه المركبات وأهمية تطبيق حملات الالتزام بالفحص الدوري مع تأكيد أهمية زيادة مراكز الفحص الدوري بالمدينة .

سادساً : الإسعاف والعناية الطبية ورفع مستوى الخدمات المقدمة في هذا المجال .

سابعاً: البحوث والتقييم وأهميتها تكمن في تقييم آثار أعمال التحسينات التي قامت بها الجهات المعنية على وضع السلامة المرورية في المدينة.

١. ١. العام الأول من الإستراتيجية

يعد العام الأول من الإستراتيجية بمثابة مرحلة التأسيس ، من حيث إجراء الدراسات المتخصصة وبناء قواعد البيانات من قبل جميع الجهات ذات العلاقة ، وكان من أبرز المهام في هذه الرحلة ، تكوين وحدات متخصصة للسلامة المرورية في كل من الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وأمانة منطقة الرياض ووزارة التربية والتعليم ، وبأيادي تكوين هذه الوحدات كجزء أساسي من عملية إدارة وتنفيذ مشاريع السلامة المرورية في هذه الجهات ، وكذلك متابعة وتقييم سير العمل في تطبيق الخطة الإستراتيجية للسلامة . كما قام مرور منطقة الرياض بإعداد وتكوين وحدة خاصة لمكافحة السرعة في مرور منطقة الرياض . إضافة إلى ما تقوم به أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل من دراسات هندسية متفرقة مثل معالجة الطرق والتقاطعات الخطرة في المدينة .

وقد قامت إدارة مرور منطقة الرياض بالتنسيق مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، بتغيير البرنامج المستخدم لمعلومات الحوادث ببرنامج حديث ومتخصص في تحليل معلومات الحوادث المرورية في المدينة يعتمد على إحداثيات المواقع الجغرافية (GPS) في تحديد موقع الحوادث وربطها بالخرائط الرقمية الأساسية لمدينة الرياض التي أنتجتها الهيئة . بحيث يقوم مرور منطقة الرياض بإدارة هذا النظام وتوفير نتائجه لجميع القطاعات المعنية . كما قامت وزارة الثقافة والإعلام بالتنسيق مع وزارة الشؤون الإسلامية ووزارة التربية والتعليم ومرور منطقة الرياض وجمعية الهلال الأحمر بوضع معايير لتطوير الرسائل الإعلامية .

وكان من أبرز ما تم انجازه في هذا العام ما يلي :

١- تأسيس نظام حديث لجمع وتحليل معلومات الحوادث المرورية ، يوفر كافة المعلومات الالزمة عن الحوادث المرورية ، ويعتمد على إحداثيات الواقع الجغرافية (GPS) في تحديد موقع الحوادث وربطها بالخريطة الرقمية الأساسية لمدينة الرياض .

٢- بناء أول خريطة حوادث مرورية لمدينة الرياض ، أسهمت في التعرف على الطرق والتقطيعات التي تشهد أكبر عدد من الحوادث المميتة ، أو التي يتبع عنها إصابات خطيرة . وكذلك التعرف على الأسباب الرئيسية للحوادث ، والفئات العمرية . ويتم حالياً إدارة هذا النظام من قبل مرور منطقة الرياض وتوفير نتائجه لجميع القطاعات المعنية (الشكل ١) .

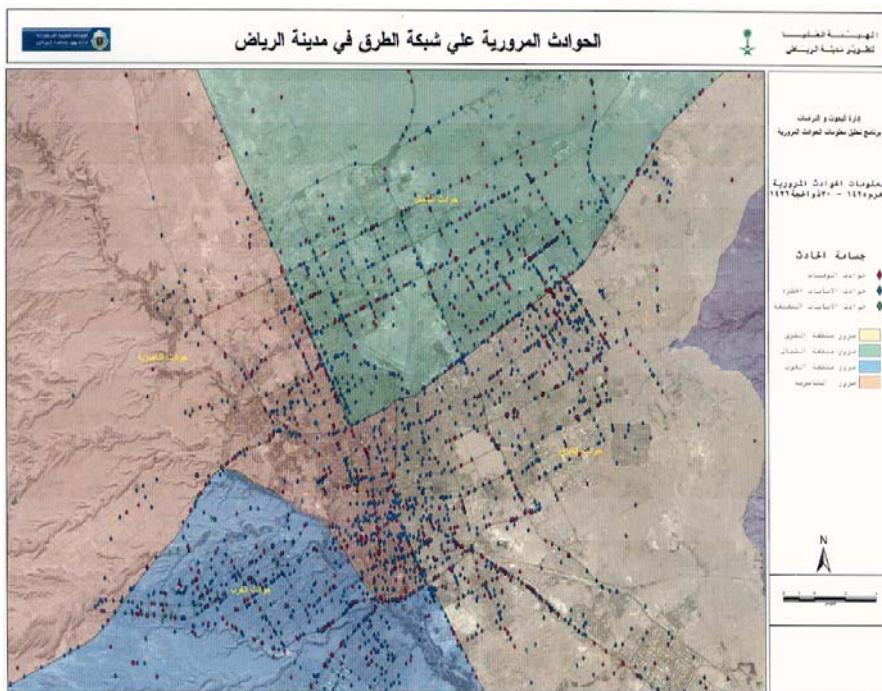
٣- البدء في معالجة الواقع الخطرة ، منها على سبيل المثال ، أحد التقطيعات الخطرة على طريق الخرج بالقرب من مصنع الجبس الذي شهد عدداً كبيراً من حوادث الوفيات في عام ١٤٢٤ هـ ، وصل إلى حوالي ٨ حالات ، وقد تمت إعادة تأهيل هذا التقطاع لتنخفض بإذن الله إلى حالي وفاة فقط في عام ١٤٢٦ هـ .

٤- إعادة تأهيل أكتاف الطوارئ على الطرق الدائرية للمدينة ، التي كانت تتسبب في عدد من الحوادث الخطرة والمميتة ، كما تم إعادة أعمال العلامات الأرضية .

٥- البدء في عمليات تطبيق ضبط السرعة في بعض الشوارع الرئيسية بالمدينة ، مثل الجزء الجنوبي للطريق الدائري الغربي وطريق التخصصي باتجاه الشمال ، وتوزيع نقاط الضبط الثابتة على طريق الملك عبدالله .

٦- وضع معايير خاصة بتطوير الرسائل الإعلامية ورفع مستوى الوعي المروري .

الشكل رقم (١) خريطة الحوادث المرورية في مدينة الرياض



١٠.٢. العام الثاني من الإستراتيجية

حيث إنه قد تم إنجاز معظم المهام المنوطة بالجهات ذات العلاقة في العام الأول من الخطة التنفيذية ، فقد وجهت اللجنة العليا كافة الجهات بالبدء بالمهام المدرجة في العام الثاني من الخطة ١٤٢٦هـ. وقد تتمثل العام الثاني من الإستراتيجية بعدد من المشاريع التنفيذية والحلول العملية للعديد من المشاكل المتعلقة بالسلامة المرورية في مدينة الرياض . حيث إن قاعدة معلومات الحوادث المرورية الحديثة ، وإنماج خريطة الحوادث المرورية في مدينة الرياض مكنت من تحديد الطرق والواقع التي تتركز فيها الحوادث المرورية .

١. ٣. إصلاح الواقع الخطرة في المدينة

مكنت قاعدة معلومات حوادث المرورية، وإنتاج خريطة حوادث المرورية في مدينة الرياض من تحديد الطرق والواقع التي تتركز فيها حوادث المرورية، وقد قامت أمانة منطقة الرياض ووزارة النقل بوضع جدول تنفيذي لتنسيق عمليات معالجة هذه الواقع وضمان تزويدها بكافة عوامل السلامة المرورية. وفيما يلي استعراض لبعض المشاريع التنفيذية التي تم تنفيذها:

أ- مشروع تخفيف حوادث المرورية في الأحياء السكنية عن طريق تنفيذ إجراءات تهدئة حركة المرور داخل الأحياء.

ب- دراسة تطوير نظام الحد من حوادث الانزلاق على شبكة طرق مدينة الرياض.

ج- مشاريع مخططات إدارة المرور الشامل لمناطق محددة بمدينة الرياض.

د- مشروع تحسين مستوى السلامة المرورية عند المساجد والجوامع

هـ- مشروع تحسين مستوى السلامة المرورية عند المدارس بمدينة الرياض.

و- مشروع دراسة تحديد السرعات على الطرق والشوارع بمدينة الرياض.

ز- تحسين تقاطعات طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح التي تكثر فيها حوادث المرورية، بتحويلها إلى دوارات. مما كان له دور كبير وملحوظ في تخفيض عدد حوادث المرورية. وتشمل تقاطع طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح مع الطرق التالية: طريق الملك عبدالله وطريق الإمام عبدالله بن سعود بن عبدالعزيز وطريق الشيخ عيسى ابن سلمان آل خليفة وطريق الأمير بندر بن عبدالعزيز.

١.٤. تطوير غرفة عمليات جمعية الهلال الأحمر بمنطقة الرياض

قامت جمعية الهلال الأحمر بمنطقة الرياض بتطوير غرفة العمليات بالمدينة لرفع مستوى الخدمات الإسعافية ، باستخدام الخريطة الرقمية الموحدة لمدينة الرياض التي أنتجتها الهيئة ، ما كان له دور كبير في تقليل صر زمان الاستجابة وسرعة الوصول إلى مكان الحادث . ويعتمد هذا النظام في الوصول إلى مكان البلاغ باستخدام الخرائط الرقمية المطورة المزودة بأسماء الأحياء والشوارع والمعالم في مدينة الرياض وآلية البحث عن الموقع ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النظام يمكن من تتبع سيارات الإسعاف المزودة بأجهزة إحداثيات الواقع الجغرافية即 GPS .

١.٥. تقويم آثار وأعباء ضحايا الطرق على عاتق النظام الطبي

قامت وزارة الصحة بإجراء دراسة تقويم آثار وأعباء ضحايا الطرق على عاتق النظام الطبي بمدينة الرياض . توضح تكاليف الخدمات المقدمة إلى المصابين في المستشفيات والمراكز الطبية المختلفة في مدينة الرياض ، وتحديد حجم المشكلة من ناحية إشغال أسرة المستشفيات خلال مراحل العلاج والتأهيل . وسوف تفيد هذه المعلومات في قضايا عدة من أبرزها ما يتعلق بمعرفة نسبة الإنفاق على مشاريع السلامة المرورية بالمقارنة مع الأعباء الاقتصادية للحوادث المرورية ، وتحديد أولويات القطاع الصحي في التعامل مع قضية السلامة المرورية ، بالإضافة إلى استفادة قطاع التأمين من هذه المعلومات .

١.٦. ترسیخ السلامة المرورية في المقررات الدراسية

تقوم وزارة التربية والتعليم بالعمل على وضع إستراتيجية لرفع مستوى السلامة المرورية وترسيخها من خلال المقررات الدراسية . مما سيكون له

بالغ الأثر في رفع مستوى السلامة المرورية في الخطط القصيرة والطويلة الأجل ، وترسيخ مفهوم الوعي والإدراك المروري لدى أجيال اليوم والمستقبل .

١.٧. خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض

بدأ تنفيذ خطة تطبيق الأنظمة المرورية في مدينة الرياض ، التي وضعتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع مرور منطقة الرياض .

يأتي مشروع ضبط الأنظمة المرورية في مدينة الرياض كأحد المشاريع المشتركة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومرور منطقة الرياض ، التي تركز على مكافحة أبرز مسببات الحوادث المرورية المميتة ، التي تم تحديدها من خلال تحليل دقيق لـ ١٥٠ , ٠٠٠ حادث في مدينة الرياض عام ١٤٢٤هـ . التي يتم تنفيذها ضمن الخطة الخمسية لإستراتيجية السلامة المرورية في مدينة الرياض ، وضمن المهام المدرجة لخطة عمل عام ١٤٢٦ - ١٤٢٧هـ . وقد تم اعتماد هذه الإستراتيجية في الاجتماع الرابع للجنة العليا للسلامة المرورية في مدينة الرياض لعام ١٤٢٦هـ . وكان الهدف من هذه الإستراتيجية تطوير إستراتيجية شاملة لتطبيق الأنظمة المرورية في المدينة ، وفرض الأنظمة المرورية بشكل مستمر .

وتتضمن الإستراتيجية أهم المخالفات المرورية التي تتسبب في الحوادث الخطيرة مثل السرعة وقطع الإشارة والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق والقيادة بتهور وعدم الالتزام بحزام الأمان . ولذلك فقد تم وضع تنفيذ إستراتيجية ضبط الأنظمة المرورية في المدينة من خلال أربع مراحل ، لضمان تأهيل القائمين بهذه العمليات والتدرج في تطبيق الأنظمة حسب أنواع المخالفات ، وحسب الأهمية ولذلك فقد تم البدء في ضبط مخالفات السرعة

ثم قطع الإشارة فالانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق حتى يتم تطبيق الأنظمة على جميع أشكال المخالفات المرورية .

تم في المرحلة الأولى من المشروع ، بتقييم الوضع الراهن للمخالفات المرورية وتحليل بيانات برنامج الحوادث المرورية ، و العمليات والآليات المتبعة لتطبيق النظام المروري في المدينة ، كما تم في هذه المرحلة وضع الأسس الرئيسية لتنظيم عمليات تطبيق الأنظمة المرورية وتحديد الخطوات والآليات المناسبة .

في المرحلة الثانية من المشروع ، بدأت عمليات التدريب على ضبط مخالفات السرعة ، وتطبيق تجاري في الواقع التي تكثر فيها حوادث المرورية جراء السرعة ، مثل الجزء الجنوبي للطريق الدائري الغربي وطريق الملك عبدالله وطريق التخصصي وغيرها ، حيث تم وضع نقاط ثابتة لمراقبة تجاوز السرعة في هذه الطرق . وتنفيذ الخطط الفعالة لعمليات الضبط المروري من حيث مكان الحملة ووقت ومدة تنفيذها وتغيير أماكنها ، بهدف خلق الشعور بوجود المرور في أي مكان وفي أي وقت ،

كما تم في هذه المرحلة تدريب أفراد المرور على عمليات ضبط السرعة من خلال مركبات المرور المتحركة ويتم تنفيذ هذه البرامج من خلال التطبيق العملي على مدار اليوم ، بمعدل ٢٥ حملة يومية

بجري العمل حالياً على تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع ، التي تركز على مخالفات قطع الإشارة وحزام الأمان والانحراف المفاجئ بين مسارات الطرق ، كما تم هذا العام تحديد أحد أحدث الآليات والتجهيزات التقنية الحديثة المخصصة لتنظيم عمليات تطبيق الأنظمة المرورية وضبط المخالفات المرورية ، ليتم استخدامها خلال عام ١٤٢٧ هـ ..

المرحلة الثالثة بالإضافة إلى استمرار حملات السرعة، بدأ في هذه المرحلة تطبيق مخالفات قطع الإشارة وحزام الأمان، وهي المرحلة الثالثة من تطبيق الخطة وقد بدأ العمل في منطقة شرق الرياض بتقسيمها إلى مناطق ضبط مروري وتحديد فرق عمل لكل منطقة، وتدريب أفراد المرور في منطقة الشرق على التعامل مع هذه القضايا، ثم بداخل الأ أيام الماضية تعميم هذا الإجراء على بقية أجزاء المدينة لتصل المواقع التي يتم فيها ضبط مخالفات قطع الإشارة إلى ٢٠ حملة، يتم زيادتها خلال الفترة القادمة.

المرحلة الرابعة سيتم الاستمرار في عمليات ضبط السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء وغيرها من المخالفات المرورية، غير أن هذه المرحلة سوف تشهد استخدام أحد التكنولوجيات في مجال أنظمة المراقبة المرورية، وبشكل خاص استخدام الكاميرات الرقمية المتحركة لضبط السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء والقيادة بتهاون بين مسارات الطرق.

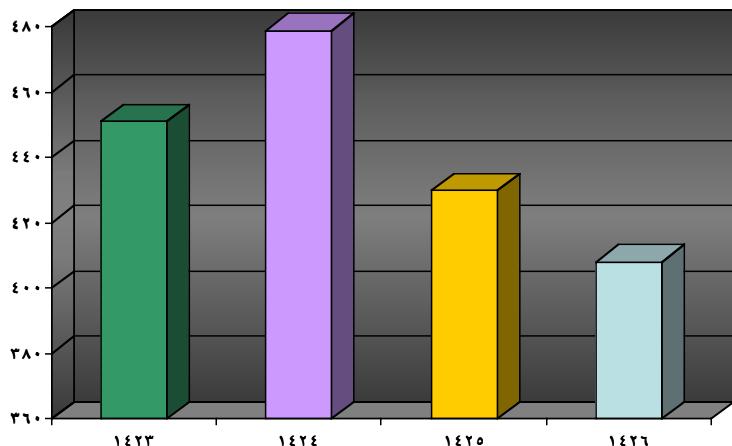
الخلاصة، أنه وخلال هذه الفترة القصيرة من عمر الإستراتيجية تحقق ولله الحمد نتائج ملموسة من خلال انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطيرة في المدينة، حيث إن هذا العام شهد انخفاضاً ملحوظاً في عدد الوفيات عن الأعوام السابقة حيث بلغ إجمالي عدد الوفيات في مدينة الرياض لعام ١٤٢٦هـ ٤٠٨ حالة وفاة بمتوسط ٣٤ حالة وفاة في الشهر. ويعود هذا الرقم أقل من عدد الوفيات في العامين السابقين له حيث بلغ متوسط الوفيات لعامي ١٤٢٦هـ و ١٤٢٥هـ حوالي ٣٨ حالة وفاة شهرياً، وبالنسبة للإصابات الخطيرة فقد انخفضت ولله الحمد ليصل متوسط الإصابات الخطيرة بنهاية عام ١٤٢٦ إلى حوالي ١٢٣ إصابة في الشهر، وبالمقارنة مع متوسط الإصابات الخطيرة لعامي ١٤٢٦هـ و ١٤٢٥هـ نجد أنها كانت تصل إلى ١٢٩ إصابة في الشهر.

ومن المتوقع إن شاء الله أن يستمر انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطيرة عاماً بعد عام بالتزامن مع إنجاز المهام المقررة في الخطة التنفيذية الخمسية للجهات المعنية بالسلامة المرورية، وسوف تتحقق إن شاء الله الأهداف الإستراتيجية حال الانتهاء من الخطة الخمسية المقررة.

١٢. نتائج تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية

تحققـت بفضل الله نتائج ملموسة ظهرت من خلال انخفاض معدل الوفيات والإصابات الخطيرة في المدينة، حيث إن هذا العام شهد انخفاضاً ملحوظاً في عدد الوفيات عن الأعوام السابقة، إذ بلغ إجمالي عدد الوفيات في مدينة الرياض لعام ١٤٢٦ هـ ٤٠٨ حالة وفاة. ويعود هذا الرقم أقل من عدد الوفيات في العامين السابقين له حيث بلغ عدد الوفيات في عام ١٤٢٤ هـ ٤٧٩ حالة وفاة، وفي عام ١٤٢٥ هـ ٤٣٠ حالة. (الشكل ٢ الجدول ١).

الشكل رقم (٢) حوادث الوفيات في الفترة ١٤٢٣ - ١٤٢٦ هـ

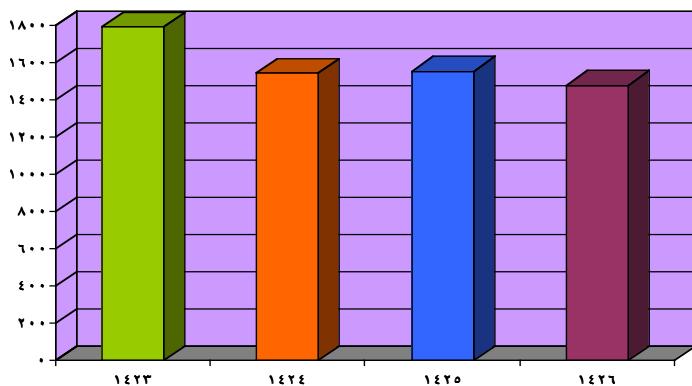


الجدول رقم (١)
لأعداد الشهرية للمتوفين خلال الأعوام الثلاثة الماضية

الشهر	العام الهجري	١٤٢٣	١٤٢٤	١٤٢٥	١٤٢٦
محرم		٢٧	٤٨	٢٠	٢٥
صفر		٣٣	٣٧	٣٥	٤٧
ربيع الأول		٣٩	٣٣	٣٢	٤٩
ربيع الثاني		٥٢	٣٢	٣١	٢٩
جمادى الأولى		٣٠	٣٦	٤١	٢٨
جمادى الآخرة		٥٦	٢٨	٣٦	٢٤
رجب		٣٩	٤	٤٦	٣٨
شعبان		٤٥	٥٤	٤٦	٣٣
رمضان		٤١	٥١	٤٧	٤١
Shawwal		٣٢	٢٤	٣٩	٣٠
ذو القعدة		٣٢	٤٩	٣٠	٣٤
ذو الحجة		٢٥	٤٠	٢٧	٣٠
المجموع		٤٥١	٤٧٩	٤٣٠	٤٠٨

كما انخفضت حوادث الإصابات الخطيرة ولله الحمد، حيث بلغ إجمالي عدد حوادث الإصابات في مدينة الرياض لعام ١٤٨١ هـ ١٤٢٦ حالة. ويعود هذا الرقم أقل من عدد حوادث الإصابات في العامين السابقين له حيث بلغ عدد الإصابات في عام ١٤٢٤ هـ ١٥٤٦ حالة، وفي عام ١٤٢٥ هـ ١٥٥٥ حالة (الشكل ٣ الجدول ٢).

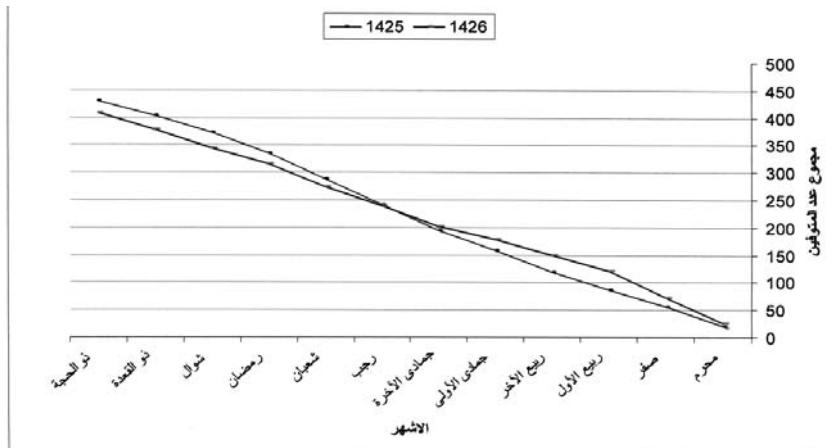
الشكل رقم (٣) حوادث الإصابات الخطيرة في الفترة ١٤٢٣ - ١٤٢٦ هـ



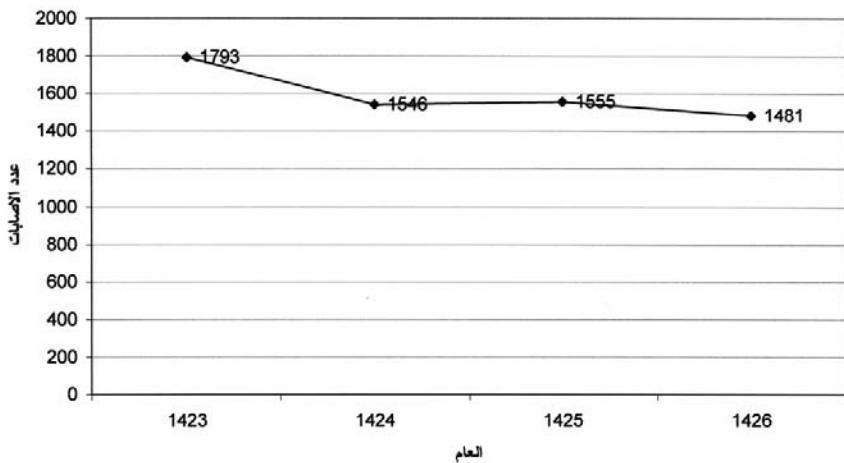
الجدول رقم (٢) الأعداد الشهرية للإصابات الخطيرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية

الشهر	العام الهجري ١٤٢٦	العام الهجري ١٤٢٥	العام الهجري ١٤٢٤	العام الهجري ١٤٢٣
محرم	١٢٩	٥٢	١٤٤	١٥١
صفر	٢٧٨	١٨٤	٣٢٥	٢٩٩
ربيع الأول	٤٠٣	٣١٣	٤٤٩	٤٢٤
ربيع الثاني	٤٠٥	٤٥١	٤٢٧	٤٢٢
جمادي الأولى	٦٥٧	٦٣٢	٧٠٧	٧٣٦
جمادي الآخرة	٧٦٩	٧٤٩	٨١٩	٨٨٤
رجب	٨٩٢	٨٩٢	٩٣٥	١٠٠٥
شعبان	١٠٢٢	١٠٤٥	١٠٨٣	١٢٢١
رمضان	١١٣٧	١٢٠٢	١١٩٩	١٣٤٠
Shawwal	١٢٦١	١٣٣٢	١٣٠٨	١٤٩٣
ذو القعدة	١٣٩١	١٤٦٣	١٤٥١	١٦٥٢
ذو الحجة	١٤٨١	١٥٥٥	١٥٤٦	١٧٩٣

مجموع حوادث الوفيات في مدينة الرياض حسب الأشهر عام ١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ

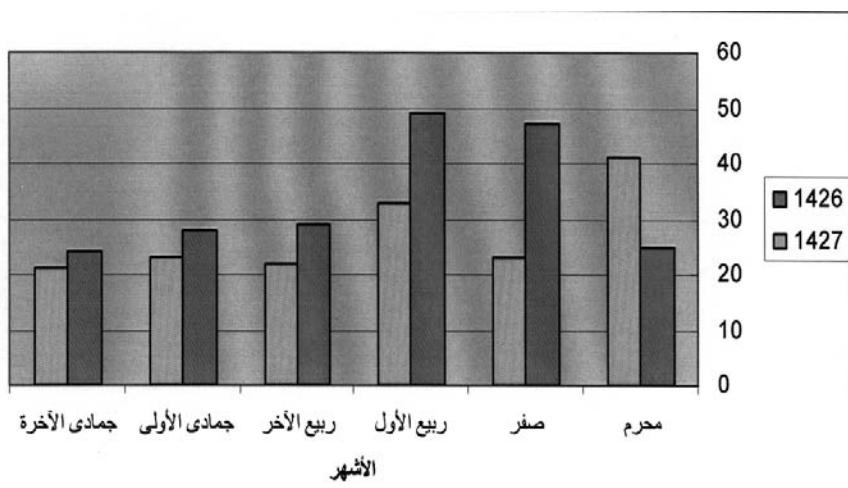


عدد الحوادث الخطيرة في مدينة الرياض عام ١٤٢٥ هـ

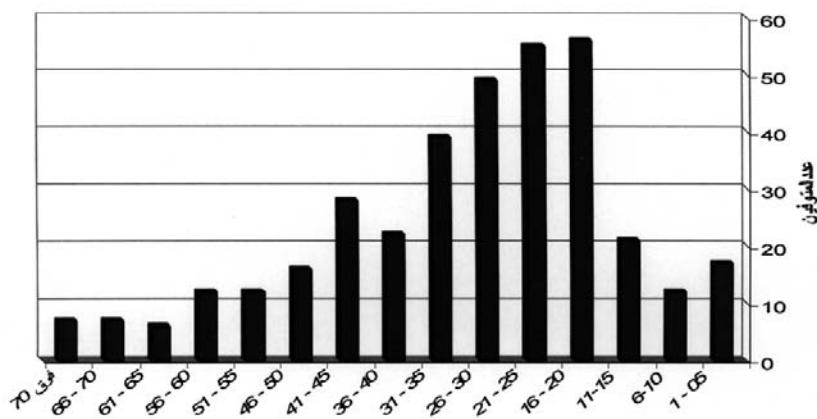


نتائج تحليل معلومات الحوادث المرورية

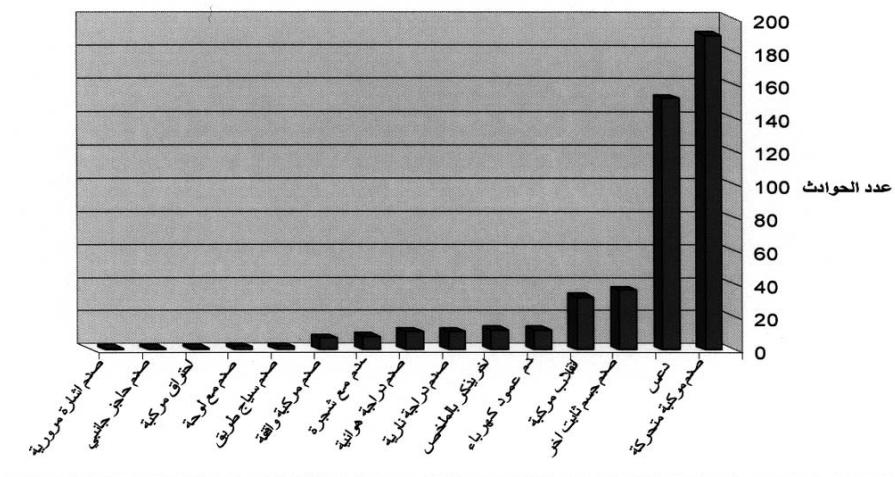
حوادث الوفيات خلال الأشهر الستة من عام ١٤٢٧ بالمقارنة مع ١٤٢٦ هـ



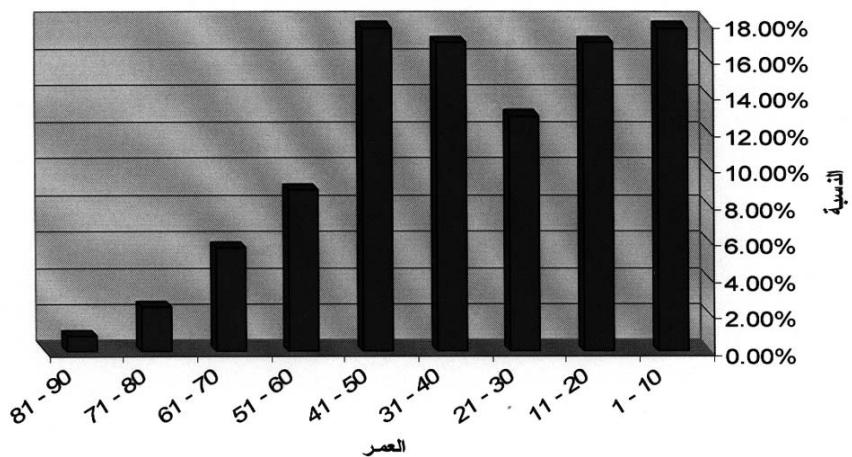
حوادث الوفيات حسب الفئة العمرية لعام ١٤٢٦ هـ



أنواع حوادث الوفيات لعام ١٤٢٦ هـ



النسبة المئوية للفئات العمرية لحوادث وفيات المشاة لعام ١٤٢٦ هـ



التوصيات

بالنظر إلى ما تم استعراضه من أوراق العمل المقدمة في الندوة ومداخلات المشاركين فيها وما قدم خلال ذلك من اقتراحات وآراء ، فقد تم التوصل إلى التوصيات التالية :

- ١ - عدم إغفال أثر (التخطيط العمراني) عند دراسة أسباب المخالفات المرورية وسبل الحد منها ، لأن هناك علاقة وطيدة بين المخالفات المرورية وأنماط التخطيط العمراني .
- ٢ - تأكيد أهمية تطبيق التنظيمات التخطيطية والتصميمية المناسبة ، لتوفير شروط السلامة المرورية في المخططات الحضرية .
- ٣ - تأكيد أهمية تعميم التدرج الهرمي للطرق ؛ لتقليل كثافة الحركة المرورية العابرة في المناطق السكنية والحد من المخالفات المرورية .
- ٤ - ضرورة تلاؤم الأنظمة والقوانين والخطط الهندسية مع حاجات العنصر البشري .
- ٥ - زيادة التنسيق بين الأجهزة المرورية وإدارات الطرق والأمانات العامة للمدن في مجال التخطيط وسن الأنظمة والقوانين .
- ٦ - تطوير قطاع النقل العام ؛ لتقليل الاعتماد الكلي على المركبات الخاصة من خلال إنشاء شبكات خدمة نقل عام متكاملة تلبي متطلبات جميع فئات المجتمع والبيئة المناخية .
- ٧ - أهمية دراسة الواقع التي تتكرر فيها الحوادث المرورية وتحليلها ؛ لتلافي الخطأ التخططي إن وجد - باستخدام نظم المعلومات المكانية (G.P.S) لحفظ المعلومات وتحديثها .

٨ - ضرورة العناية بطرق توزيع المرافق الخدمية للأحياء السكنية
كالمدارس والمساجد والراكز الصحية والراكز التجارية . . بما يتلاءم
مع طبيعة كل حي وعلاقته بالأحياء المجاورة .

٩ - دعوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى إجراء دراسة تفصيلية
لتحديد علاقة أنماط التخطيط العمراني بالمخالفات المرورية ؛ لتسهم
في إيجاد حلول علمية لهذه الظاهرة .